مايكل إم غينتر

كورد العراق

آلام وآمال



ترجمه:

عبدالسلام النقشبندي



مايكل إم غينتر

كورد العراق

آلام وآمال

ترجمه:

عبدالسلام محمد رؤوف النقشبندي



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع كولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
الهاتف: 35 49 224 66 (0) 00964
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

مايكل إم غينتر
كورد العراق - آلام وآمال
ترجمه: عبدالسلام محمد رؤوف النقشبندي
منشورات اراس رقم: ١٢٥٧
الطبعة الاولى ٢٠١٢
كمية الطبع: ١٠٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٢٦٩- ٢٠١٢
الاخراج الداخلي: زياد طارق
الغلاف: آراس أكرم
التصحيح: أوميد البنا

ردمك:
ISBN: 978-9966-487-26-3

الفهرست

حول المؤلف وكتابه «كورد العراق- آلام وآمال»

الكاتب مايكل إم غينتر Michael M. Guntr أستاذ للعلوم السياسية في جامعة تينسي Tennsse الأمريكية للتكنولوجيا ومحاضر للعلاقات الدولية في تركيا وله مؤلفات أخرى عن كورد تُركيا وعن الإرهاب الأرمني ومقالات عديدة نشرت في المجلة الأمريكية للقانون الدولي وفي مجلة الشرق الأوسط وله محاضرات أُلقيت في المنظمات الدولية. يعتبر كتابه مراجعة قيّمة للحركة القومية الكوردية في العراق وهو يولي إهتماماً خاصاً للإنتفاضة الكوردية التي أعقبت حرب الخليج ١٩٩١ والمفاوضات التي تلت ذلك وكذلك مهمة حفظ السلام الدولية والحكومة الكوردية المنشقة التي أقيمت في كوردستان العراق ويتطرق الى السياسة التركية إزاء الأحداث هذه. الكاتب ينظر بتفاؤل الى مستقبل الكورد وهو يتوقع زوال الكابوس الذي جثم على صدور الكورد لفترة طويلة في وقت قريب.

المترجم



شكر وتقدير

لا يسعني إلاّ وأن أقدم خالص شكُري للسادة والسيدات الذين ساعدوني في الوصـول الى الكتب والمصــادر التي تبـحث في التـأريخ والثـقـافـة الكوردية أو قاموا بالمراسلات اللازمة لإستـحصـال الموافقات الضرورية لطبع الكُتب المترجمة وأخص بالذكر السيد فرد Fred الذي كان في حينه موظفاً في مكتبة ليكسنفتوف Lexington ويعمل حالياً في مكتبة پووي Poway وكذلك صـهري المحامي ناصر باشا الذي تحمّل عبئاً كبيراً في مراسلة دور النشر والمؤلفين للحصول على حقوق نشر كتبهم ولا أنسى الدور الذي قـامت به إبنتـاي زينة و دلال في توفـيـر الكتب والمصادر التي احتجتها في مهمتي. كما لا يفوتني ذكر السيد بدران أحمد حبيب القائم بإدارة دار آراس الكوردية للنشر والطبع في أربيل حيث وجدته أخاً كريماً وكوردياً حريصاً على تراث وثقافة شعبه الكوردي جزاه الله خير جزاء عن شعبه.

المترجم
عبدالسلام النقشبندي

نبذة عن حياة المترجم

هو عبدالسلام محمد رؤوف النقشبندي المولود في قرية بامرني التابعة لقضاء العمادية عام ١٩٣٨، اكمل تعليمه الابتدائي في مدرسة القرية والثانوي في دهوك. في ١٩٥٧ التحق بكلية التربية "دار المعلمين العالية" فرع اللغة الانكليزية في بغداد وتخرج منها عام ١٩٦١. عمل في حقل التربية والتعليم مدرساً وادارياً ومشرفاً اختصاصياً الى ان أحيل على التقاعد عام ١٩٩٤ ليعمل معداً للاخبار الانكليزية في تلفزيون حقوق الأنسان وقبل ذلك في تلفزيون گەلى كردستان وهو يقيم الآن في ولاية كاليفورنيا الاميركية بعد أن غادر كوردستان اليها عام ١٩٩٦. سبق له وأن ترجم كتاب "المأساة الكوردية" The Kurdish Tragedy وكتاب "أقوياء قوة جبالهم" As strong as the Mountains وهذا الكتاب هو الثالث له وهو مستمر في الكتابة.

الناشر

الفصل الأول

خلفية تأريخية

كان الكورد في العراق في حالة ثورة مستمرة منذ أن أسس البريطانيون من الولايات العثمانية الموصل وبغداد والبصرة دولة أسموها العراق بعد الحرب العالمية الأولى. وتكمن وراء هذا الوضع أسباب رئيسة ثلاثة هي: أن الكورد في العراق يشكلون نسبة اكبر من السكان من تلك التي يشكلونها في أي بلد آخر من بلدان المنطقة التي يتواجدون فيها، وتبعاً لذلك ورغم عددهم الأصغر فأنهم مثلوا كتلة لها وزنها وخطورتها في العراق اكثر من أي بلد آخر الأمر الذي مكّنهم من لعب دور اكبر من الذي لعبه أقرانهم كورد تركيا وايران. أما السبب الثاني فهو أن العراق كدولة جديدة وصنيعة كانت لها شرعية أقل ككيان من تركيا وايران - الدولتان القائمتان منذ قرون رغم الأقليات الكوردية الكبيرة فيهما.

هكذا كان الإستياء والتمرد أسهل على كورد العراق من كورد البلدان الأخرى. وفي الحقيقة ومنذ نشوء الدولة العراقية كان للكورد نوع من حق التفاوض على مستقبلهم وهذا شيء لم يكن متيسراً للكورد في البلدان الأخرى. أما السبب الثالث فهو كون العراق منقسماً بشكل اكبر حيث لايوجد الانقسام السني والشيعي الموجود فيه في كل من تركيا وايران (غالبية سكان تركيا هم من السنة وغالبية سكان ايران هم من الشيعة – المترجم) ومثل هذا التنوع الطائفي يثير الجدل والشكوك حول مستقبله.

كانت الحكومة العراقية تخشى وباستمرار حدوث انفصال كوردي، وأن

انفصالاً كهذا لن يقلل السكان فحسب بل من شأنه أن يخلق سابقة خطيرة يقتدي بها الشيعة الذين يشكلون حوالي ٥٥٪ من مجموع السكان وبذلك ينتهي العراق كدولة بالإضافة إلى ذلك فان ٣/٢ مخزونات النفط وقسم كبير من الأراضي الزراعية ومصارف المياه تقع في المنطقة الكوردية وعليه فان الانفصال الكوردي يكون بمثابة الضربة القاضية للاقتصاد العراقي. لكل هذه الأسباب نشأ الصراع بين السلطة في العراق وبين الأقلية الكوردية.

ان النقطة الثانية عشرة من مبادىء الرئيس الامريكي وودرو ويلسن أعلنت أن الأقليات غير التركية في الامبراطورية العثمانية يجب أن تُمنح حق الحكم الذاتي، كما أن معاهدة سيفرز في ١٩٢٠ أعطت الكورد حق الحكم الذاتي في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية حسب المادة ٦٢ من المعاهدة. وفي المادة ٦٤ وردت إمكانية منح الشعب الكوردي حق الانفصال عن تركيا على كل حال فان معاهدة لوزان لم تأت على ذكر للكورد فيها وهي بذلك إستنسخت المواد ٦٢ و٦٤ الواردة في معاهدة سيفرز، والأدهى والأمر أن الانكليز الذين حصلوا على حق الانتداب على العراق قرّروا ضم ولاية الموصل الكوردية إلى العراق بسبب مخزوناتها النفطية التي لن تكون لدولة العراق الجديدة قائمة بدونها.

اصدر البريطانيون والعراقيون بيانات اعترفوا بشكل نظري بحقوق الكورد وضمان هذه الحقوق. وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٢٢ وفي اعلان مشترك بين بريطانيا والعراق ورُفع إلى عصبة الأمم اعترفت الدولتان بوضوح بحق الكورد في نوع من أنواع الحكم الذاتي وجاء في الاعلان أن حكومة جلالته وحكومة العراق تعترفان بحق الكورد المقيمين ضمن حدود العراق في اقامة حكومة لهم ضمن حدود دولة العراق وتأمل

الحكومتان أن تتوصل المجموعات الكوردية إلى اتفاق بينها بأسرع وقت ممكن حول الشكل الذي تريده لهذه الحكومة والحدود التي تمتد سلطتها اليها وعلى هذه المجموعات إرسال مندوبين عنها للتفاوض حول علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والعراقية، الملفت للنظر أن عصبة الأمم لم تعترف بإلحاق ولاية الموصل بالعراق إلاّ في ١٩٢٦ وقبل هذا التأريخ كانت تركيا تطالب بها بإستمرار. في هذا الوقت إشترطت اللجنة التحقيقية الدولية التي شكلتها عصبة الأمم أن تُؤخذ بنظر الاعتبار رغبة الكورد في أن يكون القضاة والإداريون والمعلمون من الكورد وأن تكون الكوردية اللغة الرسمية في جميع الأنشطة في المنطقة الكوردية، ومع أن بغداد أصدرت قانون اللغات المحلية فأن هذه التوصيات والوعود المقطوعة للكورد لم يرد لها ذكر في المعاهدة العراقية البريطانية في ١٩٣٠ والتي منحت العراق الاستقلال في ١٩٣٢.

إن حكومة العراق في تلكؤها منح الكورد حقوقهم لم تكن دائماً تعدم الحكمة حيث أن هذه المطالب كانت في بعض الأوقات انفصالية وكانت هنالك مخاوف من أن الامتيازات التي تعطى للكورد ستقابلها امتيازات مماثلة يطالب بها الشيعة في الجنوب والوسط، وأستنتج لونغريك (Longrig) الخبير في شؤون العراق أن الكورد يمثلون عامل تهديد للحياة الوطنية والسياسية للعراق. ومنذ البداية عارضت عناصر كوردية مهمة الأسلوب المتعجرف الذي عوملوا به. ويجدر بالملاحظة أن جماعات كوردية ساندت البريطانيين وبعد ذلك العراقيين - وأستمرت إنقسامات مشابهة لهذه حتى التسعينيات والتي سنأتي على تحليلها لاحقاً.

وعندما استعد البريطانيون لقبول وصاية عصبة الأمم على العراق استدعوا زعيماً كوردياً محلياً هو الشيخ محمود برزنجي من منطقة

السليمانية كي يقوم مقام الحاكم للانكليز هناك في ١٩١٩. ورغم عدم تمكنه من التغلب على الانقسامات بين الكورد فان الشيخ محمود أعلن عن نفسه ملكاً على كوردستان وتمرد ضد الحكم الانكليزي وعقد علاقات سرية مع الترك، قامت طائرات القوة الجوية الملكية RAF بقصف قوات الشيخ بنجاح وأخمدت عدة انتفاضات للشيخ في العشرينيات.

إن المعارضة الوحيدة التي ظهرت منذ تأسيس الحكم الملكي الهاشمي في العراق هي تلك التي قامت في المنطقة الكوردية، جاءت الأصوات المعارضة لقيام نظام ملكي في العراق من كورد كركوك ولم تشترك السليمانية قطعاً في عملية الاستفتاء. في الحقيقة واظهاراً لمعارضته الشديدة على جعل فيصل ملكاً على العراق أعلن الشيخ محمود نفسه ملكاً على المنطقة الكوردية. لايستشف من جميع أنشطة الشيخ محمود أنها جميعاً ممارسات للقومية الكوردية فهو في ذروة مطالبه لم يستطع التخلص من بعض النزعة العشائرية لديه.

في أيلول ١٩٣٠ ظهر شعور قومي كوردي أصيل عندما إندلعت المظاهرات والاضرابات في السليمانية ولأول مرة يبدو أن القيادة الكوردية بدأت تتحرك بعيداً عن الريف العشائري والاتجاه الديني وأنها توجهت إلى المدينة وإلى طبقتها الوسطى.

ومهما يكن الأمر فان التغيير الذي حصل كان جزئياً وبهزيمة الشيخ محمود النهائية في ١٩٣١ بدأ نجم زعيم كوردي آخر بالسطوع. إنه الزعيم الكوردي الجديد ملاّ مصطفى البارزاني والذي ظهر كقائد للحركة الكوردية في العراق.

لقد كان تأثير البارزاني كبيراً وعميقاً جداً على مجمل مسيرة الحركة القومية الكوردية لعقود طويلة وإن احتفظ ببعض سمات القائد العشائري.

الفصل الثاني

ملاّ مصطفى البارزاني والحركة الكوردية قبل ١٩٧٥

البدايات:

المعلومات المبكرة عن عشيرة بارزان متضاربة غير أن بعض المصادر يرجح أنها تأسست في أوائل القرن التاسع عشر من قبل تاج الدين عبدالرحمن، وحسب رأي أحد المصادر أن تاج الدين غادر قرية "بحركة" الواقعة عند أطراف مدينة أربيل وقام بطرد عدد من اليهود والمسيحيين من منطقة نائية في شمال شرق كوردستان العراق على ضفاف نهر الزاب الكبير وسمى الموطن الجديد "بارزان" والذي يعني بالكوردية مكان الهجرة. وتقول مصادر أخرى أن قرية بارزان كانت موجودة بهذا الاسم عند قدوم تاج الدين اليها. (تقول مصادر أخرى ومن بينها السيد مسعود البارزاني نجل الزعيم الراحل ملاّ مصطفى أن البارزانيين قدموا اليها من مدينة العمادية عاصمة امارة بهدينان. المترجم) .

أصبح القادم تاج الدين الشيخ الأول في العائلة البارزانية بعد أن انخرط في الطريقة النقشبندية على يد مولانا خالد المتوفى ١٨٢٦ أو على يد أحد مريديه.

والمعروف عن الكورد أنهم اكثر تقبلاً من العرب للصوفية وذلك لتناغمها وانسجامها بشكل اكبر مع معتقداتهم الدينية التي تعود إلى ماقبل الاسلام. ومهما يكن الأمر فان العائلة البارزانية تدين بقسط كبير من

نفوذها وشهرتها في الماضي وفي الحاضر إلى المركز الذي تتمتع به بين أتباع الطريقة النقشبندية.

إضافة إلى العامل الديني كان هنالك عامل الخصال الحربي والقتالي لدى اتباع العشيرة، يقول مارك سايكس الخبير في شؤون الشرق الأوسط أن البارزانيين كانوا عشيرة معروفة بصفاتها الحربية.

للوهلة الأولى يبدو أن في الأمر بعض الغرابة لأنه عندما كتب مارك سايكس وصفه هذا كان البارزانيون يؤلفون عشيرة مكونة من ٧٥٠ عائلة في الوقت الذي كان الزيباريون يؤلفون ١٠٠٠ عائلة والهركيون نحو ٣٠٠٠ عائلة، "العدد في رأيي لايشكل منطلقاً في جعل العشيرة متصفة بصفات حربية أو لا. للقائد دور مهم في ابراز دور العشيرة". المترجم

إلى عام ١٩٤٥ كانت عشيرة بارزان تتألف من ١٨٠٠ عائلة يبلغ تعداد نفوسها ٩٠٠٠ نسمة. إنه أمر يستحق الاعجاب أن عشيرة صغيرة تستطيع إنجاب أشهر قوميي الكورد في القرن العشرين ليصبح أحدهم قائد الحركة الكوردية في العراق لعقود طويلة. تولى زعامة المشيخة والعشيرة بعد الشيخ تاج الدين شقيقه الاصغر عبدالسلام (الأول) الذي يعتقد بأنه أعدم من قبل الأتراك في الموصل عندما ذهب إلى هناك للتفاوض على ايجاد حل لبعض المشاكل معهم بعد أن قاد تمرداً ضدهم، اشتهر ابنه الشيخ محمد بكراماته وتصوفه الباطني وهذه صفة كلفته حياته حسب وصف بعض المصادر. في مرحلة شيخوخته تحدث الشيخ محمد عن المهدي المنتظر وقدرته على الطيران في الهواء.

في عام ١٩٠٨ قام عدد من مريديه المتزمتين برميه من الشباك في الطابق العلوي من منزله للتأكد من أن الشيخ محمد يملك قدرات خارقة وأنه هو المهدي المنتظر، كانت النتيجة المأساوية هي موت الشيخ. وتقول

مصادر أخرى أن الشيخ عبدالسلام هو الذي لقي هذا المصير وليس الشيخ محمد ولكن الأرجح أنه الشيخ محمد وليس الشيخ عبدالسلام الأول. كان للشيخ محمد أربعة أبناء على الأقل وهم الشيخ عبدالسلام الثاني والشيخ احمد الذي ولد في ١٨٨٤ وملاّ مصطفى المولود في ١٩٠٤ والشيخ صديق. تسلم الشيخ عبدالسلام زعامة العشيرة الدينية والدنيوية مثل جده وأبيه. وبعد معارضة الشيخ عبدالسلام لعدد من القوانين التي أصدرها الشباب الترك واتهامه من قبل السلطات بالتعاون مع الروس. اعدم الشيخ عبدالسلام في الموصل في ١٩١٤ وحسب مصدر آخر في ١٩١٦.

الشيخ احمد البارزاني

اكتسب الشيخ احمد سمعة فاقت سمعة وشهرة جميع من سبقوه في زعامة العشيرة حتى شيوخ بارزان وكان يُنظر اليه من قبل أتباعه على أنه قديس من القديسين. أدت الأحداث اللاحقة إلى وفاة شقيقه الأصغر الشيخ صديق وأعقب ذلك تدخل حكومي. تبددت أمال ومطامح الشيخ احمد ولكن نفوذه بقي متعاظماً وقوياً بين أتباعهِ شجعت الحكومة على فبركة المزاعم والأقاويل حول شخص الشيخ احمد لغرض تشويهه لأنها وجدت فيه خطورة عليها واتبعت سياسة "فرق تسد" التي ساهمت في زيادة الانقسامات الكوردية.

في ١٩٣١ فرض الشيخ احمد أموراً قيل عنها بأنها غريبة على أتباعه لإختبار ولائهم الديني والعشائري وأعتبر الشيخ رشيد البرادوستي الذي تجاور عشيرته بارزان والذي هو الآخر وأحد من شيوخ النقشبندية هذه الاجراءات مروقاً على الدين والطريقة واعلن الحرب المقدسة على

البارزانيين ولكنه مني بهزيمة مُرّة على يد الشقيق الأصغر للشيخ احمد وهو ملاّ مصطفى البارزاني الذي دخل الآن معترك الحياة العملية. كما تغلب البارزاني الشاب على قوة عراقية، الأمر الذي إستوجب تدخل الطيران الحربي الملكي البريطاني وعاد الشيخ احمد إلى الطريقة النقشبندية التقليدية.

وعندما وقف البارزانيون ضد خطط الحكومة في اسكان الآشوريين في منطقة هكاري في بقعة عند حدود عشيرة بارزان وعندما رفض البارزانيون دفع الضرائب إلى الحكومة العراقية الجديدة في ربيع ١٩٣٢ وجهت الحكومة حملة عسكرية ضدهم. ومع أن ملاّ مصطفى أحرز في البداية بعض الانتصار إلاّ أن تدخل السلاح الجوي الملكي البريطاني RAF أجبرهم على عبور الحدود إلى تركيا حيث استسلموا إلى السلطات التركية في ٢٢ حزيران ١٩٣٢ وأبقي على الشيخ احمد في اسطنبول لفترة من الوقت. وبعد مدة أعيد الأخوان إلى العراق حيث جرى اعتقالهما وبعده نفيهما إلى الناصرية أولاً ومن بعدها إلى السليمانية وربما كان الجزء الثاني من النفي خطأ ارتكبته الحكومة العراقية إذ كانت السليمانية حينئذٍ مركزاً للانبعاث القومي الكوردي وكانت عزيزة على قلب كل كوردي وكانت جميلة بتخطيطها العمراني الجيد وبشوارعها النظيفة وأسواقها الرائجة بحركتها التجارية وشعبها الحيوي النشط. في السليمانية تمكن البارزاني مصطفى من توسيع مداركه وأفقه واحتضن الفكر القومي.

وكما سبق ذكره فإن سنوات عمره الأولى كانت مشوبة بالعنف والموت. لقي والده الشيخ محمد حسب رواية بعض المصادر مصرعه على أيدي أتباعه المتزمتين في ١٩٠٨. كما جرى إعدام شقيقه الاكبر عبدالسلام من قبل السلطات العثمانية في الموصل عام ١٩١٤ أو ١٩١٦، وهو نفسه جرى اعتقاله مع أمه من قبل العثمانيين وهو في الثانية من عمره. لاشك أن هذه الأحداث وغيرها أثرت أيما تأثير على نظرته في شرعية السلطة في المستقبل، تلقى الفتى ست سنوات من التعليم الخصوصي على أيدي معلمين في قريته بارزان ودرس علوم الدين لأربع سنوات أخرى، أثناء فترة نفيه في السليمانية في الثلاثينيات طور دراسته الدينية حيث أتقن قراءة القرآن ودرس تفسيره وحفظ الأحاديث النبوية ومنح اللقب الديني "الملاّ". "في لقاءاته كان كثيراً مايستشهد بأيات قرآنية وأحاديث نبوية" المترجم.

ويتفق معظم المحللين والمتتبعين للأحداث أن هذا اللقب لم يكن ذا أهمية دينية. تقول دانا أدمز مراسلة مجلة نيويورك تايمز الامريكية التي زارت كوردستان في الستينات من القرن المنصرم والتي التقت بالبارزاني أنه لُقب بـ"الملاّ" لأنتسابه إلى أحد اخواله وليس لأسباب دينية وتؤيد وكالة المخابرات الامريكية هذا الزعم عندما قالت أن لقب "الملاّ" الذي رافق اسم البارزاني هو اسم علم وليس صفة، «على الأرجح أن الكلمة تشير إلى لقب ديني حيث لايوجد اسم مجرد بمعنى "الملاّ" وهي كلمة تسبق الاسم دائماً وتستقيم بمفردها كأسم علم». المترجم

والأرجح أن البارزاني اكتسب هذا الاسم بسبب دراسته الدينية ولكن وبسبب تطور نضاله كقائد علماني وانهماكه في العمل السياسي فقدت

التسمية الدينية مغزاها الديني واخذت ترمز إلى أنه تثقف تثقيفاً جيداً. لعب شقيقه الاكبر الشيخ احمد دور الزعيم الديني في العائلة بينما ظهر البارزاني ملاّ مصطفى كأكبر زعيم علماني قومي كوردي في القرن العشرين، في عشرينيات القرن العشرين كان زواج البارزاني الأول من بين ثلاث زيجات ورزق من الأول ثلاثة أبناء هم عبيدالله المولود في ١٩٢٧ ولقمان وادريس وله ابنة من الزوجة الأولى. وكما يبدو أنه لأسباب سياسية وعشائرية قام بالزواج من ابنة محمود أغا الزيباري زعيم عشيرة زيبار المناوئة لبارزان، سيكون لهذا الزواج شأن وأثر كبير على مسار الحركة الكوردية. له من هذا الزواج أربعة أبناء هم "مسعود المولود في مهاباد سنة ١٩٤٦ زمن التحاق البارزاني بجمهورية مهاباد" المترجم حيث ذكر المؤلف تأريخ ١٩٤٥ وصابر وذكر المؤلف سنة ١٩٤٦ ونيهاد المولود في الخمسينيات ورابع ولد في الستينيات. وعند وفاة البارزاني في ١٩٧٩ كان له عشرة أولاد وكانت زوجته تقيم في مدينة كرج قرب طهران.

وصف الذين عاشروا البارزاني وصاحبوه بأن للبارزاني قامة متوسطة وبنية قوية وله رقبة كبيرة ولكنها قصيرة تتربع على كتفين عريضين، لون بشرته داكن وشعره أسود واكثر ملامح وجهه تأثيراً هي عيناه البنية اللون الغائرة إلى حد ما في محجريهما، كان يلبس ملابس رمادية وبيضاء مع لفة "اليشماغ" الرأس البارزانية التقليدية بلونيها الاحمر والابيض وحيث اللون الاحمر هو الغالب عليها، كان يحمل على خصره حزاماً مزدوجاً لحمل طلقات بندقيته. ويحمل في حزام ظهره الخنجر الكوردي. يقول السفير الامريكي ويليام ايغلتون Eagelton عن البارزاني أنه كان يقبض على لب الموقف بسرعة وأنه كان يمارس دبلوماسية

وعسكرية مراوغة في محاولاته تحقيق غاياته. ويقول ايغلتون أن من بين خصائص البارزاني الأقل جدارة بالثناء أرستقراطيته والمغالاة في تقدير قدراته وعدم قدرته على التطريق، كانت شخصيته جذابة استقطبت جماهير كبيرة، وتقول دانا أدمز شميدت أن الطعام في قصر البارزاني كان شحيحاً وأقل من الطعام الموجود في القرى الواقعة على جانبي الطريق. البارزاني لايقوم بتدليل وتسمين أولئك الذين من حوله ولا يتخمهم بالطعام، وتقول دانا عنه بأنه رجل رزين يحتفظ بوقاره وهيبته ورزانته. البارزاني يضحك ولكن ليس بصوت عالٍ وأنه يغضب ولكنه لايفقد السيطرة على نفسه في ثورة غضبه رغم اتخاذ البارزاني وجهات نظر ديمقراطية فأنه كان يحتفظ بهيئة ارستقراطية. تقول دانا شميدت أن البارزاني الذي تبدو عليه سمات اللطف كان في بعض الحالات متشدداً و مزمجراً. ملاحظاته تكون في العادة غامضة وملّغزة وكان يحب ايصال أفكاره وآرائه إلى مستمعيه في سرد قصصي.

في الستينيات عمدت الحكومة العراقية إلى اظهار البارزاني بمظهر قاطع من قطاع الطرق وقالت أنه فقط يحتفظ بزعامته وسط مشاهد القتل والعنف وإراقة الدماء. «كان هذا ديرن الحكومات المتعاقبة عن السلطة وهذه صفات دأبت الحكومة على إلصاقها به لتشويه صورته».
المترجم

الهروب إلى بارزان

في خريف ١٩٤٣ هرب البارزاني من منفاه في السليمانية وتوجه إلى مسقط رأسه في بارزان واستطاع أن يوطد مركزه على حساب العشائر المناوئة له والسلطة الحكومية، عاونه في تحقيق ذلك حزب "هيوا" الأمل الذي كان حزباً ليبرالياً وقومياً أسسه مثقفون كورد في المدن عام ١٩٤١. ولأول مرة في حياته النضالية بدأ البارزاني يسمو فوق التقاليد والاعتبارات العشائرية وأخذ يتحدث باسم الكورد.

ربما بسبب استمرار الحرب الأولى ولأن الانكليز كانوا يحاولون تثبيت اقدامهم في العراق فانهم نصحوا حكومة بغداد بالتفاوض مع البارزاني. كان نوري السعيد الذي له نسب كوردي راغباً في الامتثال لنصيحة البريطانيين بالتفاوض فأرسل ماجد مصطفى وهو كوردي وكان محافظاً ناجحاً للّقاء بالبارزاني. أما مطالب الكورد فقد انحصرت في اعطائهم منطقة مؤلفة من السليمانية واربيل وكركوك ودهوك وخانقين تتمتع بالحكم الذاتي في الميادين الزراعية والاقتصادية والثقافية. وتكون الشؤون الداخلية ماعدا تلك المتعلقة بالجيش والشرطة مرتبطة بوزير للشؤون الكوردية في مجلس الوزراء وأن تدرس اللغة الكوردية في المدارس ويعترف بها كلغة رسمية وأن يكون لكل وزير معاون كوردي.

في البداية بدت الحكومة مستعدة لتلبية مطالب الكورد وحتى أن البارزاني سافر إلى بغداد برفقة ماجد مصطفى وتم اطلاق سراح الشيخ احمد من منفاه في السليمانية أوائل ١٩٤٤ وسمح له بالعودة إلى بارزان حيث عاود زعامته الدينية للعشيرة. في هذا الوقت اعتقد معظم رجالات الدولة بأن مطالب البارزاني هي مغالية فيها وأنها ستشكل البداية للمطالبة بالمزيد منها.

أُجبر نوري سعيد على الاستقالة في ١٩٤٤ وتم عزل ماجد مصطفى من منصبه واندلع القتال من جديد. في هذا الوقت تمكن البارزاني من حشد قوات جيدة وحقق عدة انتصارات مهمة في بداية القتال. ولكن الهجمات الجوية وتجنيد الحكومة للعشائر الكوردية للقتال إلى جانبها ضد البارزاني أجبَر الأخير على الانسحاب وعبور الحدود إلى ايران مع عدة آلاف من أتباعه. لقد كان تحرك هذا العدد من الأشخاص في وسط معادي عملية شاقة ونجاحها اكسب البارزاني شهرة ومكانة.

جمهورية مهاباد

حدث فراغ للسلطة على امتداد الحدود الايرانية العراقية نتيجة لإحتلال ايران من قبل الاتحاد السوفيتي وبريطانيا اثناء الحرب الثانية وأتاح هذا الفراغ الفرصة لقاضي محمد المثقف والقومي الكوردي الذي سانده السوفيت في اعلان قيام جمهوريته في كانون الثاني من عام ١٩٤٦.

ومع أن البارزاني كان يُنظر اليه في البداية من قبل السوفيت على انه عميل للانكليز فان وصوله كان مصادفة سارة واصبح قوة مهمة للجمهورية وعين في منصب قائد قوات الجمهورية القصيرة الامد.

ومع انهيار الجمهورية اواخر ١٩٤٦ إنسحب البارزانيون إلى المنطقة الجبلية الحدودية. واخيراً وفي انسحاب اسطوري وسط ظروف بالغة القسوة شق طريقه إلى الاتحاد السوفيتي. وبعد مدة علق البارزاني على عملية الانسحاب قائلاً: واصلنا السير مدة ٥٢ يوماً في الممرات الجبلية العالية في الربيع حيث بلغ سمك الثلوج في بعض الاماكن ٦-١٢ قدماً وقعت هجمات علينا من قبل القوات الايرانية وقُتل منا ٤ وجرح عدد اخر، إخترقنا كتيبتين ايرانيتين من دون أن يشعروا بنا، دخل

البارزانيون الاتحاد السوفيتي في منتصف حزيران ١٩٤٧ في نقطة سراجلو جنوب الاتحاد السوفيتي.

إن هذا الانسحاب كان ضرورياً لأن حكومة بغداد كانت مستعدة لإعدام البارزاني إن هو وقع في أيديها. وفي الحقيقة تم اعدام اربعة من الضباط الكورد في ٢٩ حزيران ١٩٤٧. كما تم سجن الشيخ احمد في هذه المرة لأكثر من عشر سنوات.

عند وصول البارزانيين إلى الاتحاد السوفيتي استقبلوا بحذر شديد ولكنهم لم يعيدوهم إلى العراق. قضى البارزاني فترة عشرة أشهر في باكو وبعدها غادرها إلى طاشقند وتم تشتيت رجال البارزاني على كل مناطق الاتحاد السوفيتي وجرى تقييد تحركاتهم وإذا رغب احدهم في النزول إلى الاسواق أو إلى اي مكان اخر كان عليه الحصول على اذن رسمي بذلك ويرافقه في جولته أحد الاشخاص المخولين بذلك، وبعد فترة منح البارزاني حرية اكبر في تحركاته، تعلم البارزاني اللغة الروسية ودرس الاقتصاد والعلوم الجغرافية.

وبين فترة واخرى كان يقوم بالقاء كلمة في محطة اذاعية موجهة إلى العراق من يريفان في أرمينيا السوفيتية، وفي فصل الصيف كان يُسمح له بزيارة أتباعه المشتتين. معظم هؤلاء البارزانيين كانوا يعملون في المعامل واشتغل أخرون في الحقول الزراعية ودرس قسم منهم في المعاهد العليا وتزوج نحو ٨٠ منهم من مواطنات سوفيتيات. في ١٩٥٤ اعطيت شقق سكنية في موسكو إلى البارزاني ومرافقيه ميرحاج وأسعد خوشفي، وحضر البارزاني معهد اللغات في موسكو.

ومع انه عُرف في الغرب بـ"الملاّ الأحمر" فانه علق على الموضوع قائلاً "اننا مسلمون والمسلمون الجيدون لا يصبحون شيوعيين." وقال إنه قضى

١٢ سنة في الاتحاد السوفيتي ولم يصبح شيوعياً وأثبتت مسيرته اللاحقة صدق أقواله.

العودة إلى العراق

في ١٤ تموز ١٩٥٨ قام الزعيم عبدالكريم قاسم بإنقلابه الدموي الذي اطاح بالملكية الهاشمية في العراق. كان البارزاني وقتئذ في براغ يقضي عطلة فيها. وفي الحال ارسل برقية يطلب السماح له بالعودة ومنحت السلطات الجديدة هذا السماح ومرّ في طريق عودته بالقاهرة حيث استقبله الرئيس المصري جمال عبدالناصر ولكن لم تكن محادثاتهما جوهرية. وعندما وصل بغداد في ٦ تشرين الأول ١٩٥٨ استقبله عبدالكريم قاسم وأنزله في الدار التي كان يستعملها نوري السعيد الذي قتل في الثورة واعطاه ايضاً سيارة فارهة. كما أجاز قاسم حزب البارزاني "الحزب الديمقراطي الكوردستاني" وسمح بصدور ١٤ صحيفة كوردية بما فيها "خه بات" النضال وكوردستان الناطقتان باسم KDP وكذلك "ژين" الحياة و"هتاو" الشمس و"آزادي" الحرية التي كانت تنطق باسم الفرع الكوردي للحزب الشيوعي العراقي، كما أن المادة ٢٣ من الدستور المؤقت الصادر في ١٧ تموز ١٩٥٨ أعطت الكورد اعترافاً لم يحصلوا عليه من قبل في أية دولة من الدول التي يتواجدون فيها حيث أنها نصت على أن الكورد والعرب شركاء في الوطن وأن الدستور يكفل حقوقهم في إطار الدولة العراقية. ومنح البارزاني كل شيء طلبه من قاسم وخاصة الاسلحة لمحاربة اعداء قاسم الكثيرين وبينهم الرجعيين وانصار الرئيس المصري جمال عبدالناصر. وعندما كانت الفرقة العسكرية الثانية تتمركز في الموصل تمرد قائدها العقيد عبدالوهاب الشواف في ١٨ آذار ١٩٥٩ وأعلن عن عزمه الزحف والاستيلاء على

بغداد. استخدم قاسم البارزاني وأتباعه والشيوعيين لدحر شواف والقضاء على تمرده. وفي محاولة إخماد التمرد ارتكب الشيوعيون جرائم بشعة الأمر الذي أسبغ عليهم سمعة سيئة. ولكن شيئاً فشيئاً دب الخلاف بين البارزاني وحليفه قاسم وأخذا بالابتعاد الواحد عن الاخر بعد أن تبين أن اهدافهما غير قابلة للتطابق والالتقاء.

وفي تشرين الأول ١٩٦٠ قبل البارزاني دعوة لحضور احتفالات الثورة البولشفية في موسكو وبقي هناك إلى اذار ١٩٦١ ولكنه ظل الزعيم المؤثر للبارزانيين. في هذا الوقت استعاد البارزانييون مركزهم في شمال العراق على حساب بعض العشائر المناوئة لهم تقليدياً.

في تموز ١٩٦١ قدم البارزاني عريضة إلى قاسم طالب فيها حكماً ذاتياً كاملاً. وطبقاً لهذه المطالب تصبح الكوردية لغة رسمية في منطقة الحكم الذاتي وتكون الشرطة والوحدات العسكرية في المنطقة الكوردية تحت ادارة كوردية وتتولى حكومة المنطقة الكوردية شؤون الثقافة والتعليم والصحة والبلديات والريف وأن نسبة كبيرة من النفط المستخرج من المنطقة يجب صرفها على المنطقة الكوردية وتبقى المالية والخارجية والدفاع بيد الحكومة المركزية في بغداد، كما أن نائب رئيس الوزراء ومساعد رئيس اركان الجيش وجميع نواب الوزراء يجب أن يكونوا من الكورد. أما وحدات الجيش الكوردية فيمكن استخدامها خارج منطقة الحكم الذاتي بعد موافقة القيادة الكوردية بإستثناء حالات تهديدات خارجية على العراق. وخشية أن تؤدي الموافقة على هذه المطالب إلى تجزئة العراق رفض قاسم هذه العريضة جملة وتفصيلاً.

وفي وقت لاحق شرحت بغداد موقفها بشكل من التفصيل، إن الامتيازات التي يطالب بها كورد العراق بزعامة البارزاني غير متكافئة

مع حجمهم السكاني في البلاد ورقعة الارض التي يشغلونها ومساهمتهم كمجتمع في الناتج الوطني. كما أعلنت الحكومة أن طلب تأسيس جيش منفصل هو دلالة لشيء أعمق لم يسبق أن حصل مثله في التاريخ. أما فيما يخص النفط فان الموارد الطبيعية في كل العالم ليست ملكاً خاصاً لطائفة صغيرة من السكان يقيمون في موقع اكتشاف هذه الموارد واستغلالها. وتطرق البيان إلى بيان سياسة العراق ومقارنتها بسياسة كل من تركيا وايران قائلاً أن العراق هو الدولة الوحيدة التي أعترفت بهوية الكورد المتميزة وأنه لايجد غضاضة في أن يلبس الكوردي زيه القومي أو أن يستعمل لغته. وأُختتم البيان بشكل ساخر عندما جاء فيه "لقد كوفيء العراق على تسامحه."

تفجُّر العداوات القديمة

ليس بالأمر السهل شرح ظهور البارزاني واعتلائه الشهرة بعد عودته من الاتحاد السوفيتي إلى العراق في ١٩٥٨. يذكر سي. جي. ادموندز السياسي البريطاني الذي عمل في العراق في العشرينيات أن تفسير هذا الصعود السريع كشخصية بارزة في العراق للبارزاني لايكون إلاّ من خلال سلسلة منظمة من الدعاة الشيوعيين في كل انحاء العراق. ومع أن الشيوعيين ساعدوا البارزاني فان قاسم شخصياً سهل الامور للبارزاني عندما سمح له بالعودة إلى العراق من منفاه في الاتحاد السوفيتي وابرزه كبطل عراقي. ومع ذلك فان صعود البارزاني إلى الشهرة لم يكن ليحصل إن هو شخصياً لم ١ـ يتزعم حركة في ١٩٤٥ ضد الحكومة العراقية والانكليزية. و٢ـ لم ينظم الانسحاب إلى ايران والالتحاق بجمهورية مهاباد والعمل قائداً لقواتها. و٣ـ لم يرفض الاذعان

لشروط المنتصرين الايرانيين وانسحب بشكل اسطوري وشق طريقه إلى الاتحاد السوفيتي وحيث بقي على إتصال مع شعبه من خلال القاء كلمات من اذاعة يريفان.

بالاضافة إلى كل هذا فان الشعور القومي الكوردي قد تطور بشكل اكبر مع انتشار مفاهيم العصر الجديد والافكار الغربية. ولو أن بعض عشائر الكورد لاتزال تفضل الحكومة على البارزاني فان كثيرين من شباب الكورد من العشائر كانت مناوئة للبارزاني في السابق تحولوا إلى مناصرين له.

هكذا استطاع البارزاني أن يحشد حوالي ٧٠٠٠ مسلح حوله وبدأ بالاستيلاء على مواقع ستراتيجية وطرد الشرطة العراقية وحاميات الجيش الصغيرة. وبدأت العمليات الحربية بشكل أوسع عندما قامت الحكومة بقصف بارزان في أيلول ١٩٦١، أدى القصف العشوائي للقرى الكوردية إلى قتل عدد من الاطفال والنساء ومدنيين وإلى إلتحاق عدد متزايد من الرجال بالبارزاني. رغم تفوق الحكومة في الرجال والمعدات والسلاح فان حكومات بغداد كانت ضعيفة حتى نهاية الستينيات. شن البارزاني بنجاح حرب العصابات التقليدية وذلك بالابتعاد عن الدفاع عن النقاط الثابتة. وفي هذا الخصوص تم التخلي حتى عن بارزان حيث ادرك البارزاني بأنه ينتصر طالما بقي على قيد الحياة. ولمعرفتهم بطبيعة المنطقة والمسالك الجبلية فيها فان البشمركة لم يعطوا المجال لقوة عسكرية في أن تنجح في تطويقهم وكانوا دائماً قادرين على الافلات قبل أن تستطيع قوات الحكومة إحكام الطوق حولهم.

في الثامن من شباط ١٩٦٣ استطاع حزب البعث من الإطاحة بحكومة قاسم وبعد ٩ أشهر سقط الحزب ولكنه عاد إلى السلطة في تموز عام

١٩٦٨. على امتداد فترة الستينيات استمرت الحرب بين الكورد والحكومات في بغداد وتخللتها فترات من المفاوضات. ومع أن القوات الحكومية كانت اكثر عدداً وافضل تسليحاً فان بشمركة البارزاني اثبتت جدارتها وفاعليتها في القتال وقاومت هجمات رئيسة عديدة في حزيران ١٩٦٣ ومايس ١٩٦٦ وفي نهاية ١٩٦٨. في الحقيقة احرز الكورد في اواخر مايس ١٩٦٦ انتصاراً كبيراً عند سفح جبل هندرين شمال شرق راوندوز بحيث قدم عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء المدني بيان ٢٩ حزيران الذي اعترف بالحقوق القومية للكورد. ومع أن البارزاني قبل بالبيان كقاعدة تنطلق منها المفاوضات فان القوات العسكرية رفضت القبول بالبيان واجبرت عبدالرحمن البزاز على تقديم استقالته.

بيان ١١ آذار

العجز في حل المسألة الكوردية كان السبب الرئيس في سقوط عدة حكومات عراقية ومنها حكومة البعث في ١٩٦٣. وبعد حملة دموية اخرى غير حاسمة قررت حكومة البعث برئاسة احمد حسن البكر ونائبه صدام حسين ارسال عزيز شريف الشيوعي السابق لبدء مفاوضات مع البارزاني. وضمّ ميشيل العفلق مؤسس حزب البعث صوته إلى هذا المسعى للوصول إلى تسوية سلمية مبنية على حق الكورد في الحصول على شكل من اشكال الحكم الذاتي، وفي النهاية سافر صدام حسين شخصياً إلى الشمال للاجتماع بالبارزاني في اوائل آذار ١٩٧٠تأكدت للبارزاني نوايا حكومة البعث الصادقة كانت المحصلة الاخيرة لهذه اللقاءات بيان ١١ آذار ١٩٧٠ المؤلف من ١٥ مادة. وبما أن البيان أُعتبر من قبل الطرفين إنجازاً تأريخياً فانه كان يشار اليه باستمرار كقاعدة للتسوية وأُعتبر اساساً تنطلق منه المفاوضات بعد انتفاضة ١٩٩١،

وحري بنا أن نستعرض البيان بتفاصيله:

١ ـ تصبح اللغة الكوردية إلى جانب اللغة العربية لغة رسمية في المناطق التي يقطنها غالبية كوردية، وتكون الكوردية لغة التعليم في تلك المناطق، تدرس اللغة العربية كلغة ثانية في جميع المدارس التي يكون التعليم فيها بالكوردية. تدرس اللغة الكوردية في العراق كلغة ثانية ضمن الحدود التي يرسمها القانون.

٢ ـ إن من بين اهتمامات الحكومة الثورية في بغداد ضمان مشاركة الاخوة الكورد في الحكومة وإزالة كل مظاهر التمييز بين الكورد والقوميات الاخرى فيما يتعلق بتسنم المناصب الحساسة والمهمة مثل الحقائب الوزارية والقيادات العسكرية.

٣ ـ بسبب التخلف الذي عانى منه الكورد في الماضي في المجالات الثقافية والتعليمية يستوجب الأمر رسم خطة فيما يتعلق بالحقوق اللغوية والثقافية للشعب الكوردي واعادة الطلبة المفصولين أو الذين اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة وبناء المدارس في المنطقة الكوردية ورفع مستوى التعليم وسقف القبول للطلبة الكورد في الجامعات والمعاهد العسكرية ومنحهم الزمالات.

٤ ـ في الوحدات الادارية ذات الأغلبية الكوردية يكون الموظفون الحكوميون من الكورد أو الذين لهم معرفة جيدة باللغة الكوردية كلما كان ذلك ممكناً، يتم اختيار المحافظين والقائمقاميين ومدراء النواحي ومدراء الشرطة والامن من بين الكورد.

٥ ـ تعترف الحكومة بحق الشعب الكوردي في اقامة تنظيمات الطلاب والشباب والنساء والمعلمين الخاصة بهم وترتبط هذه الاتحادات بمثيلاتها في المركز.

٦ ـ العمال والموظفون الحكوميون والمستخدمون من مدنيين وعسكريين

الذين قاتلوا في صفوف الكورد يعودون إلى وظائفهم.

٧ ـ أ: تشكل لجنة من الخبراء للاسراع في تنمية المنطقة الكوردية في النواحي كافة والتعويض عن كل الاضرار التي اصابت المنطقة في السنوات الماضية مع توفير ميزانية لهذا الغرض. ترتبط هذه اللجنة بوزارة شؤون الشمال.

ب : إن الخطة الاقتصادية سترسم بشكل يضمن تطوير كافة المناطق في العراق مع ايلاء اهمية خاصة للظروف المتخلفة في المنطقة الكوردية.

ج: ستخصص رواتب تقاعدية لعوائل شهداء الحركة الكوردية المسلحة الذين استشهدوا في العمليات العسكرية المؤسفة وكذلك للذين اصيبوا بعاهات بدنية تمنعهم من العمل.

ء : سُتتّخذ اجراءات مستعجلة لإيصال المساعدة إلى الاشخاص المحتاجين والمعوزين.

٨ ـ إن القاطنين في القرى العربية والكوردية سيعادون إلى مواطن سكناهم الاصلية. أما بالنسبة للقرويين الذين تمت مصادرة املاكهم من اجل المصلحة العامة فسوف تدفع لهم تعويضات عن كل خسارة لحقت بهم ويتم اسكانهم في المناطق المجاورة لقراهم.

٩ ـ ستتخذ اجراءات للاسراع في تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكوردية ويعدل بشكل يضمن تصفية كل العلاقات الاقطاعية مع اعطاء قطع اراضي إلى الفلاحين والغاء الضريبة الزراعية المتأخرة لفترة الأحداث المؤسفة.

١٠ ـ تم الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت على النحو الآتي:

أ– الشعب العراقي مؤلف من قوميتين رئيستين وهما القومية العربية والقومية الكوردية: يعترف هذا الدستور بالحقوق القومية للشعب

الكوردي وحقوق جميع القوميات ضمن وحدة العراق.

ب- تضاف الفقرة الآتية إلى المادة الرابعة من الدستور: ستكون اللغة الكوردية إلى جانب العربية لغة رسمية في المنطقة الكوردية. ج - سيثبت هذا كله في الدستور.

١١ ـ اعادة محطة الاذاعة والاسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويرتبط أمر تسليمها بالمراحل النهائية في تنفيذ الاتفاقية.

١٢ ـ سيكون أحد نواب رئيس الجمهورية كوردياً.

١٣ ـ سيعدل قانون المحافظات بما ينسجم ومضامين البيان.

١٤ ـ بعد صدور البيان ستتخذ الخطوات الضرورية وبالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها غالبية كوردية وحسب ظهورها في عمليات الاحصاء التي ستجرى. ستحاول الحكومة تطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق ممارسة الشعب الكوردي لحقوقه القومية ضماناً للحكم الذاتي. وإلى أن تتحقق الوحدة الادارية فان الشؤون القومية الكوردية سيتم تنسيقها في اجتماعات دورية بين اللجنة العليا والمحافظين للمنطقة الشمالية. وبما أن الحكم الذاتي سيكون في اطار الجمهورية العراقية فان استثمار الموارد الطبيعية في المنطقة سيكون من صلاحية السلطات المركزية.

١٥ ـ سيساهم الشعب الكوردي في المجلس التشريعي حسب نسبتهم إلى مجموع نفوس سكان العراق.

وفي مرسوم لاحق تُقرر جعل عيد نوروز عيداً وطنياً لكل العراقيين.

كان واضحاً أن البيان هو محاولة سخّية وربما صادقة من قبل الحكومة لتلبية مطالب الكورد المشروعة، إذن. لماذا فشل البيان؟

الفشل

ولو أن البيان بأهميته الظاهرية كان طريقاً لحل المسألة الكوردية فان إنعدام الثقة بين الاطراف الموقعة عليه حرمه من فرصة النجاح، وقد يتساءل احدنا إن كانت بغداد وكذلك الكورد رأغبين وجادين حقاً في تنفيذه أو إنهما في الحقيقة كانا يحاولان كسب الوقت لحين أن تبدأ الجولة الجديدة من القتال الذي لابد منه، ولإلقاء الضوء على الموضوع صرح ابراهيم احمد السكرتير العام السابق لـKDP إن معنى الحكم الذاتي الكوردي يعتمد على قوة الكورد وعلى قوة عدوهم.

وحسب ما اوردته مصادر كوردية فان اللجنة العليا التي ورد ذكرها في المادة السابعة والرابعة عشرة في البيان وهي المجموعة المشتركة المؤلفة من ممثلين بعثيين واكراد والمكلفة بتنفيذ بنود الاتفاقية أصطدمت بالمشاكل في اول يوم من ايام عملها. ظهرت مشاكل حول امتداد منطقة الحكم الذاتي المنصوص عليها في المواد الرابعة والرابعة عشرة وهل أن منطقة كركوك الغنية بالنفط مشمولة بها. القى الكورد باللائمة على البعثيين في منحهم نصف كوردستان واتهم البارزاني البعثيين في محاولاتهم تغيير ديموغرافية كركوك بجلبهم مستوطنين عرب اليها.

وعندما اصدرت الحكومة الدستور المؤقت الجديد في تموز ١٩٧٠ لم يحتوي هذا الدستور على التعديلات المتعلقة بالحقوق القومية للشعب الكوردي كما تعهدت به في المادة العاشرة من اتفاقية آذار. الفقرات المتعلقة باللغة الكوردية في المادة الأولى جرى ذكرها بشكل مقتضب، التعهد الوارد في المادة الثامنة المتعلقة بوقف سياسة التعريب للأراضي والمناطق الكوردية لم يرد له ذكر في الدستور، وفي الحقيقة قامت بغداد بطرد ٤٠,٠٠٠ كوردي فيلي والذين عاشوا في بغداد وجنوب خانقين

لأجيال عديدة بحجة أن هؤلاء الكورد الشيعة هم رعايا ايرانيون. كما جرت محاولات لاغتيال نجل البارزاني ادريس وبعدها محاولات اغتيال البارزاني نفسه وكان حزب البعث المتهم الأول في جميعها. في الحقيقة استخدم صدام هذا التكتيك بشكل متكرر للوصول إلى السلطة وتثبيت مركزه فيها.

أما الرواية البعثية عن العوامل التي هددت عملية السلام وعرضت أمن الدولة للخطر فهي ان هذه العوامل هي من صنع البارزاني واتباعه وأورد البعثيون ٣٥ فقرة وردت في الاتفاقية وقاموا بتنفيذها ومن بينها التعديلات على الدستور بشكل اكد على وجود القومية الكوردية واجراءات اخرى تعترف باللغة الكوردية كلغة رسمية وتعيين الكورد في الوظائف الادارية في كل الوحدات ذات الأغلبية الكوردية. كما عللّوا اسباب عدم تنفيذهم لسبع فقرات من البيان. أما بالنسبة لفقرات المادة الرابعة عشرة المتعلقة بالاحصاء لتقرير الأغلبية الكوردية أو العربية في المناطق المتنازع عليها اعلنت الحكومة أن البارزاني صرح بأنه غير مستعد للاعتراف بنتائج الاحصاء ان هي أظهرت غالبية عربية في أية منطقة من المناطق المشمولة بالاحصاء.

كما عمدت الحكومة إلى سرد سلسلة من الخروقات الكوردية للبيان، إن الدور الذي تلعبه ايران في اسناد وتشجيع البارزاني كان مبعث الخيبة لدى البعثيين، لقد وجدوا في هذه الخروقات تهديداً لأسس الوحدة الوطنية وسيادة الدولة واكدوا على ضرورة قيام الكورد بقطع كل علاقة خارجية مع ايران.

وقدمت بغداد قائمة بالخروقات والاساءات التي قام بها الكورد وشملت:

١ - تدفق السلاح الايراني بكميات معتبرة إلى شمال العراق وخاصة في

فترة احتدام الخلاف بين الطرفين العراقي والايراني.

٢ ـ وصول اسلحة ثقيلة إلى القوات الكوردية عبر ايران مع محطة اذاعة جديدة الأمر الذي يشكل خرقاً للمادة ١١ من بيان آذار.

٣ ـ تدريب عدد من البشمركة في ايران على استعمال الاسلحة المختلفة وخاصة على الاسلحة الثقيلة.

٤ ـ ايصال معلومات عسكرية عن الجيش العراقي إلى الايرانيين من قبل عناصر على صلة وثيقة بالبارزاني وعلاقات معروفة مع ايران.

٥ ـ وقوف البارزاني إلى جانب القوات الايرانية في عدة اصطدامات حدودية بين قوات البلدين.

٦ ـ تداول العملة العراقية المزورة التي تقوم الدوائر الايرانية بصكها بغية تدمير العملة والاقتصاد العراقي.

٧ ـ تبادل الزيارات بين قياديين من KDP ومسؤولين ايرانيين. واستمر العراق في سرد اعمال اخرى غير قانونية نفذها اعوان البارزاني.

وأختتم التقرير بالقول إذا كان هذا هو الواقع اليوم فاننا نتساءل اي نوع من الحكم الذاتي انتم بصدده؟ الخوف من أن الهدف الكوردي النهائي هو الانفصال، تمت الاشارة اليه بوضوح.

النهاية

في آذار ١٩٧٤ اصدر البعثيون قانوناً للحكم الذاتي قلّص إلى حد كبير من الامتيازات التي سبق وأن قُدمت للبارزاني، تجدد القتال في أواخر آذار واستمر إلى آذار من العام القادم، عندما وقع العراق وايران اتفاقية الجزائر. بموجب هذه الاتفاقية اوقف الايرانيون دعمهم للبارزاني مقابل الاستخدام المشترك لشط العرب واعطاء بعض الاراضي إلى ايران.

لم يكن في مقدور البارزاني الاستمرار في الحرب بدون الدعم الايراني. وفي بحر أشهر قليلة هوى الزعيم الكوردي الاسطورة من الذرى.

ذهب اولاً إلى كرج القريبة من طهران وبعدها إلى الولايات المتحدة حيث اقام في الاسكندرية في فرجينيا وهي ضاحية من ضواحي واشنطن دي. سي. ومع أنه كان محظوراً عليه الاشتراك في اي نشاط سياسي أو عام فانه استمر في كتابة الرسائل إلى المسؤولين ومنهم الرئيس جيمي كارتر وكيسنجر وحاول بجد تعلم اللغة الانكليزية. وكان البارزاني يزور المركز الطبي (Mayo) لتلقي العلاج لسرطان الرئة الذي كان السبب في وفاته في الأول من آذار ١٩٧٩. وإلى مفارقته للحياة بساعتين كان يتحدث عن المسألة الكوردية وذكر احد التقارير أن نجله فرهاد كان إلى جانبه لحظة مفارقته الحياة.

دُفن البارزاني في أوشنافيا في كوردستان ايران وحضر مراسيم الدفن ممثل عن شاه ايران الذي وضع اكليلاً من الزهور على قبره وأثنى على الزعيم الراحل كمحارب شديد، وفي عملية خسيسة وكريهة تشمئز

منها القلوب وتعكس مرارة الخلافات التي لاتزال تعصف بالشعب الكوردي وتمزقه، تم نبش قبره وجرى تدنيسه في اوائل الثمانينات من قبل نفر من كورد ايران مناوئين للبارزاني.

واخيراً استطاع نجلا البارزاني مسعود وادريس من الاستمرار في الكفاح على خطى ونهج والدهم. أما نجله الاكبر عبيدالله فقد شق عصا الطاعة على والده والتحق بالبعثيين في بغداد مدعياً أن والده يريد أن يبقى الحاكم الاوحد ولايقتنع بمجرد الحكم الذاتي، قد يكون أصاب جزءً من الحقيقة وليس كل الحقيقة ولكن البعثيين هم الذين يتحملون أسباب الفشل بشكل اكبر. ستمضي ١٥ سنة أخرى من سفك الدماء قبل أن يُستخدم بيان آذار لعام ١٩٧٠ مرة اخرى أساساً ومنطلقاً لأمل جديد بدلاً من إعادة مأساة في ١٩٩١.

ومع أن عبيدالله شق عصا الطاعة على والده فان إلتجاءه إلى البعثيين كان خطأ فادحاً منه كلفه حياته، في أحد اجتماعاته مع وزرائه تهجم صدام على البارزاني بشكل لم يتحمله ابنه عبيدالله الذي كان حاضراً فهبّ مدافعاً عن والده قائلاً أن والده ملاّ مصطفى البارزاني كان على الاقل يعرف من هو أبوه، كان هذا الرد من عبيدالله اشارة إلى نسب صدام! بعد فترة وجيزة من هذه المشادة الكلامية جرى اغتيال عبيدالله من قبل رجال صدام ودفع الابن حياته ثمناً لجرأته البارزانية المعهودة ووفاءً لأب كان لايزال يكن له الحب والاحترام رغم القطيعة بينهما وخلافه معه على اسلوب ادارته وتصريفه للأمور.

وفي الختام علينا أن نتذكر بأن ملا مصطفى البارزاني كان أعظم بطل كوردي في القرن العشرين وحياته الطويلة الزاهية وانتصاراته العديدة في ساحة المعارك أعطت شعبه شيئاً يحق لهم أن يفتخروا به. ولد

كرئيس عشيرة تقليدي ومات كوطني وقومي اسطورة للكورد، ومع أنه هُزم في النهاية فان إرثهُ النضالي ساعد وبقوة على تعزيز الوعي القومي الناشىء الذي استمر حتى التسعينيات وبعدها.

الفصل الثالث

الحزب الديمقراطي الكوردستاني

(KDP)

إذا اخذنا واقع المجتمع الكوردي العشائري والاقطاعي بنظر الاعتبار فانه لم يكن هنالك اي حزب سياسي بالمعنى الصحيح للكلمة إلى أن قام افراد من عائلات كوردية معروفة بتأسيس الاستقلال «خويبون» في بحمدون في لبنان في آب ١٩٢٧. وبعد عدة سنوات من تأسيسه سعى «خويبون» إلى الدعوة إلى كوردستان عظمى ولكن بدون طائل. إن الانتفاضة الفاشلة عند سفح ارارات بقيادة الجنرال احسان باشا في ١٩٣٠ كانت واحدة من هذه المحاولات.

أما في العراق فان غياب احزاب كوردية عن المسرح السياسي حدا بالمثقفين الكورد الموجودين إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في ١٩٣٥. وعلى مر الايام اتخذ الحزب الشيوعي موقفاً مرناً تجاه الحركة الكوردية.

وفي فترات من حياة الحزب كان عدد من أعضائه البارزين من الكورد. واخيراً تبنى الحزب فرعاً كوردياً له في كوردستان وإن دلّ هذا على شيء فانه يدل على الدور الكبير الذي لعبه الحزب تأريخياً في الحركة الكوردية العراقية. وفي ١٩٤٣ تم تأسيس حزب شيوعي صغير أطلق على نفسه اسم الثورة «شورش»، ولكن في اوائل ١٩٤٦ انضم هذا الحزب إلى الحزب الشيوعي العراقي.

إن مسألة ندرة الاحزاب الكوردية بدأت تتغير في ١٩٤١ عندما أسس مثقفوا المدن الكوردية حزباً سرياً سمي «هيوا» «هيفي» الامل وكحزب قومي هيمن «هيفي» على الطيف السياسي كله يساره ويمينه، غير أن المتنافسين فيه حرم هيفي من إزاحة القيادة العشائرية التقليدية أو كسب اعداد كبيرة إلى صفوفه. وكخطوة عملية تعاون هيفي مع ملا مصطفى البارزاني وساعده على الهروب من منفاه في السليمانية في ١٩٤٣ وتعاون معه في الانتفاضة التي لم تثمر في ١٩٤٥.

شجع السوفيت كورد ايران في مهاباد الذين اقاموا دولة كوردية لم تعمر طويلاً على ضم كومالا إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة قاضي محمد في ١٩٤٥، وفي السنة اللاحقة أرسلت منظمة شورش في العراق حمزة عبدالله إلى مهاباد ليبحث افاق التعاون بين الحزبين. وفي مهاباد التقى حمزة عبدالله بالبارزاني وكورداً عراقيين اخرين. وبعد عدة لقاءات اتفقوا على تأسيس حزب جديد على نمط KDP الايراني.

هكذا تأسس الحزب الديمقراطي الكوردستاني العراقي في ١٩٤٦ واشترك فيه اربعة فعاليات سياسية كوردية هي هيفي وشورش ورزكاري الذي هو منظمة شيوعية أسسه الحزب الشيوعي العراقي في ١٩٤٥ والفرع العراقي للحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني، وعقد الحزب الجديد مؤتمره الأول في ١٦ آب ١٩٤٦ وتم اختيار البارزاني رئيساً للحزب وحمزة عبدالله سكرتيراً عاماً له وأختير كل من شيخ لطيف نجل الشيخ محمود البرزنجي والشيخ زياد اغا نائبين للرئيس وتقرر ايضاً طبع جريدة شهرية سرية باسم رزكاري وتغير اسم الجريدة بعد ذلك إلى خه بات.

أما عن برامج الحزب فقد كان يشوبها نوع من الغموض تتحدث عن

اهداف قومية للكورد والعيش في دولة خاصة بهم وافتقر الحزب إلى عناصر اقتصادية واجتماعية تقدمية بسبب هيمنة زعماء عشائريين تقليديين عليه. وبسبب وجود رئيسه في المنفى في الاتحاد السوفيتي لمدة طويلة والذي استمر إلى ١٩٥٨ وبسبب جمود الوضع الكوردي إلى ١٩٥٨ فقد قدر لـKDP أن يلعب دوراً صغيراً وعلق احد المراقبين على تأسيس الحزب بأن ما تحقق هو اقرب إلى تجمع اجتماعي وثقافي منه إلى حزب سياسي واضح المعالم.

في هذه الايام الأولى تطور النضال داخل صفوف الحزب بين مؤيدي سكرتير عام الحزب حمزة عبدالله الذي اثبت أنه عنصر انتهازي اكثر من كونه اي شيء اخر وبين ابراهيم احمد الذي قاد فرع الحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني في العراق في الأول. ابراهيم الذي هو من مواليد ١٩١٤ هو ايضاً خريج كلية الحقوق في جامعة بغداد وطبع اطروحته الجامعية الموسومة بالعلاقة العربية الكوردية في ١٩٣٧، ومع أنه ارتبط بالشيوعية شأنه في ذلك شأن معظم الكورد المثقفين في تلكم الايام وقضى ٣ سنوات في السجن لأنشطته الشيوعية في الخمسينيات فإنه يمكن وصفه بالكوردي القومي اليساري، في الستينيات عرف بكثرة القراءة وكان يوصف بدودة الكتاب كناية عن كثرة القراءة، كان ابراهيم أحمد صغير الجسم وله شعر رمادي عند الصدغين وله شارب مقصوص بعناية، عندما زاره مراسل ليموند في كهف عند السليمانية كان ابراهيم احمد جالساً في ركن مضاء من الكهف وحوله اكداس من الكتب لدوستوفسكي وهاريسون وشكسبير ولينين وماركس وغيرهم.

عندما خرج ابراهيم احمد من السجن عام ١٩٥٣ حل محل حمزة عبدالله كسكرتير عام لـKDP، على كل حال لم يعجب البارزاني هذا

السكرتير الجديد لعجرفته وغروره وبدعم من البارزاني عاد حمزة عبدالله إلى مركزه كسكرتير ولكن لفترة قصيرة. في ١٩٥٩ تقرّب حمزة إلى الشيوعيين وتودد اليهم كثيراً إلى درجة أنه اقترح الحاق عدة تنظيمات من KDP بالحزب الشيوعي الأمر الذي اغاظ البارزاني وازاحه من مركزه وحل محله ابراهيم احمد مرة اخرى.

إن اخطر خلاف نشب داخل الحزب كان ذلك الذي حصل بين المحافظين التقليديين وهو عادة الجناح العشائري المرتبط بالبارزاني وبين الجناح اليساري الذي مثله ابراهيم احمد وجلال الطالباني الذي أصبح صهر ابراهيم احمد غير أن الجناح اليساري قبل بزعامة البارزاني على مضض لحاجته إلى نفوذه العشائري القوي.

كان جناح البارزاني مرتبطاً بشكل أقوى بالمناطق الشمالية التي يتحدث سكانها اللهجة الكرمانجية بينما إرتبط جناح ابراهيم احمد والطالباني بشكل أوثق بالمناطق الجنوبية التي هي اكثر وعياً وثقافة (سوران). ويقول مارتن برونيس الخبير في الشؤون الكوردية أن السورانيين يرون أن الكرمانج متأخرون ومتعصبون دينياً ولكنهم يعترفون بمزاياهم القتالية الفذة، أما الكرمانج فانهم يرون أن السورانيين أقل رجولة وانهم متكبرون ومخادعون لايمكن الوثوق بهم. أما ماقيل عن انتساب الطالباني إلى الطريقة القادرية والبارزاني إلى الطريقة النقشبندية فان لهذا الانتساب أثر جد بسيط ويكاد لايذكر على الخلافات التي حدثت.

اثناء وجود البارزاني في الاتحاد السوفيتي وقع KDP تحت هيمنة ابراهيم احمد وبعيد عودته إحتدم الخلاف بين البارزاني العشائري وبين المثقفين الاصلاحيين في الحزب، وأشتد الخلاف في ١٩٦٤ عندما وقع

البارزاني اتفاقية وقف اطلاق النار مع بغداد دون علم المكتب السياسي. قام كل جناح بطرد الجناح الاخر وكسب البارزاني المعركة وطارد أعضاء المكتب السياسي عبر الحدود إلى ايران، دفع هذا الانتصار للبارزاني بالايرانيين إلى نقل تأييدهم من ابراهيم احمد إلى البارزاني وبذلك ساعدت ايران البارزاني علي بسط نفوذه على الحركة الكوردية.

ومع أن الطالباني عاد وانضم إلى البارزاني مرة اخرى في ١٩٦٥ إلاّ أنه سرعان ما انشق عليه ناعتاً اياه بالاقطاعي والرجعي، دفع هذا النزاع الداخلي بابراهيم احمد وجلال الطالباني إلى تحسين علاقتهما بالبعثيين الذين عادوا إلى الحكم في ١٩٦٨ وكانوا هم ايضاً حذرين من علاقات البارزاني مع ايران والقوى الاجنبية، عقد الطالباني صفقة مع بغداد تسمح له بالسيطرة على السليمانية ومناطق من كركوك وفي بعض الفترات قاتل جنباً إلى جنب مع قوات الحكومة. في هذا الوقت كان ابراهيم احمد يقيم في طهران وبعدها في بغداد الأمر الذي افقدهم بعض المصداقية.

كان الانشقاق في صفوف الحركة الكوردية اساسياً وعميقاً. إن مجموعة ابراهيم احمد والطالباني وبالتعاون مع البعثيين كانت تتحدى زعامة البارزاني للحركة الكوردية وحاولت مد نفوذها إلى الشمال حيث موطن البارزاني. اثناء القتال الذي دار في الستينيات وصلت أعداد البشمركة إلى ٢٠,٠٠٠ مقاتل مجهزين جيداً ولديهم مضادات جوية ومدافع ضد الدبابات ودعم ايراني متزايد، قرر البعثيون التخلي عن احمد وطالباني والتفاوض مع البارزاني. وعاد احمد والطالباني إلى صفوف KDP إلاّ أن وعد بيان اذار ١٩٧٠ لم يتحقق وأدى تجدد القتال إلى هزيمة البارزاني النهائية في اذار ١٩٧٥، سيطر إثنان من ابناء

البارزاني وهما مسعود وادريس على KDP، أما الطالباني فقد صاغ افكاره وخططه في حزب جديد هو الاتحاد الوطني الكوردستاني PUK في دمشق في حزيران ١٩٧٦.

الفصل الرابع

التأثيرات الخارجية

من المؤكد أن القوى الاجنبية يغريها التدخل في دولة تمزقها مشاكل الأقليات. على مدى فترة سنوات طويلة كان المتنافسون واعداء العراق يفعلون هذا الشيء حيال المشكلة الكوردية كأسلوب لممارسة الضغط على بغداد. في الخمسينيات والستينيات تظاهر عبدالناصر بدعم الكورد في عدة مناسبات لممارسة الضغط على العراق حتى يساير سياسته في القومية العربية وحتى أنه التقى بممثل البارزاني جلال الطالباني في عدة فترات في ١٩٦٣ وصرح في حينه أنه لايجد مغالاة أو تطرفاً في مطالب الكورد، كان على عبدالناصر أن يكون حذراً كي لايُتهم بأسناد حركة انفصالية غير عربية ضد دولة عربية شقيقة ولم يثمر تعاطفه مع الكورد عن اي شيء.

أما ايران وتركيا فقد قدمتا مسائل اكثر خطورة لأنهما تشتركان في حدود طويلة مع العراق وتضمان أقليات كوردية كبيرة على أراضيهما. وبما أن ثورة كوردية في اي من هذه البلدان قد تشعل فتيل ثورة في البلدان الاخرى فان هذه الدول الثلاث كانت عادة تتعاون بينها حول هذا الموضوع، هكذا كانت الحال مع ميثاق سعد أباد في ١٩٣٧ ومع حلف بغداد في ١٩٥٥. وشمل هذا التعاون اجراءات لمنع الاتصالات والتعاون بين الكورد عبر الحدود وحاولت هذه الدول منع اي عمل كوردي من شأنه التأثير على حدود دولهم.

إختل ميزان التفاهم هذا عندما أُطيح بالنظام الملكي في العراق في ١٩٥٨ وبدأت ايران تشعر بالقلق ازاء تصاعد المد القومي العربي في العراق ومن إحتمال انتقال هذا التيار القومي إلى الاقلية العربية في خوزستان وأن تؤثر سلباً على منطقة الخليج. حاولت ايران تعديل معاهدة ١٩٣٧ بعد أن وجدت ضعفاً في العراق في الستينيات ، ووجد الشاه في المسألة الكوردية ورقة ضغط رابحة لتحقيق اهدافه وعلى هذه الخلفية دخلت الولايات المتحدة الحليفة القوية لايران الساحة.

الولايات المتحدة

بعد وصول الجنرال قاسم إلى الحكم في ١٩٥٨ ازداد القلق الامريكي وخاصة عندما اعاد العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ورفع الحظر عن الحزب الشيوعي وقمع الاحزاب المؤيدة للغرب. حدث هذا عندما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تخطط لإغتيال عدد من القادة الدوليين المشاكسين والمثيرين للمشاكل بما فيهم باتريس لومومبا ورفائيل تروجيلو وكاسترو وأخرين.

في شباط ١٩٦٠ إقترح رئيس دائرة الخطط في (سي اي ايه) للشرق الادنى اغتيال عبدالكريم قاسم بمنديل مسمم أُعد من قبل قسم الخدمات التكتيكية. وبعد شهرين وافق ريجارد هيلمز رئيس العمليات في قسم التخطيط والذي اصبح بعد ذلك مديراً لوكالة المخابرات الامريكية على الخطة واصفاً إياها "بالمرغوبة".

أُرسل المنديل إلى قاسم ولكن لا يعرف إن كان المنديل وصل إلى عبدالكريم قاسم أم لا ولكن الأمر المؤكد أن المنديل لم يقتل قاسم، على كل حال نفذت العملية بعد فترة من قبل عراقيين ثاروا على قاسم

وأعدموه واتخذ الدور الامريكي مساراً جديداً في العراق، في ١٩٦٢ أخبر البارزاني مراسلة نيويورك تايمز دانا أدمز شميدت أنه إذا قامت الولايات المتحدة بمساعدة الكورد بشكل علني أو سري للحصول على استقلالهم فانهم سيصبحون حلفاء مخلصين للامريكيين. بدأت ايران والولايات المتحدة بممارسة نفوذ كبير ولكن مأساوي على كورد العراق.

لقد تم كشف تفاصيل الدور الامريكي من قبل لجنة شكلت للتحقيق في انشطة وكالة المخابرات المركزية حيث جاء في التقرير أنه في مايس عام ١٩٧٢ طلب الشاه من الرئيس الامريكي نيكسون وهنري كيسنجر أن يساعداه في دعم البارزاني، ومع أن المعونة الامريكية كانت رمزية فان الامريكيين تصرفوا كضامن أن الشاه لن يتخلى عنهم.

جاء في تقرير پايك Pike المرفوع إلى الكونگرس أن البارزاني أعرب عن عدم ثقته بايران وأنه يثق بالولايات المتحدة وحدها دون القوى العظمى الدولية الاخرى، أخبر جون بي. كونالي الحاكم السابق لولاية تكساس شاه ايران أن الولايات المتحدة ستتعاون معه في هذا المسعى، اخيراً قرر نيكسون وكيسنجر القيام بعمل ما لأسباب عدة: منها النزول عند رغبة الشاه حليف الولايات المتحدة الذي اصبح الآن مهدداً من قبل العراق واتفق معه في الرأي هذا السفير الامريكي السابق ويليام ايغلتون حيث قال أن سبب التدخل الامريكي هو التجاوب مع طلب الشاه المبني على اصرار البارزاني من أن نوعاً من المساندة من قوة عظمى امر مطلوب. لايجاد توازن يواجه التحالف العراقي ـ السوفيتي. والسبب الاخر للتحرك الامريكي كما اشار اليه السفير ايغلتون فهو الحرب الباردة. إن تمرداً كوردياً مستمراً من شأنه امتصاص زخم وقوة العراق. أما السبب الاخر الذي يعتبره ايغلتون وجيهاً فهو أن مشكلة

كوردية دائمة سوف تبقي على القوات العراقية داخل حدود العراق واحتمال مشاركتها في اي نزاع عربي ـ اسرائلي ضعيفاً، ظهر صدق هذا الحدس عندما اشتركت فرقة عراقية واحدة في حرب ١٩٧٣ كان البارزاني مستعداً في تجهيز الولايات المتحدة بالنفط إن ساعدته الولايات المتحدة في تحقيق النصر وأنه سيكون صديقاً مخلصاً في منظمة اوبك. إن التأثير المأساوي المدمر لهذه السياسة والتدخل أنه عزّز في قلق ومخاوف البعثيين من أن هدف البارزاني النهائي هو تمزيق العراق وبهذه الصورة فقد ساهم إلى حد ما في إفشال بيان ١١ آذار ١٩٧٠. والانكى من كل هذا والأمر أن المعونة الايرانية ـ الامريكية لم يكن الهدف منها مساعدة الكورد لاحراز نصر حاسم مؤزّر لتحقيق اهدافهم لأنه لو حدث وانتصر البارزاني بشكل حاسم فلن يبقى للكورد اي دور في استنزاف قوة الحكومة البعثية وهو الهدف الذي يعمل له الايرانيون والامريكيون. إنهم يريدون أن يبقوا على الكورد في مستوى يستطيعون معه مواصلة القتال ولكن دون احراز نصر تام لاستنزاف موارد العراق، إنه حقاً مشروع يثير السخرية والاشمئزاز في النفس.

إذا كان البارزاني قد اظهر قدراً من الفطنة السياسية والصرامة في منطقته الجبلية فانه لم يظهر نفس القدر من الفطنة عندما وضع كامل ثقته في الولايات المتحدة. لقد عبر عن اعجابه بهنري كيسنجر في مناسبتين اولاهما كانت عندما أرسل اليه ثلاث سجادات وكانت الثانية مناسبة زواج كيسنجر حيث ارسل اليه قلادة ذهبية مرصعة باللؤلؤ.

في ٦ آذار ١٩٧٥ وقع العراق وايران اتفاقية الجزائر واعترف العراق بمنتصف نهر شط العرب حدوداً بين البلدين ومقابل هذا الاعتراف تعهدت طهران بوقف دعمها للكورد. كان لوقف هذا الدعم اثراً قاتلاً على

الحركة الكوردية وبدونه اصبح من العسير جداً الاستمرار في القتال ضد قوات صدام. ارسل البارزاني رسالة إلى (سي اي ايه) مفادها أن استياءً عم صفوف الكورد ازاء هذا المسلك من الشاه وأن مصير الشعب الكوردي بات في خطر كبير وأن دماراً هائلاً سيحل بهم. أهاب البارزاني بهم التدخل وعمل شيء ما طبقاً للوعود التي قطعوها له واستطرد البارزاني في رسالته قائلاً أن للولايات المتحدة مسؤولية أخلاقية تجاه الكورد الذين ربطوا مصيرهم بالولايات المتحدة.

رغم هذه الحجج والتوسلات رفضت الولايات المتحدة توسيع مجال المساعدات الانسانية لألوف اللاجئين الذين تدفقوا على ايران، الولايات المتحدة مرتبطة بالشاه إلى درجة لم يعد امامها خيار سوى خيار الرضوخ لمطالب الشاه المتمثلة في قطع المعونة عن الكورد.

لقد برر البارزاني في وقته سبب إعتماده على ايران والولايات المتحدة بتشبيه موقفه بموقف الغريق الذي يتشبث حتى بالقشة الطافية على التيار الجارف. وفي منفاه صرح البارزاني أنه لولا الوعود الامريكية لما وقع في الفخ. اما كيسنجر فقد قال في معرض رده على ماحصل "العمل السري الاستخباراتي يجب أن لايُخلط مع العمل التبشيري." ولكن الكورد في نيسان ١٩٩١ اعادوا تجربة هذا الدرس القاسي المؤلم.

أسباب أخرى

للوهلة الأولى يصعب فهم الطريقة التي اصبح بها البارزاني معتمداً بشكل كبير على الدعم الايراني ولم يعد بإمكانه الاستمرار في القتال بدون هذا الدعم في الوقت الذي استطاع فيه طوال الستينيات مقارعة بغداد بإمكاناته الذاتية هنالك تفسيرات عدة. أولها أن البارزاني سبق له وأن تلقى المساعدة من الايرانيين في الستينيات ولعبت هذه المساعدة

دوراً ثانوياً في الوقوف بوجه حكومة بغداد، بالاضافة إلى ذلك كانت الحكومات في الستينيات ضعيفة وغير مستقرة وهكذا كان البارزاني قادراً على مواجهة السلطات المركزية رغم محاولاتها إخضاعه لها، كل هذا بدأ يتغير بشكل كبير في ١٩٦٨ عندما عاد البعثيون إلى الحكم وانشأوا قوة عسكرية وبنية سياسية اكثر استقراراً عن ذي قبل، وبحلول ١٩٧٥ كانت المؤسسات الضرورية لاخضاع الكورد قد اكتملت ووصل كفاح البارزاني إلى نهايته.

الاعتماد على المساعدة الايرانية والامريكية أدى إلى الاعتداد والاعتزاز بالنفس بحيث لم تُتخذ خطوات لكسب ود العرب التقدميين والاوروبيين أو دعم العالم الثالث. بالاضافة إلى ذلك وجّه البارزاني النداء تلو النداء إلى الكورد في العراق بالتوجه إلى المنطقة التي يسيطر عليها في الشمال الأمر الذي خلق نوعاً من البيروقراطية البغيضة التي جعلت من الاستمرار في الحرب امراً اكثر صعوبة. كما أن التنديدات المتكررة لقصف الحكومة خلقت حالة من الرعب ساهمت في زيادة عدد اللاجئين. واخيراً فان حصول البارزاني على الاسلحة الثقيلة من ايران أغراه بالدفاع عن خطوط واهداف ثابتة وخوض حرب تقليدية لاقبل له بها أمام حكومة اكتسبت قوة جديدة.

اسرائيل

اسرائيل الواقعة في محيط عدائي والتي كانت مهددة بشكل كبير من العراق كانت معنية بشكل أو بآخر بالمسألة الكوردية لدرء خطر العراق عنها، وحتى قبل تأسيس الدولة العراقية كان للوكالة اليهودية مخبرين سريين في بغداد ومن بغداد قام ريوفن مؤسس المخابرات الاسرائيلية وتحت غطاء الصحافة بالتوجه إلى كوردستان في الثلاثينيات من القرن الماضي.

في الستينيات قيل أن مستشارين اسرائيليين قاموا بتدريب قوات كوردية لتخفيف الضغط العسكري على اسرائيل ولمساعدة يهود العراق على الخروج والذهاب إلى اسرائيل. وأطلق على العملية اسم "السجادة" (Marvad). وقيل ايضاً أن اسرائيل ارسلت مستشفى ميداني إلى الكورد في ١٩٦٦. لقد ربطوا هروب طيار يهودي عراقي بطائرته السوفيتية الصنع بمساعدة كوردية. كما أنهم ربطوا الانتصار العسكري الكوردي الكبير عند سفح جبل هندرين في مايس ١٩٦٦ بوجود خبراء اسرائيلين. لقد ربطوا هذا الانتصار بمعونة اسرائيلية للتقليل من اهمية الانتصار الذي حققه الكورد بأنفسهم حيث لايمكن تحقيق مثل هذا النصر الكبير بوجود عدد من الخبراء. بعد حرب الايام الستة من ١٩٦٧ ازدادت المساعدة الاسرائيلية وجاءت الاخبار بقيام الملحق العسكري الاسرائيلي في طهران كحلقة وصل بين حكومته وبين الكورد. "لقد قامت اوساط عربية على الصاق التهم بالكورد لتشويه موقفهم العادل ولم تتورع هذه الاوساط بوصف الكورد كعملاء للأجانب واسرائيل لمنع الجماهير من التعاطف مع قضيتهم العادلة" المترجم.

لم يكن بالأمر السهل التأكد من صدق الانباء التي ذكرت قيام الزعيم الكوردي مصطفى البارزاني بزيارة اسرائيل وخاصة أن الكورد أنفسهم انكروا ذلك ونفوا اي لقاء له مع موشي ديان في ١٩٦٧. ذكر المراسل الامريكي جاك اندرسون قيام مبعوث اسرائيلي بزيارة كوردستان لايصال معونة مالية إلى الكورد. أما ماقيل عن قيام الموساد الاسرائيلي مع السافاك الايراني بمساعدة الكورد لبناء جهاز استخباراتي "پاراستن" فقد يكون فيه نوع من المبالغة والتهويل الاعلامي الغرض منه إثارة حفيظة الجماهير العربية والرأي العام العربي ضد الحركة

الكوردية. "كثير من الحركات التحررية العالمية تلقت العون المادي والمعنوي من جهات غربية والكورد قد لايكونون استثناءً للقاعدة هذه. المترجم"

الفصل الخامس

بعد السقوط

بعد سقوط البارزاني في ١٩٧٥ إنقسم KDP إلى عدة فصائل وانضم أحد الفصائل إلى KDP المنشق والمتعاون منذ مدة مع بغداد. ومن الأعضاء البارزين في هذا الفصيل:

١ ـ حبيب محمد كريم السكرتير السابق في KDP والذي سبق وأن رُشح من قبل الحزب لتولي منصب نائب رئيس الجمهورية حسب بنود اتفاقية آذار ١٩٧٠ ولكن الترشيح رفض من قبل بغداد بدعوى أنه من أصل إيراني.

٢ ـ عزيز عقراوي السكرتير العام لهذا الفصيل والذي فرّ من بغداد في ١٩٨٠ وانضم إلى الحزب الاشتراكي الكوردستاني.

٣ ـ دارا توفيق وكان قبل ذلك عضواً في الحزب الشيوعي وأصبح عضواً في المكتب السياسي لـKDP ومحرراً لجريدة التآخي وعضو الوفد المفاوض مع بغداد في ١٩٦٩.

٤ ـ هاشم عقراوي الذي كان رئيس المجلس التنفيذي لاقليم كوردستان الذي أقامه البعث في ١٩٧٤.

الدكتور محمود عثمان وهو طبيب من السليمانية وكان في السابق أحد معاوني البارزاني المقربين وكان عضواً في المكتب السياسي منذ ١٩٦٤ ولعب دوراً مهماً في مفاوضات اتفاقية آذار ١٩٧٠. انشق هو الآخر عليه

وهرب إلى أوروبا وهناك كتب مقالات لاذعة ضد زعيمه السابق وقام بتأسيس حزبه الخاص الموسوم "اللجنة التحضيرية" عمل لفترة في دمشق ثم انتقل منها إلى كوردستان في ١٩٧٨ ثم انضم في ١٩٧٩ إلى رسول مامند ليشكلا معاً الحزب الاشتراكي الكوردستاني الموحد، وفي ١٩٨١ غير اسمه إلى اسمه الحالي "الحزب الاشتراكي الكوردستاني."

إن الورثة الحقيقين لحزب البارزاني هم نجلاه مسعود وادريس. في ايران التقيا بأحد مساعدي البارزاني المدعو محمد محمود عبدالرحمن المعروف بـ"سامي عبدالرحمن". وشكلوا معاً KDP "القيادة المؤقتة" في تشرين الثاني ١٩٧٥. ومعظم أعضاء هذا الفصيل ينتمون إلى المناطق الشمالية التي يتحدث أهلها بالكرمانجية ولهم ولاء قوي لعائلة بارزان. ومع أن الشقيقين اعتمدا على الصِلات العشائرية كقاعدة للدعم إلاّ أن مسعود أصبح القائد العسكري بينما عمل ادريس مفاوضاً سياسياً في طهران ويدير أيضاً الشؤون الخارجية في الحزب.

في مؤتمره التاسع الذي انعقد في ايران في ١٩٧٩ دفعت الصراعات الداخلية بين ادريس العشائري وسامي عبدالرحمن التقدمي بالأخير إلى ترك الحزب وتشكيل حزبه الخاص "حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني". في نفس الوقت استعاد البارزانيان الشابان إسم الحزب القديم. ومع أن هذا الحزب لم يسترجع المركز الذي كان يحتله أيام البارزاني فانه بمرور الأيام أصبح أقوى حزب كوردي في العراق. وبعد وفاة ادريس وكما يبدو بسبب الجلطة القلبية أصبح مسعود القائد الأوحد للحزب.

إن حزب جلال الطالباني "حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني" مثل فصيلاً آخراً منشقاً عن KDP. وهو في الحقيقة وريث المكتب السياسي

القديم في KDP والذي وقف على الضد من ملاّ مصطفى في السنوات الأولى. أصبح PUK الحزب الرئيس الآخر إلى جانب KDP في كوردستان.

وبعد انتصار البعث بوقت قصير في ١٩٧٥ استطلع الطالباني آراء الكورد الذين هربوا من العراق. وفي حزيران ١٩٧٦ أعلن عن قيام PUK في دمشق. ومع أن PUK تبنى نفس الشعار الذي رفعه KDP "الحكم الذاتي لكوردستان والديمقراطية للعراق" فانه أيد المبادىء الماركسية وندد بالبارزاني ونعته بالرجعية. وفي ١٩٧٦ كان PUK أول حزب كوردي يعيد البشمركة إلى كوردستان ويبدأ بالعمليات ثم لحق به KDP وسرعان أن أصبح لدى الطرفين عدة مئات من المقاتلين القادرين على شن هجمات في مناطق بعيدة عن قواعدهم.

ومن جانبها لم تقف بغداد مكتوفة اليدين. بعد انهيارالحركة الكوردية إتّبعت بغداد خطاً ونهجاً ليناً ومعتدلاً لإمتصاص نقمة الجماهير الكوردية حيال القيادة البعثية. أقام البعثيون حكماً ذاتياً معتدلاً على قسم من المناطق الكوردية وأقاموا عدة مشاريع اقتصادية إستفاد منها عدد من الشرائح الاجتماعية.

إن منطقة الحكم الذاتي التي أُقيمت في ١٩٧٤ شكلت تقريباً نصف المنطقة التي طالب البارزاني بها، الهياكل التشريعية والتنفيذية كلها تقع في أربيل وشملت المجلس التنفيذي المؤلف من ١٢ أميناً عاماً يتمتعون بصلاحيات تنفيذية وتشريعية ومجلس تشريعي مكون من ٨٠ عضواً ويعمل كمؤسسة استشارية.

ومع أن قانون الحكم الذاتي اشترط انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية فان بغداد في الحقيقة عينت معظم الأعضاء من الاقطاعيين والملاكين

الذين يمكنها الاعتماد عليهم كتابعين مخلصين. كما أن صلاحيات هذه الحكومة المحلية حُددت بشكل بدأ الناس ينظرون إليها على إنها دمية بيد بغداد. وفي ١٩٧٧ لم يعد يشار إليها بمنطقة الحكم الذاتي لكوردستان بل "منطقة الحكم الذاتي" حيث حذفت كلمة كوردستان من العنوان.

استخدمت بغداد سياسة الترهيب والترغيب حيث باشرت بنقل أعداد من العرب إلى المناطق الكوردية وأوجدت منطقة خالية لتعمل كمنطقة ردع على امتداد الحدود الشمالية الشرقية وذكرت مصادر كوردية أنه في هذه العملية تم تدمير ٣٠٠٠ قرية كوردية وجرى نقل ٥٠٠,٠٠٠ كوردي قسراً إلى سهول كوردستان وجنوب العراق. فصلت منطقة الردع هذه الكورد على جانبي الحدود في كل من سوريا وتركيا وايران والعراق ومنعت الهجمات عبر الحدود.

أما الحكومة فأنها علقت على إجراءاتها بأنها ترمي إلى إعادة إسكان الأكراد في مساكن جديدة عصرية يتوفر لهم فيها الماء الصالح النظيف والكهرباء وخدمات الصحة والمدارس، وعلق أحد الكورد على الموضوع قائلاً المثل الكوردي يقول "إذا أُزيلت الجبال فلن تقوم للكورد قائمة". الجبل بالنسبة للكوردي هو بمثابة الأب والأم وملاذٍ وحامٍ. إنه بيته وحقله وسوقه وزميله وصديقه الوحيد. إن الكورد الذين يستقرون في المدن خارج كوردستان وحتى الذين في مدن داخل كوردستان سرعان ماينسون كينونتهم الكوردية، وعلق كوردي آخر قائلاً إن القرية الكوردية وعبر قرون من الزمن أوجدت توازناً بين الإنسان والطبيعة. كل قرية جبلية لها جدول الماء فيها وحقولها ومقبرتها وغالباً غابة البلوط، إن هذه المساكن الجديدة ماهي إلاّ أفران تشوي الجلود في الصيف وثلاجات تسلخ الجلد ببرودتها. إنها تطفل على حياة مجتمع سيفقد توازنه

الطبيعي، إن هذه العمليات الترحيلية ساعدت وبدون أي شك على عودة حرب العصابات.

في خريف ١٩٧٧ نقل PUK مقراته من دمشق إلى مناطق سوران في السليمانية جنوب معاقل KDP الأسلحة والتجهيزات كانت تأتي من سوريا وعن طريق تركيا وعبر المناطق التي هي تحت سيطرة KDP في الشمال الغربي من كوردستان العراق. وفي أوائل ١٩٧٨ أرسل الطالباني بعضاً من رجاله لتسهيل هذه المهمة. شعر KDP بالتهديد والحق هزيمة مُرّة بمقاتلي PUK الذين جاؤا لتسهيل مهمة نقل الأسلحة والذين لم يكونوا على دراية بمسالك المنطقة. ولقي علي عسكري الذي كان في وقت من الأوقات من خيرة قادة ملاّ مصطفى مصرعه مع عدد آخر من مقاتلي PUK على أيدي قوات مسعود البارزاني. واحتاج PUK عدة سنوات كي يستطيع التعويض عن خسارته وبقيت الحركة الكوردية منقسمة بين هذين الحزبين. وفي الحقيقة فان الوحدة التي تحققت في ١٩٩٣ كانت هشة وقلقة وضعيفة.

وفي أوائل ١٩٧٩ أطاح الخميني بشاه ايران وأقام حكومة الملالي المتشددة في طهران، هذا النظام الجديد إما أنه لم يشأ أو أنه لم يستطع تطبيق بنود إتفاقية الجزائر في منع النشاط الكوردي عبر الحدود مع العراق، أقام الكورد العراقيون وخاصة جماعة مسعود البارزاني مقرات لها داخل ايران وكان ذلك سبباً من أسباب اندلاع نار الحرب بين ايران والعراق.

الفصل السادس

حرب الخليج الايرانية العراقية

في أيلول غزى العراق ايران وبعد انتصارات عراقية أولية دخلت الحرب مستنقعاً ومأزقاً شائكاً وخلقت أمام الحركة الكوردية في العراق فرصاً واسعة. في واقع الأمر حكم كورد العراق أنفسهم بشكل جزئي في معظم سنوات الثمانينيات حيث كان صدام يحارب من أجل إنقاذ نظامه في وجه الهجمات الايرانية. ومن جهة أخرى استخدم الايرانيون والعراقيون الكورد كطابور خامس وبذلك ساهما في إطالة وتعميق الانقسامات الكوردية. كما أن نهاية الحرب شكلت نهاية أخرى مرة لآمال الكورد.

في العراق ساعد KDP الايرانيين وفي كثير من الأحيان كانوا في طليعة الوحدات المتقدمة. أما PUK فقد تنقل بين العدوين وقطع المفاوضات مع بغداد في ١٩٨٤، أما كورد ايران فقد ساندوا العراق بشكل مأساوي ولكن مفهوم. وهكذا شهدت الحرب كورد العراق وهم لا يقاتلون الواحد الآخر فحسب بل وأيضاً كورد ايران.

حتى ١٩٨٣ كان شمال العراق هادئاً نسبياً حيث أن الهجمات الايرانية تركزت في الجنوب مما أجبرت العراقيين على تحشيد معظم قواتهم هناك الأمر الذي أعطى الكورد نوعاً من الحكم المنشق في الشمال وسمح للكثيرين ممن أبعدوا إلى الجنوب بالعودة إلى مواطنهم في الشمال. كما أن الآلاف من سكنة المجمعات التحقوا بالقوات الكوردية.

وفي تشرين الثاني ١٩٨٠ انضم إلى PUK الحزب الذي يتزعمه رسول مامند وكذلك الحزب الشيوعي العراقي بزعامة عزيز محمد الذي هو الآخر كوردي ومجموعات صغيرة أخرى وشكلوا معاً جبهة أُبعد عنها وبشكل متعمد KDP، ورد KDP على ذلك بأن أبعد PUK عندما انضم إلى الشريكين الرئيسيين في الجبهة المذكورة وذلك بعد مضي فقط أسابيع عدة على قيامها. النتيجة كانت استمرارية عدم قدرة الكورد على توحيد صفوفهم، وبعد حدوث مصادمات مسلحة في ١٩٨٣ بين الحزب الاشتراكي و PUK انفصم عرى التحالف بينهما واتجه الحزب الاشتراكي إلى KDP ليتحالف معه في وجه غريمهما PUK.

ومع إعطاء هذه الجبهات شعبية فانها لم تستطع إلاّ انجاز القدر اليسير غير انها وضعت سابقة للتوحد الذي تحقق في آخر الأمر في الثمانينيات عندما ظهرت الجبهة الكوردستانية.

في السنوات الأولى من الحرب كانت العلاقات بينKDP وPUK متأرجحة بشكل كبير. في البداية تمكن الأثنان من التفاهم والعمل المشترك لأن الأثنين كان يجمعهما هدف واحد هو الإطاحة بحكومة البعث وإقامة حكم ذاتي في كوردستان وعراق ديمقراطي. وفي خريف ١٩٨١ تدهورت العلاقات بينهما ووصلت إلى درجة التصادم المسلح بسبب تأييد KDP الايران، وبعد توسط الحزب الشيوعي بينهما توقف القتال في صيف ١٩٨٢. وفي آب تمكن KDP وPUK من القيام بشن عمليات مشتركة في منطقة السليمانية.

على كل حال أدى الهجوم الايراني الكبير في شمال العراق في ٢١ تموز ١٩٨٣ إلى سوء تفاهم بين الحزبين. وجد KDP في الهجوم فرصة لتصعيد المعارضة المسلحة ضد بغداد بمساعدة ايرانية وبالاشتراك مع

جماعات عراقية منشقة مثل... حزب الدعوة الشيعي الذي له توجهات اسلامية والذي تأسس في النجف عام ١٩٦٤. أما PUK فقد رأى أن العراق في وقت ضعفه سيكون أكثر رغبة واستعداداً للتفاوض على صفقة مناسبة. في الحقيقة إن الهزائم على الجبهة والقلاقل في المنطقة الكوردية جعلت صدام أكثر استعداداً لتهدئة خواطر الكورد.

أكدت بغداد من جديد على الحقوق التي سبق وأن حصل عليها الكورد وعلى الخطر الذي تشكله الايران الاسلامية هذه النقطة الأخيرة دغدغت PUK الأكثر علمانية من KDP العشائري. صدر عفو عام عن الأكراد الذين عارضوا الحكومة ولكنهم لم يرتكبوا جرائم وصدر عفو آخر عن الجنود الكورد الذين هربوا من الخدمة وسمح لهم بالخدمة في القاطع الشمالي بدلاً من الجبهة الجنوبية الأشد سخونة.

وفي آب ١٩٨٣ جرت انتخابات المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ورغم وجود خروقات فان المجلس الجديد كان أكثر قبولاً لدى القوميين الكورد من المجلس السابق المعين بأكمله من قبل الحكومة.

وعندما أجبر هجوم مشترك للايرانيين والحزب الديمقراطي الكوردستاني PUK على التخلي عن ملاذه وإلى التراجع في كانون الأول ١٩٨٣ اتفقت بغداد مع PUK على وقف اطلاق النار بينهما وبمساعدة حليف بغداد - الحزب الديمقراطي الايراني - بزعامة عبدالرحمن قاسملو وقعت بغداد وPUK اتفاقاً سياسياً وأمنياً شاملاً.

في البداية بدت بغداد وكأنها مستعدة لتبديل قانون الحكم الذاتي لصالح الكورد وتوسيعه ليشمل مناطق جديدة.. ومع أن PUK تعرض لانتقادات كبيرة من حلفائه في الجبهة الكوردستانية لتعامله مع بغداد فانه رد عليهم بأن وقف إطلاق النار أعطاه فترة لالتقاط الأنفاس وفرصة

لتحقيق مطالب الكورد الأساسية.

إنه أمر لا يُعقل تصديقه بأن أياً من بغداد أو PUK كان ينظر إلى المفاوضات أكثر من كونها وسيلة لكسب الوقت. ومع انهما استمرا في التفاوض إلى تشرين الأول ١٩٨٤ فان PUK قطع الحوار في آخر المطاف عند بداية العام الجديد. تعود أسباب الفشل إلى عوامل عدة. أحد هذه الأسباب كان التعاون العراقي التركي والعمل المشترك ضد كورد البلدين. كما أن العراق بدأ يستلم المساعدة من الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي لتجنب هزيمته على أيدي الايرانيين، هكذا قوي ساعد صدام، وهنالك سبب آخر هو امتناع بغداد التخلي عن حلفائها الكورد المعروفين بالجحوش لدى القوميين الكورد وبالأفواج الخفيفة لدى السلطة، وكان هنالك سبب آخر أيضاً هو إعدام ٢٤ كوردياً لهروبهم من الجيش وإطلاق النار على عدد من طلاب جامعة اربيل. كما أن القوات الموالية للحكومة قتلت الشيخ حمه صالح شقيق الطالباني وإثنتين من بناته.

جبهة كوردستان العراق

بعد انهيار مفاوضات PUK مع الحكومة بدأ PUK مساعيه السلمية مع KDP، وبحلول ١٩٨٦ صرح أحد المسؤولين في KDP "لم نعد أعداءً ولكن لا يمكن اعتبارنا أصدقاء مخلصين أيضاً" وكما نعلم فان الطالباني الآن يقاتل ضد الحكومة العراقية. تمّ توسيع هذا التفاهم ليتحول إلى الجبهة الكوردستانية التي أُعلن عنها من حيث المبدأ في تموز ١٩٨٧ ورسمياً في مايس ١٩٨٨ بانضمام ستة أحزاب صغيرة أخرى هي ١ـ الحزب الاشتراكي الكوردستاني بزعامة رسول مامند ومحمود عثمان كعضو مميز و ٢ـ الحزب الديمقراطي الشعبي الكوردستاني (حزب الشعب) الذي يتزعمه سامي عبدالرحمن و ٣ـ الحزب الاشتراكي الكوردي بزعامة

مشتركة و ٤ـ فرع الحزب الشيوعي العراقي لكوردستان بزعامة عزيز محمد و ٥ـ حركة الآشوريين الديمقراطية و ٦ـ حزب كادحي كوردستان بزعامة قادر جباري.

ومن جهة أخرى فقد ذكر أن كلاً من الحركة الاسلامية بقيادة الشيخ عثمان عبدالعزيز والحزب الاسلامي الكوردي غير منطويين تحت لواء الجبهة. وذكر أيضاً أن الجماعة المسماة بحزب الله بزعامة الشيخ محمد خالد البارزاني ابن الشيخ احمد البارزاني فهو إذن ابن عم مسعود البارزاني هي الأخرى ليست عضواً في الجبهة. كما أن الحزب القومي التركماني بزعامة مظفر أرسلان لم يكن هو الآخر عضواً فيها رغم تعاونه معها.

وعندما تم تشكيل الجبهة اعلنت بأن من بين أهدافها الإطاحة بنظام صدام وتشكيل حكومة ديمقراطية في العراق وتطوير النظام الفدرالي للكورد. أصبح الطالباني والبارزاني رؤساء للجبهة الأول مسؤولاً عن العلاقات الخارجية والثاني عن الشؤون الداخلية، وهكذا استقر الطالباني في دمشق وقام بعدة جولات إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية واسبانيا ودولٍ أخرى. ومع أن البارزاني كان يقوم بين فترة وأخرى بالسفر إلى الخارج إلاّ أنه كان يقضي جلّ وقته في المنطقة الجبلية في شمال العراق.

عودة القتال

ولو أن بغداد نقلت قطعات عسكرية إلى كوردستان فانه بحلول خريف ١٩٨٥ كان لدى KDP ١٢,٠٠٠ مقاتلاً على امتداد الحدود مع تركيا حيث سيطر على مسافة من كوردستان العراق تمتد من سوريا في الغرب إلى رواندوز في الشرق. كما أنه اكتسب قوة بتحالفه مع Pkk، في

مايس ١٩٨٥ أدعى KDP بأنه أحرز نصراً مبيناً على قوات الحكومة في المنطقة المحيطة بمدينة مانكيش التي لاتبعد كثيراً عن الحدود التركية، تم احراز هذا النصر بمساعدة القوات غير النظامية الايرانية (باسداران) وبذلك أرست نموذجاً للتعاون في المستقبل وإلى الجنوب سيطر نحو ١٠,٠٠٠ مقاتل لـPUK على الطرق والمناطق الريفية بين كركوك والسليمانية وكذلك على منطقة هورامان الحدودية. كما أن أسلحة أكثر تقدماً بدأت تصل إلى الكورد من ليبيا وسوريا عن طريق الايرانيين، وجاء في أحد التقارير أن البشمركة حصلوا على مضادات جوية سوفيتية الصنع تطلق من على الكتف وكذلك على قطع المدفعية. وقال فؤاد معصوم القيادي البارز في PUK أن معظم السلاح يأتيهم من الجيش أخذاً أو شراءً،

في شباط ١٩٨٦ تم اخراج العراقيين وحلفائهم كورد ايران من عدة قرى في منطقة السليمانية، وبعد هجمات جديدة في كانون الثاني وآذار وصل الايرانيون إلى مسافة تبعد عن كركوك بحوالي ٦٠ ميلاً. وفي أيلول ضربت قوات KDP بلدة كاني ماسي القريبة من الحدود التركية وغنمت معدات وأسلحة. وفي شتاء ١٩٨٧ـ ١٩٨٨ قاتل PUK إلى جانب القوات الايرانية في الجبال الواقعة شمال شرق كركوك وأدعى الايرانيون انهم استولوا على مساحة ١٠٠ ميل في المنطقة بما في ذلك ٢٩ قمة ستراتيجية وست قرى على جانبي نهر الزاب الصغير، وعلق أحد المراقبين قائلاً أن الحكومة تسيطر على الطرق نهاراً بينما تقع المدن والطرق والريف بأيدي البشمركة ليلاً.

وفي مطلع ١٩٨٨ إدعى KDP أنه استولى على البلدة الشمالية ديرالوك وأنه دمر مقراً للمخابرات العراقية ومقر حزب البعث وبناية الناحية فيها.

وفي نهاية كانون الثاني إدعى PUK أنه أحرز أحد أهم انتصاراته عندما استولى على الاستراحة الصيفية لصدام حسين في مصيف "سرقرقش". ونقلت الوكالات الاخبارية بأن قصر صدام أُحرق في القتال الشديد الذي استمر لمدة يومين وأنه تم أسر ٣٦ ضابطاً وعدداً كبيراً من الجنود وكما تم الاستيلاء على أسلحة متنوعة.

إدعى الطالباني بأن هذا النصر جاء انتقاماً لاستيلاء القوات العراقية على مقرات ملاّ مصطفى البارزاني في ١٩٧٥. واستطرد الطالباني قائلاً أنه مهما يحدث في حرب الخليج فان الكورد سيحصلون على جمهوريتهم ولكن إن كانت مستقلة أو جزءً من فدرالية عراقية فانه يعتمد على ما سيحصل في بغداد وقال الطالباني أنه إذا بقي صدام في الحكم فليس للكورد خيار غير خيار الانفصال.

وفي ١٩٨٨ كتب أحد المراقبين أن إجمالي قوات المقاومة تبلغ ٦٠,٠٠٠ رجل منهم ٢٠,٠٠٠ من النظاميين و٤٠,٠٠٠ من الميليشيات وأن البشمركة يسيطرون على مساحة تبلغ ٣,٨٠٠ ميل.

وبمرور الوقت عارضت دول أخرى تحوي كورداً تطلعات الكورد نحو الاستقلال ووجدوا في تحركهم تهديداً لبلدانهم. تركيا ترى في نمو الوعي القومي الكوردي على أراضيها خطراً قاتلاً لوحدتها.

وأثناء الحرب العراقية الايرانية بدأ PKK تمرده في تركيا. وفي ١٩٨٦ عقد PKK تحالفاً مع KDP سمح لمقاتلي PKK بإقامة قواعد في المنطقة التي يسيطر عليها KDP في شمال العراق. وفي أربع مناسبات منفصلة في الثمانينيات (مايس ١٩٨٣ وتشرين الأول ١٩٨٤ وآب ١٩٨٦ وآذار ١٩٨٧) عبرت القوات التركية الحدود إلى داخل العراق لمطاردة مقاتلي PKK. هذه العمليات جرت بموجب اتفاق بين تركيا والعراق في ١٩٨١

و١٩٨٤ يسمح للبلدين بملاحقة المتمردين عبر الحدود المشتركة. وحدث ذلك أيضاً في آب ١٩٩١ وتشرين الأول ١٩٩٢.

أثناء غارة في ١٩٨٦ قتل ما لايقل عن ١٥٠ كوردياً واعلن توركوت اوزال أنه تم تدمير ثلاثة معسكرات تأوي ١٠٠ مقاتل. وقال اوزال أن هذا انذار لأولئك الذين يقدمون لهم المأوى (يقصد كورد العراق). ومع أن KDP هدد بالرد ولكن يبدو أن صلابة وعناد اوزال كان وراء قيام KDP بإعادة تقييم علاقته مع Pkk.

كما أن احتمالات حدوث نصر ايراني جعلت تركيا تتوجه نحو شمال العراق بشكل أكبر، ان انتصاراً ايرانياً سيجعل الايرانيين وربما حكومة كوردية مسيطرة على المنطقة الغنية بالنفط التي ترى تركيا انها أخذت منها في فترة ضعفها بعد الحرب الأولى. لهذا السبب كان التدخل التركي متوقعاً.

وأول شيء جدير بالاهتمام هو خط أنابيب النفط الاستراتيجي الذي ينقل مليون برميل من النفط يومياً من كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. هذا الخط يلبي ١/٣ حاجة تركيا من النفط ويعطيها وارداً يبلغ ٣٠٠ مليون دولار مقابل مرور النفط فيها. بعد تهديد الخميني بضرب الأنبوب حذرت تركيا ايران وقالت بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي ومصالحها مهددة.

في آب ١٩٨٧ اعترض حرس الحدود الاتراك في ولاية هكاري مفرزة ايرانية بالقرب من شمدينلي وإقتادت ٩٥ منهم إلى المعتقل. ادعت السلطات التركية أن الايرانيين كانوا ينوون تخريب أنبوب النفط ولكن الايرانيين إحتجوا وقالوا انهم كانوا في طريقهم لضرب إحدى قواعد المتمردين في شمال العراق وبعد اتصالات دبلوماسية أُفرج عن المعتقلين.

توقعت المصادر الصحفية قيام تركيا بعملية عسكرية تهدف إلى حماية أنابيب النفط من القوات الايرانية وحلفاءهم الكورد من مقاتلي KDP الذي يساند PKK، وصرّحت مصادر تركية عسكرية انها تدرس جملة من الخيارات ومن بينها خيار الحملة العسكرية.

وصرح حسين أفندي وهو ضابط سابق في المخابرات التركية (mit) وحسن عشق الذي هو وزير خارجية سابق أن الولايات المتحدة تحث تركيا على القيام بحملة عسكرية إذا شنت ايران هجوماً على كركوك أو على أنانيب النفط، هذا التحرك التركي حال دون قيام ايران وربما سوريا أيضاً من احتلال المنطقة وبذلك تحرم تركيا من الاستفادة من نفط العراق.

أحس مراقبون كثيرون أن هذا العمل من تركيا غير وارد نظراً لأن حدودها مع الاتحاد السوفيتي قابلة للاختراق ولأن لها مشاكل مع اليونانيين وقيامها باحتلال شمال قبرص ناهيك عن اعتراضات كل من سوريا وايران. ولكن إذا تغيّر مسار الحرب بشكل كبير لصالح ايران فان منطقة موصل - كركوك ستكون منطقة فراغ سياسي وأمني واقتصادي تغري تركيا بالتدخل ولكن العراق لم ينهار ومع انتهاء الحرب في صيف ١٩٨٨ وتعزيز سلطة العراق في المنطقة الكوردية أصبحت هذه التكهنات غير واردة على الاطلاق.

حلبجة

لغرض كبح الهجوم الايراني عمدت بغداد إلى استخدام السلاح الكيماوي في أوائل ١٩٨٣ واستخدمته منذ نيسان ١٩٨٧ ضد المناطق الكوردية المختلفة في العراق كلما تكبدت خسائر على أيدي القوات الكوردية. استعملت بغداد في هجماتها غاز الخردل والاعصاب

والسيانيد، حدثت هذه الهجمات في شيخ وسانان وباليسان وكرميان وياخاسامار وقره دا غ وسركلو.

وجاء في أحد التقارير أنه تم رصد ٦٧ حادثة استخدام السلاح الكيماوي منذ نيسان ١٩٨٧ إلى نيسان ١٩٨٨ ضد المدنيين والبشمركة. إدعا جلال الطالباني بأن العراق استخدم السلاح الكيماوي بواسطة الطائرات أو المدفعية ضد الكورد في ٢٦ و٢٧ و٢٨ شباط ١٩٨٨ في باليسان وجافاتي وقتلت ١٢ مدنياً وجرحت ٢١٧ آخرين وقال بأن العراقيين يستعملون السلاح الكيماوي كلما قاموا بهجوم كبير.

في ١٦ آذار ١٩٨٨ قتل نحو ٥٠٠٠ شخص في حلبجة التي هي مدينة كوردية يقطنها نحو ٧٠,٠٠٠ كوردي وتبعد بحوالي ١٥ ميل عن الحدود الايرانية وعلى مسافة ١٥٠ ميل شمال شرقي بغداد عندما قُصفت المدينة بالاسلحة الكيماوية بشكل تشمئز منه النفوس لأول مرة منذ انتهاء الحرب الأولى.

كان البشمركة قد سيطروا على المدينة للتو كجزء من هجوم كبير يقوم به الجيش الايراني والذي توغل مسافة ٣٠ ميل داخل الأراضي العراقية واستسلمت القوات العراقية الموجودة في قاطع الهجوم أو تراجعت إلى الخطوط الخلفية.

وعند الساعة الثانية بعد الظهر ظهرت طائرة عراقية حربية واحدة من جهة الشرق واسقطت قنبلة أو إثنتين أثارتا غيمة صفراء وبيضاء فوق المدينة. ورجحت المصادر أن الغاز كان غاز الخردل مع عنصر سام فتاك آخر، وحسب تقارير العاملين في حقل الصحة في طهران الذين اشرفوا على معالجة بعض المصابين أن الغاز المستعمل كان غاز الخردل مع غازات السيانيد وظهر على الضحايا اعراض الاصابة بغاز الخردل الذي

يسبب تقرحات جلدية مقززة وصعوبة التنفس.

برهنت حلبجة على أنها جزء من بداية الهجوم العراقي الذي اجبر الايرانيين للموافقة على القبول بوقف اطلاق النار في ٢٠ آب ١٩٨٨، بعد أن تحرر العراق من اعباء الجبهة مع ايران توجه نحو المتمردين الكورد واخمدهم بسرعة.

إدعت الخارجية الامريكية أنه في عدة أيام من الحملة في آب أُستعملت الاسلحة الكيماوية. وفي تشرين الأول قام فريق مؤلف من ثلاثة اطباء يمثلون اطباء حقوق الانسان بفحص عدد من الضحايا وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن الاسلحة الكيماوية قد استعملت من قبل العراق في الهجوم على القرى الكوردية في ٢٥ آب ١٩٨٨، يقول اكرم المائي وهو قيادي كوردي هرب إلى الخارج أنه في ٢٨ آب ١٩٨٨ بدأ العراقيون القصف واستعملوا الغازات السامة في ٧٠ موقعاً ولون الغاز كان بين الأصفر والأبيض وله رائحة الثوم وبسببه مات الألوف من الأبرياء.

اللاجئون

أصاب الأهالي الذعر وهرب نحو ٦٠,٠٠٠ كوردي عبر الحدود التركية في أيلول ١٩٨٨ حيث ينتظرهم مصير مجهول في المخيمات. بالإضافة إلى ذلك أعلن العراق أن اللاجئين هم ارهابيون ومجرمون وأنه شيء مؤسف أن تقوم انقرة بايوائهم، رد رئيس وزراء تركيا توركوت اوزال بأنه سيبذل كل ما في وسعه لمساعدة كورد العراق، وصرح كاميران عدنان الوزير المسؤول عن شؤون المشرق التركي والذي هو من أصل كوردي أنه في غياب المعونة الغربية فان تركيا ستتحمل هذا العبء لوحدها.

المشكلة بالنسبة للأتراك هي كيفية التعامل مع مشكلة اللاجئين على المدى البعيد فتركيا تنوء تحت حمل pkk وهي تخشى أن تكون بين اللاجئين من له ارتباط بـ pkk. وبعد رفض معظم اللاجئين العفو الذي عرضته الحكومة العراقية بدأت الضجة التي رافقت العملية تخمد رويداً رويداً وبدأت الأصوات داخل تركيا تتعالى يوماً بعد يوم وهي تعبر عن تحفظها إزاء المشكلة.

في منتصف تشرين الأول كان معدل الوفيات بين اللاجئين يبلغ ٨ ـ ١٠ حالة وفاة في اليوم الواحد ومعظم الوفيات كانت بين الأطفال. كانت درجات الحرارة تهبط إلى دون درجة الانجماد وكانت الأغطية قليلة والتدفئة معدومة، وعندما قبل نحو ١٠٠٠ لاجيء العفو الذي اصدره صدام حاول اللاجئون الآخرون الموالون للبارزاني سد الطريق على قافلتهم ومنعها من التحرك ورشقوها بالحجارة.

في ربيع ١٩٨٩ شعر اللاجئون بأنهم مهملون ومنسيون لا يهتم بهم أحد وهم يعيشون في ظروف بالغة القسوة، في الأسبوع الأول من شباط مات لهم ٣٤٩ ومعظمهم من الأطفال. تركيا رفضت منحهم صفة لاجيء لأسباب سياسية وبسبب التكاليف الباهظة. إدعت أنها لاتدخر وسعاً من أجل مساعدتهم ضمن الموارد المتاحة وألقى الأتراك باللوم على الغرب لعدم تقديمه المساعدات الكافية. كانت نظم التدفئة والتبريد غير موجودة والمرافق الصحية كانت في حالة سيئة ومياه الشرب الصالحة غير متوفرة.

في صيف ١٩٨٩ إتهم KDP تركيا بعملية خسيسة وغير انسانية لقيامها بدفع أعداد من اللاجئين وبشكل سري عبر الحدود إلى ايران دون موافقة السلطات الايرانية. وقيل في حينه أن عبدالمؤمن البارزاني

توسط لدى السلطات الايرانية لقبول البقية الباقية من اللاجئين فيها. انكرت تركيا أي علم لها بإجبار اللاجئين على الذهاب إلى ايران مدعية أن الذين ذهبوا فعلوا ذلك طواعية وبمحض إرادتهم ولم يجبرهم أحد على ذلك. وفي ربيع ١٩٩١ كان لايزال يقيم في تركيا نحو ٣٠,٠٠٠ لاجىء كوردي. وعندما فشلت الانتفاضة الكوردية حدثت موجات جديدة للاجئين إلى تركيا.

إعادة توطين

اتهم البعثيون PUK وKDK بلعب دور الطابور الخامس في الحرب العراقية الايرانية وقرّروا إجراء عمليات الترحيل من جديد وهي سياسة طبقت في السبعينيات وقبلها والغاية منها الإقلال من فرص التمرد الكوردي عن طريق خفض أعداد الكورد على امتداد الحدود ونقلهم إلى مناطق تسهل السيطرة عليهم فيها. وفي بعض الحالات جلبوا عوائل عربية لتسكن محل الكورد المرحلين ولكن عملية التعريب لم تكن ناجحة.

وطبقاً لما أوردته فيرا سعيد بور الناطقة باسم الكورد أن عملية التعريب مُورست منذ ١٩٦٣ وذلك عندما اجبر الكورد في المناطق الغنّية بالنفط من كركوك وخانقين وكفري وسهل أربيل على الرحيل من تلك المناطق. وبعد فترة جاء دور كورد غرب الموصل (الكاتب ذكر شرق الموصل) في عين زالة وسنجار ليحل محلهم العرب. وبعد انهيار حركة البارزاني في ١٩٧٥ جرت اقامة الأحزمة بعرض ٢٠ كيلو متر على امتداد الحدود من مندلي في الجنوب إلى سنجار في الشمال الغربي ورُحل الكورد بشكل تام منها وسممت مصادر المياه أو دُمرت في أحيان أخرى.

في نيسان ١٩٨٢ صرح أحد المسؤولين في حزب الشعب الكوردستاني أن من بين الأهداف الاستراتيجية لأنظمة الحكم في العراق هو طمس الهوية القومية الكوردية وأفضل وسيلة لعمل ذلك هي إزالة الكورد وتشتيتهم بين محافظات الوسط والجنوب ودفعهم إلى اللجوء إلى ايران كما حصل مع الكورد الفيليين.

عشية حرب ١٩٩١ أعلن الطالباني أنه في أعقاب الحرب العراقية الايرانية جرى تدمير نحو ٥٠٠٠ قرية كوردية من قبل الجيش العراقي وأن نحو ٢ مليون كوردي باتوا يعيشون في مجمعات سكنية على أطراف المدن الرئيسة في كوردستان، وأوردت الخارجية الامريكية أن بين ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ كوردي جرى إعادة توطينهم في ١٩٨٨ وأنه منذ ١٩٨٧ تم ترحيل ٥٠٠,٠٠٠ كوردي من مناطق سكناهم.

في ربيع ١٩٨٩ تولى العراقيون إخلاء مدينة قلعة دزة من سكانها. وقلعة دزة مدينة يسكنها ١٠٠,٠٠٠ كوردي وتبعد ١٠ أميال عن الحدود مع ايران، وقرروا أيضاً إخلاء مدينة رانية التي يسكنها نحو ٥٠,٠٠٠ كوردي وتقع غرب قلعة دزة وكذلك مجمعات سكنية في شرق سد دوكان باعتبار هذه المناطق ذات أهمية ستراتيجية. في أي نزاع قد ينشب في المستقبل مع ايران وإن إزالة القرى والبلدات في المنطقة من شأنها تجريد البشمركة من قواعد التأييد والتموين والاختباء.

اقيمت مجمعات جديدة وصفها الطالباني على أنها معسكرات اعتقال في المناطق السهلية بعيداً عن الحدود وما الحلبجة الجديدة إلاّ أحد هذه المجمعات الذي أقيم على مسافة ١٢ ميلاً من المدينة الأصلية وأُعطي للمجمع الجديد اسم "الصدامية". وأدعت الحكومة أن هذه البيوت الجديدة تتوفر فيها إسالة الماء والخدمات الصحية والكهرباء والمدارس

وهي تساهم في رفع مستوى معيشة السكان فيها وتساعدهم على الحفاظ على ثقافتهم وتراثهم، وردّ الكورد على مزاعم الحكومة هذه بأن الكورد في قراهم الأصلية كانت لهم مثل هذه التسهيلات وأنهم يفضلون العيش في مساكنهم القديمة. وهددت الهجرة المليونية بعد فشل الانتفاضة الربيعية في ١٩٩١ إلى ايران وتركيا بشكل فعلي الوجود الكوردي في شمال شرق العراق.

اجراءات أخرى

استخدم البعثيون اجراءات أخرى من بينها تدبير عمليات الاغتيال والتعذيب. في ٣٠ تموز ١٩٨٣ جمعت القوات العراقية نحو ٨٠٠٠ من البارزانيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ ـ ٨٠ سنة من مجمعات سكنية على مقربة من أربيل. إتهمهم صدام بالولاء إلى KDP الذي قال عنهم صدام أنهم ساعدوا الايرانيين في هجوم حاج عمران قبل أسبوع من هذا الوقت. أُخذوا جميعاً إلى بغداد ولم يسمع عنهم منذ ذلك الحين ومن المرجح انهم قتلوا جميعاً ودفنوا في مقابر جماعية.

وفي أوائل ١٩٨٨ ذكرت منظمة العفو الدولية أن مئات السجناء السياسيين أعدموا بدون توجيه أي اتهام إليهم وسلمت جثثهم إلى ذويهم بعد دفع أجور الإعدام البالغة ٣٠٠ دينار وكان بين من أعدموا ثمانية من الفتيان بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة وذكرت المنظمة أيضاً أن ١٣ كوردياً قتلوا عندما نفذت السلطات حملة تفتيش في قرية كيمان في شهر تشرين الثاني ١٩٨٧ وأعدم ٣٢ شخصاً في بلدة شقلاوة التابعة لمحافظة أربيل لقيام البشمركة بقتل ٨ من الموظفين وبينهم مدير الناحية. كما جرى إعدام ٣١ شخصاً بتهمة تعاونهم مع KDP. وجرى اعتقال الأطفال

بين الثانية عشرة والرابعة عشرة من العمر بسبب أنشطة أقربائهم السياسية وفارق ٣ منهم الحياة أثناء التعذيب.

وفي تقرير آخر ذكرت منظمة العفو الدولية أن حكومة بغداد سممت أعضاءً من PUK بمادة الثاليوم أو سم الفئران، الظاهر أن السم كان يوضع في اللبن بواسطة عميلة للسلطة كانت تعمل في بيت أحد أعضاء PUK. في الحادثة هذه قتل ثلاثة وتماثل سبعة للشفاء وسبق لأحد الناجين أن تعرض لمحاولة اغتيال عن طريق دس السم في طعامه.

الفصل السابع

حرب الخليج في ١٩٩١

بعد الحرب العراقية ـ الايرانية وما خلفته من أثار الحرب الكيماوية وأفواج اللاجئين خرج الكورد مستنزفين وفي معنويات متدنية. غير أن غزو صدام للكويت والتحالف الدولي الذي خلقه هذا الغزو أنعش آمال الكورد من جديد طالما أنهم حلفاء محتملون ضد نظام بغداد. وسط توقعات كثيرة سافر جلال الطالباني إلى واشنطن ولكنه حذر عندما قال "إن الكورد خُدعوا مرات عديدة من قبل الأجانب ولكننا اليوم مصممون على أن لانكرر الأخطاء السابقة." أما الولايات المتحدة فهي الأخرى بدت حذرة من أن تثير حفيظة حليفتها المهمة تركيا والحليفة الجديدة سوريا وكذلك ايران في حالة تأييدها للكورد.

وعندما سُئل الطالباني إن كان الكورد سينضمون إلى الحلفاء في حالة اندلاع الحرب مع العراق رد قائلاً "أن الكورد لن ينضموا إلى التحالف وهدد بالوقوف في وجه الجيوش التركية إن هي دخلت أراضي كوردستان العراق، ولكنه هدّأ من لهجة كلامه عندما قال أن الكورد حاربوا صدام منذ تسلمه السلطة وسوف يحاربونه إلى أن يطاح به. وقال أيضاً أنه إذا حاولت قوات عربية تحرير الكويت فانه سيحث القوات الكوردية على مشاركتها في ذلك واستطرد قائلاً أن قتال الكورد سيكون كوردياً خالصاً ومستقلاً تماماً ولن يكون جزءً من قوات اجنبية تغزو وتقاتل العراق."

على الرغم من الفرصة الذهبية التي هيأتها الأحداث استمر الطالباني في التزام موقف معتدل وقال بأنه لا يريد للكورد أن يصبحوا مثل الفلسطينيين يطالبون بالمستحيل. إذا وجدت حكومة ديمقراطية في العراق فان الكورد سيكونون سعداء أن يكونوا عراقيين. وفي السياق ذاته يقول اللاجىء الكوردي المقيم في كندا حسين فضل الدين "إننا نحتاج مساعدة الولايات المتحدة ضد العراق ولكننا أيضاً نحتاج ضمانات بأن انتكاسة ١٩٧٥ لن تتكرر." أما عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة فقد حذر الكورد قائلاً "إن كنتم نسيتم تجربة حلبجة فاني أُريد أن اذكركم بأننا مستعدون لإعادتها."

وعندما بدأت الحرب في كانون الثاني ١٩٩١ صرح الطالباني بأن الكورد سعداء حقاً لأنهم يعتقدون بأن هذه الحرب ستضع نهاية لدكتاتورية صدام. هذا الاعتقاد والخوف أن يُهمل دور الكورد في أية تسوية بعد انتهاء الحرب ونداء الرئيس بوش إلى العراقيين بالإطاحة بصدام بعد أن هُزم في شباط كل ذلك يفسر اشتراك الكورد في الانتفاضة في حين أوحت التصريحات السابقة للمسؤولين الكورد بأنهم لن يفعلوا شيئاً كهذا.

نصر كاذب

بعد فشل الانتفاضة إدعا الطالباني بأن القيادة الكوردية لم تدعُ إلى القيام بالانتفاضة وأنه عقب نداءات الامريكيين وتحريضهم خرجت مظاهرات عفوية وغير منتظمة في كل مكان. كان البشمركة خارج المدن. وفي وقت لاحق قررت القيادة الكوردية دعم المتظاهرين.

ومع احتمال وجود بعض الحقيقة في أقوال الطالباني فان أقواله تجاهلت حقيقة أن القيادة الكوردية اتخذت الاستعدادات حيث أشار أحد

التقارير أن ٢,٥٠٠ من البشمركة الكورد الذين هربوا إلى سوريا تسللوا إلى شمال العراق، وأشار تقرير آخر أن عدة آلاف من البشمركة يستعدون للسيطرة على المراكز السكانية المهمة في شمال العراق في حالة انهيار نظام صدام.

معظم مدن كوردستان سقطت بأيدي الثوار بشكل مدهش في منتصف آذار من بين هذه المدن كانت السليمانية وأربيل وجلولاء ودهوك وزاخو وكركوك. إدعا كمال كركوكي عضو اللجنة المركزية لـKDP أن معظم الجنود في الفرقتين العراقيتين العاملتين في المنطقة الشمالية انضموا إلى الثوار، وقال الطالباني أن ٤٣,٠٠٠ جندي تركوا الخدمة في منطقة السليمانية و٢٩,٠٠٠ في كركوك، وصرح مسعود البارزاني أن ثمرة ٧٠ سنة من النضال تُقتطف اليوم وإنه لشرف عظيم للجميع حيث أنه الشيء الذي عملوا من أجله طوال هذه الفترة الطويلة. وإذاعت إحدى المحطات الإذاعية الكوردية بأن المعركة النهائية مع صدام قد حسمت. وقال هُشيار زيباري الناطق باسم KDP بأن الأهداف هي أقرب ما تكون إلى التحقيق وفي بيروت انضم PUK وKDk إلى المجلس العراقي الحر الذي تأسس حديثاً والذي ضم ١٧ فصيلاً مختلفاً معارضاً بزعامة سعد صالح جبر، وفي منتصف آذار أعلن هذا التنظيم عن خطط لتشكيل حكومة مؤقتة لتحل محل نظام صدام.

وفي دمشق صرح الطالباني بأنه يريد أن يحتفظ العراق بوحدته الاقليمية وأدعا أن الثوار حرروا فعلاً جميع المناطق الكوردية في العراق وتكهن بأن الكورد ومعهم الشيعة في الجنوب والجماعات المعارضة سيزيحون صدام عن كرسي الحكم وقال الطالباني أنه إذا لجأ النظام العراقي إلى استخدام السلاح الكيماوي فان الكورد سيفجرون السدود

المائية التي هي تحت سيطرتهم وسوف تغرق بغداد والمدن الأخرى.

في ٢٦ آذار غادر الطالباني سوريا وعبر الحدود إلى شمال العراق في موكب انتصاري ودخل مدينة زاخو وسط حفاوة الجماهير وصيحاتها ابتهاجاً بقدومه. وفي إحدى ساحات المدينة احتشد نحو ١٠,٠٠٠ مواطن ووقف جلال الطالباني يخطب فيهم ويقول انها المرة الأولى في التأريخ تتحرر كوردستان العراق بكاملها وتعهد بالاستمرار في النضال إلى أن يُهزم النظام القمعي في بغداد ويتحرر العراق، وقال بأنه سيجتمع بقادة المعارضة الآخرين الذين وصل البعض منهم مع الطالباني من سوريا حول اقامة حكومة انتقالية في المنطقة الكوردية.

المحادثات مع الاتراك

في ٨ آذار ١٩٩١ غيرت تركيا من سياستها القديمة التقليدية التي ترفض التفاوض مع أية مجموعة كوردية وذلك عندما اجتمع السفير التركي اوزجري مع جلال الطالباني ومحسن دزيي ممثل البارزاني في انقرة. وجرى اجتماع آخر بين اوزجري ودزيي في ٢٢ آذار. وصرح الطالباني بأن صفحة جديدة من العلاقات بدأت بين تركيا وكورد العراق.

في اللقاء الأول وصل الممثلان الكورديان إلى اسطنبول وأُخذا على الفور بطائرة عسكرية إلى أنقرة من قبل المخابرات التركية (mit). وبعد انتهاء المقابلة صرح الطالباني أن الشيء المهم بالنسبة لكورد العراق هو عدم اعتراض تركيا على قيام علاقة مباشرة بين الجبهة الكوردستانية والولايات المتحدة. وأكد الطالباني مرة أخرى أن الكورد في العراق لاينوون إقامة دولة مستقلة في شمال العراق وأن تركيا تفهمت الموضوع وأن الكورد لا يشكلون أي تهديد لتركيا وهدفهم هو اقامة فدرالية تجمع العرب والكورد والتركمان.

أثارت المحادثات هذه موجة من السخط بين الأوساط التركية، بالنسبة إلى البعض منهم كان اوزال واقعياً في محاولته بناء علاقات معقولة مع أولئك الذين يتطلعون إلى إقامة حكم ذاتي كوردي على أعتاب دولته. أما بالنسبة إلى البعض الآخر فان اوزال مدّ يد التعاون إلى أناس يهددون وحدة تركيا الاقليمية. إذا كان اوزال يقر بنوع من الفدرالية لكورد العراق أفليس من المحتمل أنه يفكر بحل مماثل للمسألة الكوردية في تركيا؟ تحدث الرئيس السابق كنعان ايفرين ورئيس أركان الجيش دوغان غورس عن المخاطر التي تسبب بها اوزال وقال القادة العسكريون أن مطالب أخرى ستأتي وأن مثل هذا التصرف من اوزال أضرّ بالوحدة القومية.

الهزيمة

برهنت الهزيمة على أنها كانت سريعة سرعة الانتصار الذي تحقق في غضون أيام. كان الانتصار كاذباً لأن المكتسبات التي تحققت للكورد كانت ذات أهمية استراتيجية قليلة ولم يكن الحفاظ عليها ممكناً بعد أن أجهز صدام على الشيعة في الجنوب ووجّه جيشه العصري نحو الشمال. بعد الاعلان عن استعادة القوات العراقية لمدينة اربيل التي كانت ولفترة أسبوعين مقراً للبارزاني وأُعتبرت عاصمة كوردستان المحررة أعترف الكورد بأن الجيش العراقي فاقهم عدداً وعدة من حيث سلاح الدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات المروحية.

قال مسعود البارزاني أن الولايات المتحدة بسماحها لصدام بإستعمال الطائرات المروحية اعطته الضوء الاخضر بإبادة المدنيين العراقيين. وقال محمود عثمان القيادي في الحزب الاشتراكي الكوردستاني أن الجيش

يقصف الكورد بالمدفعية ويستعمل قنابل النابالم وأن الخسائر بين المدنيين مرتفعة وان الكورد لا يملكون سلاحاً متقدماً ومضادات جوية. وقال الطالباني بأن الحلفاء والغرب تخلوا عن الكورد في وقت عصيب وحرج عندما سمحوا لقوات صدام بمهاجمة الكورد بالمدفعية والنابالم والقنابل الفسفورية والطائرات ولم تكن لدى الكورد الخبرة في استعمال الأسلحة المعقدة التي استولوا عليها ولم تكن لديهم الاعتدة لهذه الأسلحة.

كان في وسع الولايات المتحدة مساعدة الكورد لتفادي الهزيمة لو أنها استمرت في حربها ضد صدام لمدة أطول لتدمير قسم أكبر من قواته وسلاحه وبذلك تقضي على قابليته في سحق الكورد. كما أن الولايات المتحدة لو منعته من استعمال الطائرات المروحية واعطت مساعدة حقيقية للكورد لما حلّت بهم هذه الهزيمة ولكن لسبب أو لآخر اقتنعت الولايات المتحدة عن العمل بأي خيار من الخيارات السابقة.

بررت الولايات المتحدة قرارها بوقف العمليات القتالية بأنها أخرجت قوات صدام من الكويت وانها (ظاهرياً) دمرت السلاح المدرع والجوي العراقي، كما أنه لم يكن هناك قرار دولي للتقدم في الحرب إلى أبعد من هذا الحد. كما أنها لم تشأ أن تظهر بمظهر المتشفي الذي يريد قتل عدو غلب على أمره.

بعد وقف اطلاق النار بشهر اعترفت الولايات المتحدة بأن عدد الدبابات والعربات المصفحة العراقية التي لم تدمر في الحرب وخرجت سالمة هو أكبر بكثير من العدد الذي نقلته السلطات العسكرية وأن هذه الأسلحة والآليات استخدمتها القوات في سحق التمرد. هذه التقييمات تثير التساؤلات حول حكمة قرار إدارة بوش بوقف الحرب البرية. قائد

التحالف الجنرال نورمان شوارزكوف أيد الرأي القائل بأنه لو استمرت الحرب ليوم آخر لكان بالإمكان إلحاق خسارة كبيرة بهذه الأسلحة والمعدات والقوات. إن وقف الحرب في وقت مبكر فسح المجال ببقاء بعض المسالك مفتوحة أمام هذه القوات والمعدات للهرب والخلاص من التدمير وقال لو استمرت الحرب لمدة يومين آخرين لأنهارت قوات صدام بشكل تام.

عندما بدأ صدام بقمع الانتفاضة الكوردية ناشد مسعود البارزاني وجلال الطالباني زعيما الجبهة الكوردستانية الرئيس بوش لتقديم المساعدة وخاطباه بأنه هو الذي حرّض العراقيين على الانتفاضة ضد صدام ونظامه القمعي الرهيب. وأشار الطالباني أنه بموافقة الحلفاء وتمويل منهم تم نصب محطة راديو "صوت العراق الحر" التي حرّضت هي الأخرى على التمرد. كان الزعيم الكوردي يشير إلى الأوامر السرية التي أصدرها بوش إلى (سي أي ايه) في كانون الثاني بتقديم المساعدة إلى الثوار مع محطة إذاعة تبث ضد الحكومة.

لأسباب عديدة اختارت الولايات المتحدة عدم التدخل في الصراع الداخلي العراقي لأن التدخل يعني إطالة بقاء القوات الامريكية في العراق وهو أمر لا يرغب فيه الامريكيون وقد يتحول البلد إلى لبنان آخر يساهم في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. كما أن دعم الكورد ضد صدام قد يعني التزاماً طويلاً غير مرغوب فيه. ثم أن نجاح الثورة الكوردية في العراق قد يؤدي إلى انتفاضات كوردية في تركيا وايران اللتان تحتاج الولايات المتحدة إلى تعاونهما معها، ويقول تقرير صادر من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وكتبه غولبريث (Gollbraith) وصدر بعد شهر من قمع صدام للانتفاضة أن الولايات

المتحدة كانت تخشى أن يسعى الكورد إلى تأسيس دولة كوردية خاصة بهم وأن يقيم الشيعة نظاماً للحكم على غرار النموذج الايراني، أما السبب الآخر فهو أن الولايات المتحدة حارب العراق لحماية مبدأ وحدة واستقلال الكويت وإذا قامت بدعم الانتفاضة لتقويض وحدة العراق فان ذلك سيظهر الولايات المتحدة بمظهر النفاق السياسي.

لكل ما تقدم يمكننا القول أن الولايات المتحدة عادت إلى سياسة ما قبل آب ١٩٩٠ التي ترى في صدام مصدراً للاستقرار في الشرق الأوسط القابل للانفجار. كانت الولايات المتحدة تتصرف وفق قاعدة خاصة ولا ترغب في بقاء صدام ولكن المشكلة بالنسبة لها هي كيفية إزاحته دون تخطي الحدود المشروعة للتدخل.

اللاجئون

ادى فشل الانتفاضة إلى مأساة لا يمكن تصور ابعادها. تحدثت التقارير عن مئات الألوف من الكورد الهائمين على وجوههم في الجبال هرباً من انتقام صدام متخذين كل الوسائل والسبل للوصول إلى ايران وتركيا، وفي الأيام الأولى من شهر مايس صرّح احمد حسيني المسؤول الايراني عن المهاجرين أن عدد اللاجئين العراقيين وصل إلى ١,١١٧,٠٠٠ لاجيء. وفي نيسان صرح حاكم جنوب شرق تركيا بأن هنالك ٤٦٨,٠٠٠ لاجيء من شمال العراق في المنطقة الحدودية لتركيا وانضم هؤلاء إلى ٣٠,٠٠٠ لاجيء كوردي آخر مقيمين في تركيا منذ ١٩٨٨، ويرى البعض في تركيا أن مشكلة اللاجئين هذه كانت في جزء منها انتقاماً لصدام من تركيا لمساندتها الحلفاء في حرب الخليج. إنه عدوان خسيس حقاً ويجب أن لا يُسمح لصدام المضي فيه.

ورداً على ذلك دعا الرئيس التركي اوزال الدول كافة إلى العمل معاً كما فعلت في الحرب وإلا فان نزاعاً جديداً سينشب في الشرق الأوسط وسينشأ وضع يهدد السلم والاستقرار. وقال إن أفضل المنظمات وأكملها لن يكون في وسعها التعامل مع هذا التدفق الهائل للاجئين في فترة قصيرة وإنه من المستحيل على بلد ما حل مشكلة بهذا الحجم والاتساع لوحده.

إذن ماذا يمكن عمله؟ إذا كان وجود اللاجئين على الحدود سيكون لفترة محدودة فقط فان الاحتمالات الآتية واردة: يجب عمل كل ما هو ممكن للضغط على بغداد للسماح للاجئين بالعودة إلى بيوتهم مع ضمان حياتهم وكما يقول حاكم الولاية الشرقية في تركيا إن حل المشكلة تكمن في القدرة على إعادة اللاجئين إلى بيوتهم سالمين وآمنين. من المؤكد أن بغداد لا ترغب في تدخل جديد من الحلفاء. كما أن باستطاعة تركيا استخدام الإغراء الاقتصادي لأنها هي الدولة الوحيدة القادرة على توفير منفذ خارجي للنفط العراقي.

كما أن المعونة الغربية الكبيرة هي احتمال آخر. إن تجربة ١٩٨٨ لا توحي بالتفاؤل لمثل هذا الرد. في الحقيقة لم تتحمل تركيا في تلك السنة عب ء اللاجئين لوحدها فحسب بل وانها تعرضت لانتقادات شديدة لعدم قيامها بما فيه الكفاية. لإظهار ضآلة المعونة الغربية قال صحفي تركي إن مقدار المعونة المقدمة من هذه البلدان إلى اللاجئين لا يساوي تلك التي قدمها سكان ولاية هكاري.

على كل حال كان الغرب هذه المرة وعلى عكس ما حصل في ١٩٨٨ أكثر تورطاً في المسألة لأنه خاض الحرب وبعدها شجع على الانتفاضة التي قادت إلى الأزمة هذه بالإضافة إلى ذلك فان قرار تركيا بابقاء

اللاجئين على الحدود بدلاً من السماح لهم بدخول البلاد ساعد اللاجئين وذلك باجبار الغرب والأمم المتحدة على أن يكونا أكثر اهتماماً بالمشكلة.

هل كان الغرب سيتجاوب ويتفاعل مع المشكلة بنفس السرعة والرغبة لو كانت ايران هي الدولة المضيفة الوحيدة للاجئين؟ يقول الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني معلقاً على المعونة القليلة التي تلقتها بلاده لمساعدة اللاجئين فالتكاليف باهظة وما قدمتموه لا يساوي ما قدمته قرية ايرانية واحدة، إن ما تتشدقون به حول حقوق الانسان هو كذبٌ. لقد اثنى الدكتور ديفيد ريد وهو أحد المتطوعين مع منظمة الإغاثة على ايران لجهودها في مساعدة الكورد غير انها غاصت في أفواج اللاجئين المتدفقين عليها. وبعد أن أهابت ايران بالمجتمع الدولي لتقديم المساعدة تجاوب معها الاتحاد الاوروبي ولكن الولايات المتحدة بقيت تركز على تركيا دون غيرها.

الملاذ الآمن

كان المقترح في الأصل تركياً قدمه اوزال والتقطه وأيده رئيس وزراء بريطانيا جون ميجر. انها فكرة الملاذ الآمن في شمال العراق حيث يمكن حماية اللاجئين من هجمات صدام حسين لقد غيرت الفكرة هذه من موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة حول التدخل في شؤون العراق الداخلية بعد الحرب.

إن هذا التحرك من قبل الولايات المتحدة سبب مشاكل سياسية وقانونية متنوعة. سياسياً يمكن له أن يورط الولايات المتحدة في نزاع لا نهاية له بين الكورد وبغداد وثانياً: يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة كوردية غير مرغوبة وتصبح مثالاً يحتذى به من قبل كورد تركيا وثالثاً: تصبح

قاعدة لحزب العمال الكوردستاني التركي pkk ينطلق منها لشن الهجمات على تركيا ورابعاً: تتحول إلى قطاع غزة ثاني وموطناً ثابتاً لاجيال من اللاجئين المتذمرين.

أما قانونياً فانه أمر مشكوك فيه أن يوافق مجلس الأمن على مقترح يضع مثل هذا التقييد على سيادة ووحدة العراق الاقليمية ولأنه سيشكل سابقة قد تطبق أيضاً على حالة الاتحاد السوفيتي ودول البلطيق التي لم تكن مستقلة في ذلك الوقت وكذلك الحال بالنسبة للصين ومشكلتها مع التبت. أما الولايات المتحدة فانها في الواقع انجزت النموذج العملي لذلك عندما حذرت العراق من استخدام الطائرات المجنحة أو المروحية شمال خط العرض ٣٦ أو التدخل في أعمال الإغاثة في أية منطقة من مناطق العراق، عند منتصف مايس انتقل نحو ٢٥٠,٠٠٠ كوردي إلى مناطق الملاذ الأمن وبقي منهم ١٨٠,٠٠٠ في تركيا، احتلت قوة امريكية وفرنسية وبريطانية قوامها ٨٠٠٠ جندي المنطقة وبقيت الألوف خلف الحدود في تركيا أو في مناطق أخرى في الشرق الأوسط للتدخل إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك، أما الكورد الذين هربوا إلى ايران فقد كانوا متلكئين في العودة إلى العراق.

اعلن وزير خارجية العراق احمد حسين خضير بأن عمل الولايات المتحدة يشكل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للعراق الذي هو بلد مستقل وعضو في الأمم المتحدة ونددت صحيفة الثورة لسان حزب البعث بالتحركات على أنها سابقة لم يحدث قط مثلها في تأريخ العلاقات بين الشعوب. على كل حال لم يكن العراق في وضع يمكنه القيام بأي شيء.

ومع أن كثيرين من المراقبين كان لديهم نوع من الارتياب القانوني فان السواد الأعظم منهم اتفقوا على أن الوضع المتردي يبرر عملاً غير اعتيادي.

وكما عبر عنه الرئيس الامريكي جورج بوش بأن ليس بوسع المجتمع الدولي ترك ٥٠٠,٠٠٠ إلى مليون شخص يموتون في الجبال، كما أن الولايات المتحدة كدولة منتصرة في حرب الخليج يمكن لها أن تعتبر أن لها حقوقاً متبقية للانتصار تخولها القيام بمثل هذا العمل. وجادل البعض أن ميثاق ١٩٤٨ لمنع ومعاقبة جريمة الابادة الجماعية يعطي سنداً قانونياً للعملية. ووصف مسعود البارزاني فكرة الملاذ الآمن على أنها خطوة انسانية كبيرة إلى الأمام.

وجاء المخرج القانوني لهذه المشكلة باعتبار التحرك هذا امتداداً منطقياً لقرار مجلس الأمن ٦٨٨ في الخامس من نيسان ١٩٩١ ذلك القرار الذي أدان قمع السكان المدنيين العراقيين في المنطقة الكوردية والذي يعتبر تهديداً للسلم الدولي واستقرار المنطقة، ذلك القرار الذي طالب العراق بوقف قمع المدنيين في الحال.

وعند منتصف تموز اصبحت المسألة غير ذات أهمية لأن القوات المتحالفة إنسحبت. لقد حدث نوع من توازن القوى الضعيف بين قوات صدام في المدن وبين الكورد في الجبال، وفي واقع الأمر فانه مع حلول فصل الصيف ١٩٩١بدأت بغداد بسحب قواتها جنوباً وسيطرت الجبهة الكوردية على معظم المدن في الشمال، إن الحل لا يأتي إلاّ عن طريق تسوية سياسية، ومع أن المفاوضات التي بدأت بين الكورد وبغداد في أواخر نيسان شكلت أسلوباً جديداً لمعالجة الموقف فان الضغط الذي وقع على العراق نتيجة وجود الملاذ الأمن قد يكون سبباً في بدء المفاوضات.

الفصل الثامن

المفاوضات

في ذروة أزمة اللاجئين منتصف نيسان ارسل صدام عدداً من المبعوثين إلى القادة الكورد طالباً منهم فتح صفحة جديدة بين بغداد والكورد، كان بين المبعوثين ضابط برتبة عالية وكوردي. من الجائز أن صدام اتخذ هذه الخطوة كي يبدو بمظهر من يريد حقاً حل المشكلة الكوردية التي كانت تؤرقه وتحول دون تطبيع الحكم في العراق بعد هزيمته الشنعاء في حرب الخليج. كما أن انتصاره على الكورد في آذار كان شكلياً أكثر منه حقيقياً حيث احتفظ الكورد لانفسهم بوجود عسكري في المنطقة الجبلية وكانوا من الناحية الفعلية يمارسون حكماً منشقاً وراء خطوط وقف اطلاق النار.

اعلن احمد حسين خضير وزير خارجية العراق بأن المقترح الذي قدمه نظام البعث يدعو إلى تسوية المشكلة الكوردية حسب اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ فيما يتعلق بمنح الحكم الذاتي للكورد وتحقيق التعددية السياسية والديمقراطية، قبل الكورد بمبدأ المفاوضات شريطة أن يوقف الجيش العراقي هجومه عليهم ويرتب وقفاً لاطلاق النار وأن يُطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين. وصرح ناطق باسم KDP في دمشق أنه جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار لإفساح المجال للقيادة الكوردية في الجبهة الكوردستانية دراسة المقترح.

مـرّت المفـاوضــات الأوليـة بـجـولتـين وكـان جـلال الطالبـاني المفـاوض الكوردي الرئيس في الجولة الأولى التي استمرت من ١٨ نيسان إلى ٢٤ منه ومسعود البارزاني في الجولة الثانية التي استمرت من ٦ مايس إلى ١٨ منه. وتغيب جلال عن حضور هذه الجولة مثلما فعل مسعود مع الجولة الأولى. وحضر المفاوضات أربعة أعضاء من الجبهة الكوردستانية السبعة الجولتين وهم PUK وSPKI (الحزب الاشتراكي الكوردستاني وحزب الشعب KPDP الذي يتزعمه سامي عبدالرحمن. في الجولة الأولى مثل الحزب الاشتراكي رسول مامند وفي الجولة الثانية محمود عثمان. أما نيجيرفان ادريس البارزاني ابن شقيق مسعود البارزاني وعضو قيادي في KDP فقد حضر سلسلة الاجتماعات الأولى ممثلاً عن KDP. أما الأعضاء الآخرون في الجبهة فانهم إما كانوا غير مهمين حتى يشتركوا في الاجتماعات أو أُبعدوا عنها لخلاف ما، إن فرع الحزب الشيوعي العراقي الكوردستاني ICP رغم كونه عضواً في الجبهة لم يشترك لأنه شعر بأن المفاوضات من شأنها تقوية مركز صدام وإضعاف موقف الكورد دولياً.

أما عن الجانب العراقي فقد علم أن احمد حسين خضير وزير الخارجية العراقي كان يمثل النظام ولكن لاحقاً أصبح معلوماً أن عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وربما الرجل الثاني في الحزب الحاكم بعد صدام حضر المفاوضات. من المحتمل أن خضير قام بدور المفاوض العراقي قبل أن تبدأ المحادثات المهمة المكثفة وحضر المفاوضات كل من طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وعلي حسن المجيد وزير الداخلية وقيل أن سعدون حمادي حضر هو الآخر المفاوضات بعد انتهاء الشوط الأول بنجاح استقبل صدام قادة الاحزاب الأربعة المشتركين في

المفاوضات وشوهد على شاشة التلفزيون العراقي وهو يقبل الطالباني. وبعد هذا اللقاء أعلن الطالباني على رؤوس الاشهاد أن صدام وبشكل فعلي وافق على انهاء الحكم الدكتاتوري وأنه ستجرى انتخابات حرة تشترك فيها الاحزاب السياسية وتكون هنالك تعددية حزبية وبرلمانية وأن مجلس قيادة الثورة سيتم حله وسوف تنتهي سياسة تعريب كوردستان وسيصدر عفو عام عن السجناء العراقيين.

تمحورت المفاوضات حول أربع نقاط هي (١) تحسين العلاقات و(٢) الديمقراطية في العراق و(٣) الحقوق القومية للكورد و(٤) الوحدة الوطنية، وقال الطالباني أنه بوسع اللاجئين العودة إلى العراق بأمان بعد أن حصل على وعود من صدام وآخرين بأن جميع الكورد سيكونون في أمان،أما بخصوص القوات الامريكية في شمال العراق قال الطالباني أنه عند التوصل إلى حل نهائي ستنتهي مهمة القوات الاجنبية. ولكن وإلى أن يتحقق الاتفاق فان الكورد لا يعارضون وجود قوات اجنبية لحماية الكورد وقال أنه يفضل وجود قوات دولية للأمم المتحدة. إن الاتفاقية قدمت للكورد حكماً ذاتياً أكبر من ذي قبل في شمال العراق مبنياً على اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ .

هل في هذه التمنيات والابتهالات أي شك أو تردد؟ ما الذي يمنع صدام من أن ينقلب على الاتفاقية ويمزقها إرباً إرباً حالما يستعيد عافيته ووضعه الطبيعي وخاصة أنه لم يتخلص بعد من هواجسه كما صرح به زعيم الجبهة؟ وقال أيضاً بأنه يريد مزيداً من المحادثات مع العراقيين حول ضمانات دولية لأي اتفاق بين الكورد والعراقيين لأنه لا يشعر بالاطمئنان تجاه موقف العراق في المستقبل وقال أن الضمانات يجب أن تأتي من الولايات المتحدة والأمم المتحدة. أما عن مسألة كركوك التي

كانت في الماضي سبباً للنزاع فقال انها ستناقش في فترة لاحقة.

في الجولة الثانية من المفاوضات التي تولى فيها البارزاني ترأس الجانب الكوردي وتغيب عنها الطالباني تحركت الأمور نحو المصالحة بشكل أكبر، وفي ٢٣ نيسان صرح زعيم KDP بأن الكورد لن يوقعوا اتفاقية لاتتمتع بضمانات دولية. وبقيت مسألة الضمانات في الاتفاقية النقطة المهمة، وقال ممثل عن KDP إن للكورد تجربة قاسية مع رجال السلطة وكيفية تعاملهم مع الاتفاقيات المبرمة معهم وأنه يجب أن يحصل الكورد على نصيب من موارد النفط في كركوك.

ما هو البديل الذي ينظر إليه البارزاني؟ بخصوص الضمانات الدولية قال زعيم الجبهة أنه في الوقت الحاضر تعتبر الديمقراطية في العراق الأمر الأهم، وأن الشعب الكوردي سيساند الديمقراطية في حالة تحقيقها في العراق. وعندما سئل البارزاني عن موقف صدام من الديمقراطية رد قائلاً بشكل انتقادي أن لسيادته تجربة ٢٤ سنة في الحكم وأن هذه أفضل طريقة لخدمة العراق وقال أن الثروات هي من صلاحيات الحكومة المركزية والنقطة المهمة الآن في المفاوضات هي تحديد منطقة الحكم الذاتي. أما بالنسبة إلى شخص صدام فان الكثيرين يعتبرونه العدو اللدود للكورد، وقال البارزاني أن الرئيس صدام قد تحدث حول نقاط مهمة تعكس حبه للكورد واهتمامه بالمشكلة الكوردية وأن قيادة صدام هي خير ضمان للكورد في أية اتفاقية وهو يؤكد حرصه على مطالب الكورد وحقوقهم (الشيء الذي يمكن فهمه في الاطراء الذي كاله البارزاني أن فيه انتقاد مبطن لصدام وسياسته وهو ليس مديح خالص وظروف التفاوض تستوجب قدراً من الدبلوماسية.) المترجم

إن هذا التحول في الأحداث كان أمراً يصعب تصديقه، أما عن تفاصيل الاتفاقية فقد ابدى البارزاني هذه الملاحظات: إن اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ كانت الاساس الذي بنيت عليه الأفكار التي نوقشت وسيكون هنالك عفو عام وعودة الكورد إلى بيوتهم وأن المحادثات حول الديمقراطية في العراق تمخضت عن (١) الفصل بين الحزب والدولة و(٢) احترام الدستور و(٣) التعددية السياسية والحزبية و(٤) الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية و(٥) اجراء انتخابات حرة و(٦) حرية الصحافة.

وصرح البارزاني بأنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاقية نهائية. في الحقيقة رفضت الحكومة تشكيل حكومة إئتلافية بين الكورد والبعث. وقال محمود عثمان أن ألية رسم دستور جديد للعراق بقيت مبهمة وغير مؤكدة، وعن قوات البشمركة قال البارزاني "إن البشمركة سيصبحون جزءً من القوات العراقية وقد يصبحوا جزءً من قوى الأمن الداخلي حيث أن الكورد جزء من الشعب العراقي وتنظيمنا سيصبح جزءً من تنظيمات العراق."

اثارت المفاوضات مع الحكومة واحتمال التوصل إلى اتفاق انتقادات من حلفاء الجبهة في المعارضة العراقية. أبرق سعد صالح جبر رئيس مجلس العراقي الحر إلى البارزاني قائلاً "اصابتنا الدهشة والصدمة بقيام الجبهة الكوردستانية بمفاوضات مع نظام بغداد واصابتنا صدمة اكبر لرؤية تبادل القبلات مع صدام في وقت الذي لم تجف فيه دماء العراقيين." وقال جبر أنه يأمل أن يراجع الكورد مبدأ الاتفاقية والمفاوضات وأن يمتنعوا عن التوقيع على أية اتفاقية مع النظام." وذكّر عدد من قادة المعارضة الكورد بأن صدام لا يراعي أية ذمة ولا يحترم

التعهدات وهو يبرم هذه الاتفاقية لأنه ضعيف وإنه لحظة امساكه بزمام الأمور سينكث بوعوده وينصرف إلى القتل والتدمير. إن موافقة الكورد على اجراء المفاوضات أثار قلق المعارضة لأن الكورد هم شركاء في جبهة المعارضة العراقية. وطالبت المفاوضين الكورد بضرورة الالتزام بالمبادىء المعنوية والاخلاقية التي اجتمعت عليها المعارضة للإطاحة بصدام حسين. واختتمت المعارضة رسالتها بالطلب من الكورد بوقف المفاوضات ووضع أيديهم في أيدي اخوانهم في المعارضة مرة أخرى.

نصح محسن دزيي عضو المكتب السياسي في KDP وأعضاء آخرون في الحزب كانوا مجتمعين في لندن البارزاني في التريث وعدم التسرع واتخاذ الحذر قبل أن يقدم على توقيع أية اتفاقية مع النظام الذي لا يوثق به. ووصفت مصادر للمعارضة الاتفاق على أنه باب مفتوح للهجوم على المعارضة. أما (ICP) الحزب الشيوعي العراقي العضو في الجبهة الكوردستانية والذي اعترف بحقوق الكورد وطموحاتهم منذ الثلاثينات فقد أوضح أن ٣ من أعضاء الجبهة لم يحضروا المفاوضات لعدم ثقتهم بوعود صدام. وقال علي ريبر الناطق باسم جبهة التحرير الكوردستانية أن الجلوس مع صدام عمل غير مسؤول حيث يُقتل الكورد يومياً على أيدي قواته.

اتفاقية مراوغة

استمر البارزاني في التفاوض مع بغداد إلى ١٦ حزيران ثم عاد إلى الشمال قائلاً أن اتفاقية باتت في متناول اليد وأن نتائج مهمة قد أُنجزت وأُعتقد أن المسألة قد تم حسمها وأنه سيعود إلى بغداد في غضون أيام قليلة وسوف يتم التوقيع على الاتفاقية. وبما أن الاتفاقية كانت ثمرة مفاوضات دراماتيكية قادها كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني وحظيت بقبول نحو ٥٠٠ من الوجهاء والزعماء الكورد فانه من المفيد أن

نستعرض أهم نصوص الاتفاقية المزعومة التي لم تجد طريقها إلى الواقع.

باسم الشعب قرر مجلس قيادة الثورة وبالاستناد إلى الفقرة (أ) من المادة ٤٢ من الدستور وإلى بيان ١١ آذار ١٩٧٠اصدار القانون الآت:

قانون الحكم الذاتي لإقليم كوردستان.

القسم الأول ـ الأسس العامة

المادة الأولى (١):

أ- إن اقليم كوردستان سيستمتع بالحكم الذاتي ويشار إليه "بالاقليم" اينما يرد ذكره في القانون.

ب- سيشمل الأقليم كل المناطق ذات الأغلبية الكوردية وسيثبت الاحصاء العام حدوده طبقاً لبيان ١١ آذار ١٩٧٠ والتعليمات الخاصة بإحصاء ١٩٥٧ ستقرر الطبيعة العرقية للاغلبية السكانية التي سيجري فيها احصاء عام.

ج- سيعتبر الأقليم وحدة إدارية واحدة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الأطر القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية.

د- تكون مدينة اربيل مركز إدارة الحكم الذاتي.

هـ- مؤسسات الحكم الذاتي هي جزء من مؤسسات الجمهورية العراقية.

المادة (٢)

أ- تكون اللغة الكوردية لغة رسمية في الاقليم إلى جانب العربية.

ب- تكون الكوردية والعربية لغتي التعليم في كل المراحل وفي كل المؤسسات التعليمية في الاقليم.

ج- مراحل الدراسة في الاقليم تكون خاضعة للسياسة التعليمية العامة للدولة.

المادة(٣)

أ- حقوق وحريات السكان العرب والاقليات الأخرى في الاقليم تكون مضمونة طبقاً لمواد الدستور والقوانين ذات العلاقة وتكون إدارة الاقليم مسؤولة عن ضمان ممارسة هذه الحقوق والحريات.

ب- يكون للعرب وابناء الأقليات تمثيل في مؤسسات الحكم الذاتي حسب نسبهم إلى السكان ويتسنمون وظائف وفق القوانين والقرارات التي تنظم ذلك.

المادة (٤)

القضاء مستقل ويكون مسؤولاً أمام القانون فقط. وتشكيلاته في الاقليم جزء مكمل للهيكل القضائي للدولة.

المادة (٥)

الاقليم وحدة مالية مستقلة ضمن الوحدة المالية للدولة.

المادة (٦)

أ- ستكون للاقليم ميزانيته الخاصة ضمن الميزانية العامة للدولة.

ب- إعداد وتنظيم ميزانية الاقليم يكونان خاضعين لنفس المبادىء والقواعد المطبقة في إعداد الميزانية العامة للدولة.

المادة (٧-٨)

موارد ميزانية الاقليم هي:

أ- الموارد المخصصة إلى البلديات والادارات المحلية حسب القانون.

ب- الموارد التي تأتي من المبيعات والخدمات المقدمة من الدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة مالياً بالاقليم وادارياً أيضاً.

المادة (٩)

حسابات الاقليم خاضعة للرقابة المالية المركزية.

المادة (١٠)

المجلس التشريعي هو الهيأة المنتخبة من قبل المواطنين بالاقترا ع السري المباشر.

المادة (١١)

أ- يقوم المجلس بإختيار الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير من بين اعضائه.

ب- تعقد جلسات المجلس بحضور الغالبية من الأعضاء وقراراته تكون مبنية على الأغلبية من الحاضرين إلاّ إذا اشترط قانون المجلس غير ذلك.

المادة (١٢)

يمارس المجلس السلطات الآتية ضمن حدود الدستور والقانون

١- اصدار التشريعات الخاصة بالمجلس.

٢- اصدار القرارات الضرورية لتطوير الاقليم من النواحي الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ضمن السياسة العامة للدولة.

٣- الموافقة على خطة التطوير للاقليم وعلى الخطط التفصيلية المعدة من قبل المجلس التنفيذي.

٤- الموافقة على ميزانية الاقليم بعد تصديقها من قبل المجلس التنفيذي واحالتها إلى السلطات المركزية للنظر فيها.

٥- ادخال التعديلات على ميزانية الاقليم بعد تصديقها.

٦- طرح الثقة في المجلس التنفيذي أو أحد اعضائه أو أكثر ومن يخسر ثقة المجلس عليه ترك منصبه.

المادة (١٣)

أ- المجلس التنفيذي هو الهيأة التنفيذية في ادارة الحكم الذاتي، ويتألف من رئيس ونائب للرئيس وعدد من الأعضاء يساوي عدد الامانات المذكورة في المادة ١٤ من هذا القانون وقد يزيد العدد على ذلك بأثنين.

ب- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي ليكون رئيساً للمجلس ويقوم بإختيار الأمناء العامين من بين أعضاء المجلس التشريعي ويقدم اسماء المجلس إلى المجلس التشريعي لطرح الثقة بهم وبعد نيل ثقة المجلس يصدر مرسوم جمهوري بتأسيس المجلس ويكون رئيسه عضواً في مجلس الوزراء.

قد يصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بإقالة الرئيس وفي هذه الحالة يعتبر المجلس التنفيذي منحلاً.

المادة (١٤)

أ- يكون رئيس المجلس التنفيذي أعلى رئيس تنفيذي في الاقليم وتصدر القرارات والأوامر بأسمه.

ب- ترتبط محافظات الاقليم برئيس المجلس التنفيذي.

ج- ترتبط الامانات الآتية بالمجلس التنفيذي: ١- الامانة العامة للشؤون الداخلية. ٢- الامانة العامة للتعليم. ٣- الامانة العامة للاسكان والاعمار. ٤- الامانة العامة للزراعة والري. ٥- الامانة العامة للثقافة والاعلام. ٦- الامانة العامة للسياحة. ٧- الامانة العامة للشؤون الصحية والاجتماعية. ٨- الامانة العامة للشؤون الاقتصادية والمالية والصناعات الخفيفة و٩- الامانة العامة لشؤون الاوقاف.

المادة (١٥)

يمارس المجلس سلطاته على النحو الآتي:

١- ضمان تطبيق القوانين والتعليمات.

٢- الالتزام بقرارات المحاكم.

٣- اعداد الخطة العامة للاقليم.

٤- نشر العدل والمحافظة على الأمن وعلى الممتلكات العامة.

٥- مراقبة والاشراف على المؤسسات في الاقليم.

٦- تعـيين الموظفين في إدارة الحكم الذاتي ممن لا يتطلب تعـيـينهم مراسيم جمهورية.

٧- تنفيذ ميزانية الاقليم وفق القوانين والتعليمات الصادرة من مجلس الرقابة المالية.

٨- اعداد تقرير عن الوضع العام للإقليم ورفعه إلى رئيس الجمهورية.

المادة (١٦)

باستثناء السلطات التي تمارس من قبل هيئات الحكم الذاتي فان السلطة في كل الجمـهورية تمارس من قبل الهـيئات المركزية أو من قبل ممثليها.

المادة (١٧)

إن تشكيلات الشرطة والمرور في الاقليم سوف ترتبط بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية للاغراض التقنية وشؤون الخدمة.

المادة (١٨)

الدوائر المركزية في الاقليم ترتبط بالوزارات التي تنتمي اليها.

المادة (١٩)

يخول رئيس الجمهورية بحل المجلس التشريعي إذا كان من العسير عليه ممارسة صلاحياته بسبب استقالة نصف اعضائه أو عجزه في تأمين النصاب القانوني خلال ٣٠ يوماً من تأريخ دعوته للانعقاد أو فشله في الحصول على الثقة في جلستين متتاليتين كما هو منصوص عليه في البند الرابع من المادة ١٣ من هذا القانون.

وفي حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة أعماله إلى حين انتخاب مجلس تشريعي جديد في غضون فترة لا تزيد عن ٩٠ يوماً من يوم صدور المرسوم الجمهوري بحله.

المادة (٢٠-٢١-٢٢)

أ- تشكل لجنة للنظر في شرعية قرارات هيئات الحكم الذاتي ومدى مطابقة التعديلات على قانون الحكم الذاتي لمواد الدستور وفي أي نزاع بين سلطات الحكم الذاتي والسلطة المركزية.

ب- تتكون هذه اللجنة من سبعة أعضاء يقوم رئيس البرلمان بترشيح ثلاثة منهم على شرط أن يكون اثنان منهم من القضاة ويرشح رئيس المجلس التشريعي ثلاثة أعضاء على أن يكون اثنان منهم من القضاة. ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس هذه الهيئات ويعين الأعضاء والرئيس بمرسوم جمهوري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. ويخول وزير العدل برفع قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام اللجنة الشرعية لكون هذه القرارات مخالفة لأحكام الدستور.

المادة (٢٣-٢٤)

ستنظر الهيئات في الخلاف المقدم اليها من قبل وزير العدل أو من قبل رئيس المجلس التنفيذي خلال ٣٠ من تأريخ تقديم الطعن. أي طعن

في قرار يقدم من قبل وزير العدل يعلق تنفيذ هذه القرارات لحين البت في شرعيتها.

المادة (٢٥)

لا يجوز تعديل القانون من قبل المجلس الوطني (مجلس الشورى) إلاّ باغلبية ٢/٣ الأصوات.

المادة (٢٦)

يلغى قانون الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان المرقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وتبقى التعليمات الصادرة بموجبه نافذة.

المادة (٢٧)

تبقى قرارات مجلس قيادة الثورة حول قانون الحكم الذاتي المرقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ نافذة المفعول على أن لا تتضارب مع مواد القانون.

المادة (٢٨)

ينفذ هذا القانون من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة لصدور القانون

استناداً إلى البيان التأريخي الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في ١١ آذار ١٩٧٠ والذي أرسى قواعد التعامل الصحيح للمسألة الكوردية على أسس الوحدة الوطنية والأخوة التاريخية بين العرب والكورد ولأجل تطوير تجربة الحكم الذاتي بموجب القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٤ والتي استمرت لمدة ١٧ سنة تم اصدار هذا القانون.

على الرغم من حماس البارزاني للإتفاقية فأن الطالباني كان حذراً

وتوقع استمرار المفاوضات لأشهر أخرى وهو لا يثق بضمانات يقدمها الطاغية المغلوب على أمره في حال التوصل إلى اتفاقية معه. وبعد لقاء أخير مع البارزاني في حزيران أعلن الطالباني بأن الإتفاقية يمكن لها أن توقع بعد حل مشاكل معينة تتعلق بإقامة دولة متكاملة المؤسسات والاستخدام المشترك لمدينة كركوك ونفط العراق.

اكد سامي عبدالرحمن رئيس حزب الشعب أن عدة نقاط جوهرية لاتزال معلقة ومنها تحديد حدود المنطقة الكوردية وحفظ الأمن في الاقليم وهي مهمة يريد الكورد أن يتولوا مسؤوليتها وقال أن تفاؤل البارزاني مبعثه تشجيع الحكومة من أجل خلق مناخ محير ومربك للحلفاء والأمم المتحدة ووافقه الرأي هذا الدكتور محمود عندما قال أن تجربة عشرين سنة من الكفاح ضد بغداد علمت الجبهة الكوردية على أن تكون حذرة من مواقف صدام. أما من ناحية بغداد ومخاوفها فان صدام عبر عنها عندما أخبر رئيس وزراء تركيا بولنت اجاويد أن اصدار الكورد على ضم كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي لهو دليل على رغبتهم في الانفصال.

إن المشكلة الرئيسية التي جعلت من الاتفاقية صعبة ومراوغة هي طلب صدام من الكورد أن يعطوه شيئاً مقابل الاتفاقية وليست مسودة القانون. وأخذت هذه المطالب شكل ملحق أرفقته بغداد مع مسودة الاتفاقية وشمل الملحق النقاط الست الآتية:

١- حل جميع التشكيلات المسلحة والميليشيات المرتبطة بالجبهة والاحزاب وتسليم اسلحتها إلى السلطات المركزية في غضون شهر من تأريخ اعلان الاتفاقية. ٢- على الكورد تسليم محطات الاذاعة التي هي بحوزة الجبهة فور الاعلان عن تعليق البث. ٣- على الكورد وقف كل تعاون أو اتصال مع الدول من داخل وخارج الاقليم وينطبق الشيء نفسه

على الاحزاب غير العراقية أعضاء هذه الاحزاب. أما فيما يتعلق بالاحزاب الصديقة فإن اسلوب الاتصال بها وعقد صلات معها يمكن تقريره من خلال العمل الجبهوي. ٤- لقد عانى العراق ولايزال يعاني من تهديدات خطيرة على أمنه وعلى الاخص من التهديد الصهيوني الامبريالي ومن تهديدات النظام الايراني ولكي يكون الرد الوطني على هذه التهديدات بالمستوى المطلوب على الجبهة الكوردستانية الالتزام بالخطط والاجراءات التي اتخذتها الدولة لتحقيق هذا الهدف الوطني النبيل سواءً أكان ذلك عن طريق الكفاح المسلح والقتال أو عن طريق النضال. كما على الجبهة أن ترفع من درجة الوعي الوطني لدى الجماهير واعدادها للدفاع عن الوطن حتى الشهادة. ٥- على الكورد مساندة الحكومة وحزب البعث في مواجهة الجماعات الدينية الزائفة والقوميين السياسيين الذين يهددون الأمن الستراتيجي للوطن لارتباطهم بالجهات الاجنبية. ٦- على الجبهة الكوردستانية الالتزام التام بتنفيذ برنامج وطني مركزي متفق عليه لزيادة الوعي الوطني ولخلق روح الانضباط والتضحية واحترام القوانين الصادرة عن الدولة.

وبعد عقد اجتماع لها في مقرها في شقلاوة وجدت الجبهة هذه المطالب الحكومية غير مقبولة البتة لأنها تطالب الكورد بقطع علاقاتهم مع الخارج والقاء سلاحهم والاعتماد على الحكومة في الميادين العسكرية والثقافية والسياسية. إن حل قوات البشمركة سيكون بمثابة ضربة مميتة. وقال محمود عثمان أن الأمن أمر مهم ولا ينبغي أن يترك بأيدي حكومة بغداد واجهزتها الاستخباراتية والأمنية التي هي تحت سيطرة اقرباء صدام، إن المطالب هذه مهينة للكورد لأنها تطالب الكورد بالتخلي عن حلفائهم العراقيين وحتى محاربتهم، وقال ناطق باسم PUK بأن أية

حكومة في بغداد لم تستطع فرض هذه الشروط المذلة على الكورد وعن المأزق الذي وصلته المفاوضات قال سامي عبدالرحمن إنهم يجعلون الواحد يثقُ بهم أولاً وبعد ذلك يبدأون برفع سقف مطالبهم.

في السادس من حزيران قدمت الجبهة الكوردستانية جملة من المقترحات إلى بغداد واشتملت على: ١- وضع كركوك و٢- الديمقراطية في العراق و٣- أمن منطقة الحكم الذاتي و٤- تسليم الاسلحة الثقيلة و٥- غلق محطات الاذاعة الكوردية و٦- انهاء الإتصالات الكوردية مع الخارج، استقبلت بغداد هذه المقترحات بالفتور.

مثّل الجبهة الكوردستانية كل من البارزاني والطالباني وعثمان ورحمن ومثل بغداد كل من عزة ابراهيم وطارق عزيز وحسين كامل، بعد توقف قصير إستؤنفت المفاوضات ، قبل سفرهما إلى بغداد وتفادياً لحصول أي خلاف بينهما على المطالب الكوردية وقع البارزاني والطالباني اتفاقاً تضمن الحد الادنى من المطالب.

في البداية بدت الأمور وكأنها تسير بشكل جيد. التقى الطالباني بصدام في ١١ آذار ووصف اللقاء بأنه كان ودياً وصريحاً وايجابياً جداً وتوقع صدور اعلان حول الحكم الذاتي في وقت قريب جداً.

على كل حال حتى وإن اعتقد الطالباني بقرب التوصل إلى اتفاق فانه لم يبق في بغداد للاشتراك في المحادثات النهائية إن صح زعمه. وقبل أن يغادر العراق لبدء جولة تشمل سبع دول قال أن البارزاني مخول بشكل تام للاستمرار في المفاوضات، لم يرجع الطالباني من جولته هذه إلاّ في منتصف شهر آب.

في الحقيقة كان زعيم PUK وكما يبدو متردداً في ربط نفسه بمفاوضات غير ناجحة مفضلاً حشد الدعم في الخارج للمرحلة القادمة

من النضال وترك البارزاني يفاوض على موقف لا أمل في كسبه.

في البداية اكد زعيم KDP بأن الاتفاق النهائي قد استكمل وأنه سيعلن بعد وقت قصير وذهب إلى حد القول أن أيادي اجنبية كانت وراء اعمال الشغب التي اندلعت بين الكورد والجيش العراقي في السليمانية واربيل في ١٨ تموز وقبله. في الحقيقة كانت هذه الحوادث المتزايدة نتيجة للمأزق الذي وصلت اليه المفاوضات وقال البعض أن الكورد شعروا بأن الحلفاء سينسحبون فحاولوا تحريك الموقف لجعل الحلفاء يعودون إلى شمال العراق. وحول تحقيق الديمقراطية في العراق قال البارزاني بأنه يفهم دور حزب البعث وعندما تنجح الاحزاب في لعب دورها وعندما يكون هنالك نظام متعدد الاحزاب فان هذا تغيير كبير.

وكشف ناطق باسم PUK في منتصف تموز أن الآمال في التوصل إلى اتفاقية قد تبخرت تماماً وأن المحادثات ستكون طويلة وشاقة. إن اصرار صدام باحتفاظ البعث بمركزه الريادي كان السبب الرئيس لما آلت اليه المفاوضات من ركود. واعلن ناطق باسم الجبهة الكوردستانية من دمشق أن نظام البعث غير مستعد لقبول مقترحات وخطط الكورد للديمقراطية في العراق والحقوق المدنية والدستور والحكم الذاتي وأن الحكومة رفضت الموافقة على قيام احزاب ذات خلفية دينية أو عرقية أو اقليمية. أما النقاط الاخرى المثيرة للخلاف فقد شملت اصرار النظام على أن الايزيديين ليسوا بكورد ورفضه استحداث محافظة جديدة تضم كلار وخانقين وتوابعهما ذات الأغلبية الكوردية. وكان وضع كركوك مثار خلاف مستمر. الحكومة متلكئة في الاعتراف بحقوق الكورد. واخيراً وفي ٢٠ آب غادر البارزاني بغداد ورجع إلى قصره في كوردستان ويبدو أنه فقد الأمل في التوصل إلى اتفاق مرضي وقال أحد أعضاء الجبهة في

دمشق بأن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدودة. ووسط ورود تقارير حول تجدد المصادمات في كركوك واربيل واستنكار شديد لسياسة بغداد في تعريب كركوك اكد الطالباني بأن ألد اعداء العرب لم يرتكب الخيانة والجرائم ضد العرب والعروبة بقدر ما فعله حزب البعث. انها صرخة من زعيم PUK الذي كان وقبل اقل من شهر يكيل الثناء لصدام على منح الكورد حقوقهم.

في خريف ١٩٩١ أصبح واضحاً أن البارزاني والطالباني لم يكونا على وفاق حول الأسلوب والاسس اللذين تجري بهما المفاوضات اعتقد PUK أن على الكورد أن لا يوقعوا أي اتفاق إلى أن يُقدم اليهم عرض أفضل أو أن يسقط صدام. أما البارزاني فقد كان اكثر ميلاً إلى قبول ما يُقدم اليهم لأنه يعتقد بأن الكورد في حاجة إلى حماية وشكك في إمكانية قيام الغرب بتوفير هذه الحماية على المدى البعيد. ومع أن البارزاني وبعده رحمن سافرا إلى بغداد للالتقاء بصدام ومسؤولين آخرين في كانون الأول فان المأزق بقي على حاله دون حصول انفراج. وفي الحقيقة في بداية السنة الجديدة بدأ اللاجئون الكورد بالفرار من القتال الخفيف الذي بدأ بالتصاعد وتلت ذلك فترة من اللا سلم واللا حرب.

التدخل التركي

في الوقت الذي وصلت فيه المفاوضات مع بغداد إلى طريق مسدودة حدث شيء آخر يوضح فراغ السلطة العراقية الذي نشأ في شمال العراق على أجزاء من الامتداد الحدودي بين العراق وتركيا واستعداد كورد العراق لمساندة حكومة اجنبية ضد بغداد.

ومما يجدر ذكره أنه في مناسبات عدة في الثمانينيات وبموافقة الحكومة العراقية قامت القوات التركية بعبور الحدود لملاحقة عناصر

PKK الذين كانوا يقومون بشن هجمات على جنوب شرق تركيا منطلقين من قواعد لهم داخل الأراضي العراقية. في هذه المرة ورداً على هجوم شنه PKK في ٤ آب وقتل فيه ٩ من الجنود في ساماتلي التي هي نقطة حدودية للجندرمة في ولاية هكاري وعلى عمليات أخرى سبقت هذه قام الجيش التركي بهجوم بري جوي واسع على أري (Ari) وكاني رقش ودورجي في شمال العراق وهي مناطق تلتقي عندها الحدود التركية والايرانية والعراقية وتقع شرق منطقة الملاذ الأمن الذي اقامه الحلفاء لكورد العراق. وعلى عكس التوغلات السابقة التي كانت تجري بموافقة بغداد حصلت هذه بموافقة صامتة من KDP وPUK، توغل نحو ٢٠٠٠ جندي تركي مسافة عشرة إلى عشرين ميل داخل الأراضي العراقية ودمروا عدداً من قواعد PKK وقتلوا عدداً من عناصره واستولوا على اكداس من الاسلحة وواجهوا في هجومهم قتالاً خفيفاً ومتفرقاً وتصدت لهم المضادات الجوية في منطقة دورجي. ونظراً لعدم وجودٍ عراقي شمال خط العرض ٣٦ فان السلطات التركية لم تبلغ الحكومة العراقية بالأمر.

لقد تم ابلاغ كل من البارزاني والطالباني بالهجوم مسبقاً حتى يستطيعوا اخراج انصارهم من المنطقة قبل بدء الهجوم. لم يكن أي من الزعيمين الكورديين متحمساً للهجوم التركي وطالبا الاتراك بإنهائه في أقرب وقت ممكن، ولكن مساندتهما الصامتة للتوغل توضح استعدادهما لمساندة قوة أجنبية ضد بغداد وتوضح أيضاً مدى عجز الحكومة العراقية عن ممارسة أي دور في تلك المنطقة، وعلق محسن دزيي الناطق باسم البارزاني على الموضوع قائلاً أن ليس للكورد أي اعتراض على هذا التوغل اطلاقاً وعلق البارزاني قائلاً أنه هو ومعه الطالباني يؤيدان بأن لتركيا كل الحق في ضمان امنها القومي ولكنه استدرك فقال بانهما

لا يفضلان قيام تركيا بالانتقام بهذا الشكل لضمان امنها. أما رد فعل عثمان أوجلان شقيق عبدالله اوجلان تجاه البارزاني والطالباني فقد كان قاسياً عندما قال إن ما فعله البارزاني والطالباني كان عملاً خاطئاً وأعطيا الضوء الاخضر لتركيا بشن الهجوم. وشكك اوجلان في المساندة التي يحظى بها الطالباني والبارزاني من الجماهير الكوردية وكان اوجلان قد تطرق إلى شعبية الزعيمين في وقت سابق عندما انتقد المفاوضات الكوردية العراقية وقال أن هذه القيادات لا تمتلك قواعد جماهيرية.

ومع توقع تصاعد الخلاف بين PKK والجبهة الكوردستانية فان الخلافات بين كورد العراق انفسهم لم يكن متوقعاً. على كل حال انتقد محمود عثمان موقف البارزاني والطالباني المؤيد لتركيا عندما قال بسخرية "أن الضباط الاتراك... طلبوا من الكورد حمايتهم من PKK فهل تحول الكورد إلى جندرمة لدى اوزال؟ إن أي حزب في الجبهة الكوردستانية سيخسر إن هو تصرف كشرطي لتركيا."

وفي تشرين الأول ضربت القوات التركية تشكيلات PKK في شمال العراق في مناسبتين منفصلتين. هددت هذه الهجمات بنسف العلاقة النامية بين تركيا وكورد العراق وقال البارزاني بأنه يعارض أية توغلات أخرى وحمّل تركيا مسؤولية ما سيحدث. على كل حال استمر التحالف التركي الكوردي الصامت وعاد سليمان ديميريل إلى رئاسة الوزراء بعد انتخابات ١٩٩١ وخاطب العراقيين وسط ابتهاج وغبطة الكورد العراقيين بأن تركيا لن تقف متفرجة إذا ما عاد العراق إلى اسلوبه الوحشي ضد كورد العراق. من هذه التصريحات وغيرها اصبح واضحاً أن سياسة تركيا لم تعد تتسم بالحساسية المفرطة تجاه الكينونة الكوردية في شمال العراق.

الفصل التاسع

مهمة حفظ السلام الأممية

الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة أقام نظاماً مفصلاً إلى حد ما للأمن الجماعي. عند حدوث عدوان فإن جميع الدول الأخرى وبشكل طوعي ستهب إلى نصرة المظلوم والمعتدى عليه. إن النجدة تكون شاملة لأنها تشرك جميع الدول فيها. إن علم المعتدي بأن هذه المساندة ذاتية وشاملة فانها ستردع العدوان أولاً وتهزمه إن وقع ثانياً.

الحرب الباردة حرمت الأمن الجماعي من أهم خصائصه وهو كون هذا الأمن شامل ومؤكد طالما أن واحداً من الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن يستطيع منع عملية أمنية جماعية وذلك بالاعتراض عليها باستخدام حق النقض (الفيتو) كما أن وجود عدد آخر من المشاكل يحول دون التطبيق الفعلي للامن الجماعي. إن فرنسا وبريطانيا لم تدخلا الحرب ضد روسياعندما قامت الأخيرة بغزو فنلندا في بداية الحرب الأولى مثلاً لأن العدو الحقيقي الذي هو المانيا النازية كان سيستفيد من مثل هذا العمل. في حين إن التطبيق الحرفي لمبدأ الأمن الجماعي تطلب القيام بمثل هذا الاجراء.

لهذه الاسباب وغيرها فان أمناً جماعياً بالمعنى الصحيح للكلمة لم يحدث ومن المحتمل أنه سوف لن يحدث أبداً وبدلاً من سياسة التخلي عن هذا المبدأ بدأت الأمم المتحدة عندما كان داغ همرشولد سكرتيراً لها

في الخمسينيات بتطوير بديل معتدل عنه ولكنه أكثر واقعية، هذا البديل الجديد أصبح يعرف بـ"حفظ السلام" ويعني السيطرة السياسية العسكرية للأمم المتحدة على النزاعات المحلية بأساليب غير منحازة سياسياً وغير قسرية.

في عملية "حفظ السلام" هذه ليس الهدف إلحاق الهزيمة بالمعتدي بل منع القتال والعمل كحاجز مانع وحفظ القانون والنظام وتحقيق وقف لاطلاق النار، أما في الأمن الجماعي فالهدف هو دحر المعتدي. وفي الأمن الجماعي هنالك عنصران هما المعتدي والمدافع بينما في حالة عملية حفظ السلام فللموقف عناصر ثلاثة هي المتنازعان وعمال حفظ السلام المحايدون.

قوات حفظ السلام لا بد وأن تكون حيادية في تعاملها مع طرفي النزاع وهي موجودة بينهما برضى وموافقة الاثنين وعادة تأتي هذه القوات من دول صغيرة ومتوسطة وقلما تأتي من دول كبرى كما هو الأمر مع الأمن الجماعي. إن عمليات حفظ السلام يشار اليها أحياناً بالفصل السادس + النصف لانها أكثر من الفصل السادس وأقل من الفصل السابع "الامن الجماعي" و"حفظ السلام" هذا يعتبر اليوم أحد أهم انجازات الأمم المتحدة. في ١٩٨٨ مثلاً منحت جائزة نوبل للسلام إلى قوات حفظ السلام. وعندما بدأت المأساة الكوردية بالانفراج في نيسان ١٩٩١ اصبحت تجربة حفظ السلام للامم المتحدة ملائمة للموقف.

تحرك الأمم المتحدة

في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩١ اعلن أمين عام الأمم المتحدة خافير بيريز ديكويلار عن خطط طارئة محتملة للأمم المتحدة للمراقبة وحفظ السلام في منطقة الخليج وأن هذه الخطط هي في مراحلها النهائية وهو يدرس

مقترحاً شمالياً (Nordic) "ويقصد بالمصطلح دول شمال اوروبا" بتقديم قوات للمساهمة في العملية. في هذا الوقت لم يكن أحد يستطيع التكهن بما سيحدث. في ٢ نيسان ومع بدأ أزمة اللاجئين أعرب الامين العام للأمم المتحدة عن قلقه الشديد إزاء مايحصل ودعا إلى ايجاد حل سلمي للموقف، حدث هذا عقب قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٨ في ٥ نيسان والذي لا سابقة له في تاريخ المنظمة الدولية. أدان القرار وبشدة قيام العراق بقمع المدنيين في المناطق التي يسكنها الكورد. وأشار القرار إلى النتائج الخطيرة لهذا الاجراء التي يمكن لها أن تهدد السلم الدولي وأمن واستقرار المنطقة وطالب العراق بوقف فوري لهذا القمع واشترط على العراق السماح بوصول المنظمات الانسانية الدولية إلى جمع المحتاجين إلى المساعدة في كل انحاء العراق.

وطلب القرار من الامين العام استخدام جميع الموارد المتاحة بما في ذلك تلك التي هي موجودة لدى وكالات الأمم المتحدة لتلبية حاجات اللاجئين الضرورية والملحة. ان هذا الاجراء هو الأول من نوعه الذي يتطرق إلى المسألة الكوردية خلال ٤٦ سنة من عمر المنظمة الدولية وبشكل واضح.

وفي ٩ نيسان عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد صدرالدين أغاخان ممثلاً تنفيذياً لبرامج الأمم المتحدة في العراق والكويت والمناطق الحدودية بين العراق وتركيا وايران. شمل البرنامج عمل ١٨ وكالة دولية غير حكومية و٥٠٠ حارس دولي وبلغ عدد العاملين في البرنامج في العراق نحو ١٠٠٠ عامل.

أما العراق فقد إدعى أن المخربين اخترقوا الحدود ومن خلال الترهيب والتخويف دفعوا المواطنين إلى مغادرة العراق. اعلن العراق عفواً عاماً

ودعا العراقيين جميعاً إلى العودة.

سافر إريك سوي الممثل الشخصي للأمين العام وصدرالدين أغاخان إلى بغداد وعقدا محادثات مع المسؤولين العراقيين. كما قام ساداكو اوغاتا المفوض السامي للآجئين بزيارة المنطقة في مهمة منفصلة. وفي ١٨ نيسان وقع الممثل التنفيذي للامين العام مذكرة تفاهم مع بغداد سمحت بموجبها للأمم المتحدة أن تحل محل جهود الحلفاء في منطقة الملاذ الأمن في تقديم المساعدات الانسانية وبموجب بنود الاتفاقية يوافق العراق على التعاون مع الأمم المتحدة في أن يكون للمنظمة الدولية حضور في العراق حينما يكون ضرورياً ويسهِّل هذا الحضور من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل ذلك. ويتم ذلك من خلال اقامة مكاتب ومراكز الأمم المتحدة بالاتفاق مع العراق، سوف يعمل في كل مركز عاملون مدنيون تابعون للأمم المتحدة بالاضافة إلى العاملين في وكالات الأمم المتحدة وآخرين من منظمات غير حكومية مثل الصليب الاحمر والهلال الاحمر. وستكون هنالك خطوط للنقل ومحطات الترحيل على طول الطرق وكذلك تسهيلات لوجستية بالتعاون مع العراق لتزويد النساء والاطفال والمرضى العائدين إلى بيوتهم بالطعام والمأوى والرعاية الصحية الاساسية التي يحتاجونها على امتداد الطرق، وتقوم الأمم المتحدة بمرافقة هؤلاء كلما تطلب الأمر ذلك وسوف تتخذ الأمم المتحدة الاجراءات اللازمة وبالتعاون مع العراق لتوفير الموظفين ومواد الإغاثة في جميع المراكز وعلى الاخص تلك القريبة من الحدود مع البلدان المجاورة وقد تقوم الأمم المتحدة وبالتعاون والتنسيق مع العراق بنقل مواد الإغاثة عن طريق الجو وكذلك عن طريق البر من خلال دول الجوار العراقي. على العراق اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإيصال هذه المواد بسرعة وطريقة فعالة

إلى المحتاجين وجميع الموظفين العراقيين ويشمل ذلك العسكريين المُطالبون بتأمين المرور الآمن للمواد في كل انحاء العراق وعلى العراق منح العاملين حرية الوصول إلى أي جزء من العراق يحتاج إلى الإغاثة عن طريق الجو أو البر.

ونتيجة لذلك تم التوصل إلى اتفاقية إضافية في ٢٥ نيسان بخصوص إرسال الحراس الدوليين واضيفت على شكل ملحق إلى مذكرة التفاهم الأصلية المبرمة في ١٨ نيسان والغاية من هؤلاء الحراس الزرق هي تحسين أمن العمليات الانسانية ويكونوا شهوداً معنويين للموقف.

بالإضافة إلى المخيمات الانتقالية في سهل زاخو فان مراكز النقل ستقام على امتداد طرق المواصلات في المناطق الأخرى من العراق وحيثما تتطلب الحاجة إلى ذلك وسوف ينسب اعداد من الحراس الدوليين إلى مراكز النقل هذه ومكاتب الأمم المتحدة ومراكز الإغاثة الانسانية. إن عدد الحراس الدوليين هو قيد المراجعة ولكن يجب أن لا يتخطى هذا العدد ٥٠٠ حارس ولغرض تسهيل مهمتهم سيتم استيراد عدد من السيارات لهم وتتخذ الاجراءات اللازمة لتسهيل هبوط طائرات الأمم المتحدة المروحية في دهوك والموصل وزاخو لتسهيل حركة العاملين في البرنامج.

إن عدد الحراس الذين ينسبون إلى المناطق المختلفة سيتقرر من خلال التشاور مع السلطات الحكومية ولكن يجب أن لا يزيد العدد عن ١٥٠ حارس ولهم حرية الحركة بين نقاط الاستقبال الانسانية ومراكز النقل ومحطات الترحيل. يخول الحراس بحمل المسدسات التي تقوم السلطات العراقية بتوفيرها ولكن لا يفترض أن يكون جميع الحراس مسلحين بالمسدسات. وتقوم السلطات العراقية بتعيين ضابط ارتباط لتسهيل عمليات الأمم المتحدة وكذلك ضابط ارتباط في كل مركز وتقوم الحكومة

العراقية بتقديم كل التسهيلات اللازمة بما في ذلك أماكن لمكاتب المنظمة وورشات الصيانة والخرائط الضرورية.

التنفيذ

جرى المبدأ بتنفيذ عملية الأمم المتحدة الانسانية في شمال العراق في مايس ١٩٩١ ووصلت الذروة في حزيران. نقل الحلفاء برنامج المساعدة الذي أقاموه إلى الأمم المتحدة (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) في ٧ حزيران وعند منتصف تموز خرجت آخر قوة للحلفاء من المنطقة ولكن عملية المطرقة المشرعة المتمركزة في دياربكر شمال الحدود العراقية استمرت في تقديم غطاء جوي رادع ضد أي عدوان عراقي جديد.

اللاجئون والإعادة

إن الغاية الرئيسة من عمليات الأمم المتحدة هي دعم اللاجئين إلى حين عودتهم إلى بيوتهم، وعندما تمت المهمة هذه في شهر حزيران تحولت أنشطة الأمم المتحدة نحو تنفيذ المشاريع الصحية القصيرة الأمد ومشاريع الماء. وبالتنسيق والعمل مع وكالات الأمم المتحدة مثل مكتب الممثل التنفيذي وبرنامج الغذاء الدولي (WFP) ومنظمة الصحة الدولية (WHO) ومنظمة يونيسيف (UNICEF) ومنظمة الهجرة (IOM) ومنظمات غير حكومية أخرى استطاعت المفوضية العليا للاجئين وبنجاح جميع شمل العائلات، وفي تشرين الأول باشرت المنظمة ببرنامج اعداد المأوى للمحتاجين في دهوك واربيل والسليمانية وارسلت منظمة الصحة بعثات لتقييم الحاجات الصحية لنحو ١/٢ مليون كوردي هربوا إلى تركيا ونظمت هذه الفرق دورات تدريبية على امتداد المنطقة الحدودية في الاسعافات الأولية للكوادر الطبية المحلية وبعد أن تم ارسال اللاجئين إلى

بيوتهم واصبحت المخيمات التركية فارغة تحول الاهتمام إلى المناطق داخل العراق وفي ايران، وزودت المنظمة اللاجئين بأدوات الطبخ ومواد الغسيل والذين لا يملكون مأوى جرى تزويدهم بالخيام والبطانيات والأغطية البلاستيكية. ولتأمين مياه الشرب تم شراء المولدات والأنابيب والمضخات وتم نصبها في ٥٠ قرية على الأقل، كما هيأت ٨ ملايين كيس من الأملاح المهدرجة للمراكز الصحية وللمستشفيات في كل العراق للسيطرة على مرض الإسهال وزودت المستشفيات بالأدوية الاساسية. لقد تم توزيع ١٠٠٠ طن من المواد الطبية.

حرس الطوارىء الدوليّون

لقد كان دور حراس الأمم المتحدة مهماً في نقل عمليات الإغاثة في شمال العراق من التحالف إلى الأمم المتحدة. وفي تهيئة مناخ أمني هناك، وبحلول شهر تشرين الأول كان عدد الحراس المخولين الموجودين في موقع العمليات ٥٠٠ حارس يمثلون ٣٥ دولة. وهم يتألفون من المقر العام في بغداد وأربعة قطاعات في شمال وجنوب العراق وكل قاطع من هذه القطاعات ينقسم إلى قطاعات فرعية ولكل قاطع منها كادره على أُسس دواره. في المقر العام في بغداد يتمركز ١٠ حراس. في الشمال تمركز الحرس في السليمانية (كلار – سيد صادق – رانية) وفي اربيل ودهوك وزاخو والعمادية. انهم يقدمون الحماية إلى الكادر في كل أقسام البرنامج وإلى ممتلكات الأمم المتحدة ومخازنها ومكاتبها وبعد فترة إلى ١٥٠٠ شاحنة في قوافل مواد البناء للملاجىء، كان على الحراس رفع التقارير عن كل حادث قد يعكر صفو الأمن وعن مدى نجاعة وفاعلية البرنامج. وفي حالات عديدة ساعد الحرس على منع حدوث اصطدامات كانت ستسبب خسارة الأرواح.

التمويل

لقد كان موضوع التمويل مشكلة خطيرة لكثير من عمليات حفظ السلام. عمليات الأمم المتحدة في الكونغو بين ١٩٦٠ - ١٩٦٤ تسببت في إفلاس المنظمة الدولية وأدت إلى نشوء أزمة في المستحقات الواجبة الدفع في الأمم المتحدة. أصدرت الأمم المتحدة - منظمة الكوارث - ومنظمة الصليب الأحمر الدولية نداءات للتبرع. طلبت منظمة إغاثة الكوارث مبلغ ١٧٥ مليون دولار وطلبت منظمة الصليب الأحمر الدولية نداءً لجمع مبلغ ١١٢ مليون دولار على أساس التوقع بوجود ٤٠٠,٠٠٠ لاجىء. لم تحصل المنظمتان معاً إلا على ١٣٦ مليون دولار. وفي حزيران جرى شمول حراس الأمم المتحدة بالتمويل ليرتفع إجمالي المبلغ المطلوب إلى ٤٦٠,٣ مليون دولار وتلقت المنظمة بحلول تشرين الأول ٢٨٥,٦ مليون دولار فقط.

وفي آب أصدر مجلس الأمن قراره المرقم ٧٠٦ الذي سمح للعراق ببيع ما قيمته ١,٦ مليار دولار من نفطه على أن يذهب ٢/٣ المبلغ إلى عمليات الإغاثة داخل العراق، رفض صدام القرار باعتبار القرار مجحفاً بحق العراق. وفي كانون الثاني أعلن أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قدمت مساعدات انسانية تصل قيمتها إلى (٣٠٠) مليون دولار منذ آذار ١٩٩١، وفي ٨ كانون الثاني ١٩٩٢ طلبت المنظمة مبلغ ١٤٥ مليون دولار لتمويل العمليات حتى شهر حزيران، كان واضحاً أن المنظمة تعاني شحة في الأموال.

الاستمرار

في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩١ تم تمديد مهمة حفظ السلام الدولية في شمال العراق لستة أشهر أخرى من كانون الثاني إلى نهاية حزيران ١٩٩٢، إن مذكرة التفاهم هذه شكّلت إطاراً للعمل للأمم المتحدة وخاصة في مجال تجهيز الطعام والرعاية الصحية والملاجىء من خلال المراكز التي يعمل فيها عاملون أمميون. وساعدت المذكرة على الابقاء على ٥٠٠ مارس دولي يحمون الكادر الدولي وممتلكات الأمم المتحدة والعمليات وكذلك المساعدة على منع حدوث العنف بين الجيش العراقي والبشمركة الكورد. وفي نهاية ١٩٩١ إستقال صدرالدين آغا خان الممثل التنفيذي للأمم المتحدة. ومع عودة اللاجئين الناجحة لم تعد هناك ثمةُ حاجةٌ إلى المفوضية العليا للاّجئين وستقوم برامج الأمم المتحدة للتطوير (يونيسيف) بالعمل عوضاً عنها.

كانت هنالك مشاكل. في تشرين الأول ١٩٩١ تجدد القتال بين القوات العراقية والكورد أدى إلى تشريد الألاف من الناس والشتاء على الأبواب. الحصار العراقي على المنطقة الشمالية الكوردية تسبب في نقصان المواد الغذائية والتجهيزات الصحية وأتهمت بغداد عاملين في الأمم المتحدة بالتجسس وجمع المعلومات الاستخباراتية، رفض العراق طلباً للأمم المتحدة بفتح مركزين إنسانيين في كل من كركوك والناصرية رغم وجود ٢٥٠,٠٠٠ لاجىء متمركزين حول المدينتين. على كل حال وعلى الرغم من المشاكل استمرت جهود المنظمة بما فيها جهود الحراس على مستوى اوطأ رغم انتهاء فترة مذكرة التفاهم في حزيران ١٩٩٢ .

الخاتمة

إن عملية الأمم المتحدة للأمن الجماعي رغم النواقص والسلبيات التي رافقتها ضد العراق بعد غزوه للكويت في آب ١٩٩٠ أدت في نهاية المطاف إلى عملية أخرى غير كاملة ولكنها مفيدة هي عملية حفظ السلام لحماية الكورد من صدام حسين بعد فشل انتفاضتهم في آذار ١٩٩١، في الوقت الذي اثنى الكثيرون على فاعليتها وأهميتها فإنه من سخرية الأقدار أن المنظمة أُقحمت بدون رغبة منها في عملية حفظ السلام هذه لأن صدام المغلوب على أمره كان لا يزال قادراً على الانتصار على الكورد وبذلك يستطيع أن يدفعهم مرة أخرى إلى الجبال على الحدود التركية والايرانية.

إن استجابة الأمم المتحدة برهنت على أنها عملية حفظ سلام فريدة من نوعها كونها تأخذ جانب الكورد والحلفاء ضد العراق، كما أنها كانت المرة الأولى في تأريخ المنظمة تعلن الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٨ في ٥ نيسان ١٩٩١ أن قمع المدنيين يهدد السلم والأمن الدوليين، بكلمات أخرى يقرر المجلس احتمال نشوء ظروف تجبر فيها الحاجات الانسانية غير الاعتيادية المنظمة على التدخل في شؤون دولة ذات سيادة تحت بنود ميثاق الأمم المتحدة - الفصل السابع. إذا كان الأمر كذلك فان هذه حقاً سابقة مهمة، في السابق ما تفعله أية دولة إلى اقلياتها ما كان ليستحوذ على اهتمام الدول الأخرى. وعليه فان... عملية حفظ السلام في شمال العراق حملت معها مدلولات كبيرة بالنسبة للقانون الدولي والمنظمة. لعل النتيجة السريعة التي تمخضت عن جهود الحلفاء ومن بعدها جهود عملية حفظ السلام الدولية هي السرعة المذهلة التي عاد بها اللاجئون إلى بيوتهم.

في نيسان ومايس وفي ظروف مناخية قاسية هرب نحو ١,٥ مليون كوردي إلى ايران و ٤٥٠,٠٠٠ إلى الحدود التركية، وبنهاية آب عاد الجميع بإستثناء ١٢٤,٠٠٠ واستخدم معظمهم مراكز الإغاثة الانسانية والمحطات المتنقلة والطرق الزرقاء التي اشرفت عليها الأمم المتحدة وشجعهم على العودة وجود الحراس الدوليين والاستقرار والأمان اللذين وفرتهما المنظمة. إنه حقاً انجاز كبير إذا ما قورن بالوضع العادي للاّجئين الذين يقضون سنين في مخيمات بعيدة من مناطق سكناهم.

الفصل العاشر

الحكومة المنشقة

في النصف الأول من ١٩٩٢ بدأ كورد العراق بالتحرك سريعاً نحو اقامة حكومة في شمال العراق مستغلين حماية قوات المطرقة المشرعة للحلفاء المتمركزة في جنوب شرق تركيا وعملية حفظ السلام للأمم المتحدة التي جاء ذكرها في الفصل التاسع من الكتاب وكما قال عنها جلال الطالباني "إن عدوان صدام ضد الكويت خلق وضعاً في العراق قمنا باستغلاله وذلك بإقامة إدارة محلية حرة حيث لا تقبل أية دولة في المنطقة أن يقوم صدام بشن هجوم جديد ضد الكورد."

إن الحصار الاقتصادي الذي فرضه صدام على الكورد منذ ٢٣ تشرين الأول ١٩٩١ عندما سحب الادارة المدنية من المنطقة أدى إلى تقوية إدارة وعزيمة الكورد بدلاً من اضعافها سواءً أرغب الكورد أم لم يرغبوا.. فانهم اضطروا إلى إقامة حكومتهم المنشقة ودولتهم. في شباط وآذار ١٩٩٢ مثلاً سافر مسعود البارزاني إلى أوروبا ليبلغ الحكومات المختلفة حول موقف الكورد من الأحداث الجارية. في تركيا أجرى مباحثات مفيدة وايجابية مع الرئيس توركوت اوزال ورئيس الوزراء سليمان ديميريل ونائبه اردال اينونو ومع وزير الخارجية حكمت جتين ومسؤولين آخرين في وزارة الخارجية. تناول البحث في هذه المحادثات الوضع الاقتصادي والسياسي في شمال العراق والعلاقات الثنائية بين الجانبين. وبعد أيام ألتقى البارزاني في باريس مع بيرنارد كوشنيرالوزير

الفرنسي للشؤون الانسانية الذي أدان الحصار الاقتصادي العراقي على الكورد وبعد عدة أيام التقى بـ رولاند دوماس وزير الخارجية الفرنسي...

تعززت النزعة لخلق دولة كوردية منشقة بعد الحقائق الجديدة المكتشفة عن حملة الانفال والتي هي عملية رسمية للقتل الجماعي لحوالي ١٠٠,٠٠٠ كوردي مدني بريء من قبل الحكومة في شباط ١٩٨٨ وانتهت في أيلول من نفس العام.

مصطلح "الانفال" جاء ذكره في القرآن وهو عنوان السورة الثامنة ويعني غنائم المعركة، ويعتقد المسلمون أن الله أنزل الوحي على رسوله محمد لشرح التعاليم المتعلقة بغنائم المعركة، وباطلاق اسم الانفال على العملية ارادت بغداد اعطاء تبرير لقتل الكورد.

إن الوثائق الحكومية السرية التي استولي عليها الكورد في انتفاضة ١٩٩١ كشفت الكثير عن عمليات الانفال والقرى المدمرة والغازات السامة وفرق الموت والمقابر الجماعية وبسبب الأوضاع التي لا تزال غير مستقرة في الشمال فان... المراسلات والأضابير والوثائق وأشياء أخرى تخص حملة الانفال لم تحلل بشكل جيد وكل حزب من أحزاب الجبهة يحتفظ بقسم من هذه الوثائق.

وطبقاً لما ورد في بعض من هذه الوثائق التي تبلغ أوزانها أطناناً أن الكوردي كان يعتقل لإنتمائه إلى أحد الأحزاب أو إذا سمعه أحد المخبرين السريين أو وشى به أحد بأنه ذكر صدام أو النظام بسوء.

إن قوائم بأسماء القرى المزالة وجدت محررة باليد ومؤشر على سكانها على انهم مفقودون وهم على الأرجح أموات دفنوا في مقابر جماعية جنوب العراق، إحدى هذه الوثائق ذكرت أن ٢,٥٣٢ شخصاً جرى اعتقالهم وأن ١٨٦٩ عائلة ارسلت إلى أحد المعسكرات. وجرى

شرح مصير مثل هؤلاء على لسان علي حسن المجيد ابن عم صدام باللهجة العامية التكريتية "اهتموا بهم" التي تعني دفنهم في قبر جماعي.

الانتخابات

في وقت مبكر من عام ١٩٩٢ جاء في أحد التقارير حول الوضع في شمال العراق أن بقايا الإدارة المدنية في هذه المنطقة مشلولة بالمرة لعدم وجود تمويل من بغداد وتوجيه من أية سلطة كوردية مركزية، اللصوص و الرعاع ينهبون مخازن المواد الغذائية ويسرقون السيارات والموظفون والمسؤولون المتفسخون يأخذون أي شيء ويعبرون به الحدود إلى ايران ويبيعونه هناك. وقادة الميليشيات يديرون مناطقهم وكأنها اقطاعيات مسجلة بأسمائهم. لكل عضو من أعضاء الجبهة حق استخدام "الفيتو" وبذلك لم تتخذ إلاّ قرارات قليلة تافهة واعترف البارزاني أن بعض القادة الحزبيين المحليين أساؤوا استخدام نفوذهم ومراكزهم، علينا تنظيف صفوفنا وعملية الادارة هي مشلولة. أما الدكتور محمود باجلان الطبيب الجراح فقد وصف الموقف "بأنه لا يطاق وليس عند الناس ما يأكلونه والبعض مستعد أن يقتل ويسلب من أجل المال أو الغذاء." أما الدكتور محمد نوري مدير مستشفى السليمانية فقال أن الفوضى قد عمّ كل مرافق الحياة. المستشفيات نهبت ومعامل السكاير معطلة لقيام أحد قادة الأحزاب بسرقة فلترات السكاير وبيعها في ايران، وعندما تم التبليغ عن السارق رفض مسؤول في PUK اتخاذ أي اجراء ضد السارق وعلل السبب بأن الانتخابات هي على الأبواب والحزب يحتاج إلى أمثال هذا الرجل لحشد أصوات جماعته!

من أجل حل هذه المشاكل اقترح البارزاني إجراء انتخابات للمجلس

التشريعي ورئيس أعلى لكوردستان وقال أن هنالك أزمة داخل الجبهة الكوردستانية تتعلق بكيفية اتخاذ القرارات. من أجل أن يكون هنالك مركز لاتخاذ القرار ولكي يتمتع هذا المركز بالشرعية تقرر إجراء الانتخابات لتقرير أي حزب أو أحزاب تتمتع بثقة الجماهير. أما الطالباني فقد أمل أن تتمخض عن هذه الانتخابات مؤسسة ذات صبغة شرعية ودستورية متمثلة في مجلس يمثل الشعب الكوردي وتتخذ القرارات السياسية في كوردستان. أما فؤاد كمال مسؤول العلاقات الخارجية في PUK فقال أن الحل الوحيد للوضع في كوردستان يأتي من خلال إجراء انتخابات، البرلمان الكوردي المرتقب سيشكل الإدارة المدنية ويتصرف الكورد كحكومة في الشمال ومع أن البارزاني والطالباني نفيا وجود خلافات عميقة بينهما فانه كان واضحاً بأن الانتخابات في استطاعتها إعطاء الكورد مستقبلاً مختلفاً، وطالما أن البارزاني يشك في بقاء القوات الغربية طويلاً فانه فضل نوعاً من الحكم الذاتي بالاتفاق مع بغداد وقال إن أي شيء أكثر راديكالية وتطرفاً لن يحظى بتأييد جيران الكورد الذين يخشون قيام دولة كوردية. أما الطالباني فقد فضل تقرير المصير في عراق ديمقراطي يمنح الكورد شيئاً أكبر من الحكم الذاتي البسيط الذي يريده البارزاني وإن أي مفاوضات مع بغداد يجب أن تكون بإشراف من الأمم المتحدة. ولغرض تهدئة روع الجيران أكد الرجلان انهما لا يسعيان إلى الاستقلال.

بعد الاعلان عنها في كانون الثاني ١٩٩٢ حيث عين الثالث من نيسان موعداً لاجرائها أُجلت الانتخابات إلى ٣٠ نيسان وبعد ذلك أجلت ثانية لتكون في ١٧ مايس لأسباب قيل انها فنية تتعلق بنوع النظام الانتخابي ومواقع مراكز الانتخاب. اخيراً وللمرة الثالثة أجلت لمدة ٤٨ ساعة بسبب

الخلاف على نوع الحبر الذي سيستعمل على السبابة لمنع الأدلاّء بالتصويت مرتين من قبل الناخب الواحد.

الآليات

ومع أنه فضل نظام الدوائر الانتخابية لافساح المجال أمام المستقلين وافق البارزاني في النهاية على التمثيل النسبي نزولاً عند رغبة الأعضاء الآخرين في الجبهة، وتقرر أن يكون للمجلس ١٠٥ أعضاءً، واحدٌ يمثل كل ٣٠,٠٠٠ ناخب ولكسب مقعد في المجلس يجب الحصول على ٧٪ من الأصوات وهذا شرط من شأنه إخراج الجميع من حلبة التنافس ماعدا KDP وPUK. وفي نفس يوم الانتخابات التشريعية يجري انتخاب رئيس كوردستان لكل من يحصل على نسبة ٥١٪ أو أكثر من مجموع أصوات الناخبين.

بلغ عدد الناخبين ١,١ مليون شخص. المرشحون يجب أن يكونوا من مواطني كوردستان الساكنين فعلاً فيها ويبلغ من العمر على الأقل ٣٠ عاماً ويتمتع بصحة عقلية وبدنية جيدة ويحسن القراءة والكتابة. وأن لا يكون قد حكم عليه بجريمة أخلاقية أو الفساد والسرقة أو بجرائم ارتكبت من قبل بغداد أو خطط لها من قبلها. كان البارزاني والطالباني المرشحين الرئيسين لتولي رئاسة الأقليم وكان هنالك مرشحان آخران أيضاً.

اشترك ٧ من أصل ٨ من أعضاء الجبهة في الانتخابات حيث أتحد حزبا رسول مامند ومحمود عثمان قبيل الانتخابات وجرى ترتيب أسماء الأحزاب في القوائم الانتخابية حسب الحروف الأبجدية وتبعاً للون معين. ١- الأصفر يمثل KDP و٢- الأزرق يمثل الباسوك والاشتراكي و٣-

الأسود والأزرق يمثل حزب الشعب و٤- الأبيض مع نجمة لحزب كادحي كوردستان و٥- الأحمر للحزب الشيوعي فرع كوردستان و٦- اللون النيلي للحركة الآشورية الديمقراطية و٧- الأخضر لـ PUK ويبدو أن احزاباً اسلامية اشتركت هي الأخرى في الانتخابات ومن جهة أخرى قرر الحزب التركماني عدم المشاركة في الانتخابات لأن اشتراكه فيها يمثل اعترافاً منه بحكومة منشقة وربما تثير هذه المشاركة غضب بغداد ضد التركمان الذين يتمركزون في كركوك التي هي تحت سيطرة بغداد. وقال مظفر أرسلان رئيس الحزب أن التركمان لن يشتركوا في انتخابات تعرض وحدة العراق للخطر. وبما أن هذا الحزب يقيم مقراته في انقرة فمن المحتمل أنه كان يعبر عن وجهة نظر الحكومة التركية، كما أن PkK هو الآخر لم يشترك في الانتخابات والظاهر أن الجبهة الكوردستانية تعمدت إقصاءه كي لا يثير اشتراكه غضب الجارة تركيا.

عشية يوم الانتخابات وقع قادة الجبهة ميثاق شرف كوردي يقضي بعدم السماح لأي شخص أو جهة بتعكير صفو جو الانتخابات وتجنب القيام بأي عمل يسيء إلى شرعية ونزاهة الانتخابات وعبر الجميع عن احترامهم لنتيجة الانتخابات والقرارات التي ستصدر عن المجلس.

النتائج

رغم هذه التأكيدات التي تنم عن حسن النية كانت هنالك اتهامات بحدوث تزوير في الأصوات. الأحزاب الصغيرة لم تستطع الحصول على نسبة ٧٪ الضرورية لدخول المجلس وإثارت اعتراضات عديدة حول قيام الكثيرين بالتصويت مرتين واستخدام هويات مزورة. كما أن الحبر المحلي الذي استخدم لتأشير الناخب كان سهل الإزالة باستعمال

حامض بطاريات السيارات، وفي أحد المراكز منع المئات من الدخول، وصرح الدكتور محمود عثمان بأن الغش والتزوير بلغا درجة بحيث إذا أراد الواحد أن يتحقق فعليه التحقيق في كل مكان وفي كل شيء.

ومن جهة أخرى وصف ميدو كروفت من جمعية إصلاح الانتخابات التي تتخذ من لندن مقراً لها الانتخابات بأنها كانت حرة ونزيهة وقال أن مجموعته المؤلفة من ٤٦ عضواً راقبت ١٤١ مركزاً انتخاباً من أصل ١٧٦ مركزاً ولم تجد أي دليل ملموس على التزوير من شأنه التأثير على نتائج الانتخابات، ومع أن الاعلان عن النتائج تأخر لحين حل المشاكل المتبقية فان الأحزاب الصغيرة رضخت للأمر الواقع ورضيت بنتائج الانتخابات.

في انتخاب أعضاء البرلمان حصل KDP على ٥٠,٢٢٪ من الأصوات وحصل PUK على ٤٩,٧٨٪، ويبدو أن هذين الرقمين مثلا التوزيع بعد حذف أصوات الأحزاب التي لم تحصل على ٧٪، ومع أن هذه الأحزاب منحت مقاعداً ولكنها رفضت أن تأخذها. وبعد محادثات ونقاشات طويلة قررت الجبهة اعطاء ٥٠ مقعداً لكل من KDP و PUK واعطاء المقاعد الخمسة الباقية إلى المسيحين وتكون حصة الحركة الآشورية منها أربعة مقاعد وكجزء من الحل تقرر أن يكون رئيس المجلس من KDP ونائبه من PUK ويكون مقابل ذلك رئيس المجلس التنفيذي من PUK ونائبه من KDP. وجاء في أحد التقارير أن انتخابات جديدة ستجرى في تشرين الأول ولكن ذلك لم يحدث.

وفي التصويت على رئاسة الأقليم حصل البارزاني على ٤٦٦,٨١٩ صوتاً وحصل الطالباني على ٤٤١,٥٧ صوتاً وحصل المرشحان الآخران على أقل من ٤٠,٠٠٠ صوتاً، فاز البارزاني على الطالباني

بشكل كبير في دهوك وبفارق جداً ضئيل في أربيل، أما الطالباني فقد فاز بشكل واضح في السليمانية. وبما أن البارزاني لم يحصل على نسبة ٥١٪ تطلب إجراء جولة ثانية من التصويت لانتخاب الرئيس. ولكن لأسباب عملية لم يكن ذلك ممكناً. النتيجة كانت مخيّبة للبارزاني الذي كان يصر على هذه الانتخابات بينما كان الطالباني متردداً في ذلك. وبعد التوصل إلى تسوية أعلن كل من الطالباني والبارزاني أن الانتخابات كانت نصراً كبيراً للجميع وفي مقابلة صحفية أُجريت معه قال الطالباني بأن الجميع كانوا غير راضين عن النتائج وحزبه PUK كان يأمل في الحصول على ٥٥, ٦٠٪ من الأصوات وأن KDP كان يراهن على ٧٠٪ من الأصوات وأن الأحزاب الصغيرة كانت تأمل في نتائج أفضل، وقال الطالباني بأن الانتخابات برهنت على أن الشعب الكوردي جدير بالحرية والديمقراطية وفي إجراء انتخابات رغم قلة التجربة لديه في هذا المضمار وأنه جدير بالحكم الذاتي في حدود العراق الديمقراطي وقادر على إدارة شؤونه. ورغم وجود الخلافات والاعتراضات فان الجميع قبل بالنتيجة وإن كان مع بعض التردد وذلك حفاظاً على وحدة الصف الكوردي ولإظهار الكورد بمظهر الشعوب المتمدنة أمام العالم.

أما البارزاني فقد صرح بأن الانتخابات كانت ايجابية وخطوة كبيرة للكورد واعترف بوجود مشاكل تكنيكية لأنها كانت التجربة الأولى وقال بأنهم سيتغلبون عليها في الانتخابات المقبلة.

ومع أن بغداد نددت بالانتخابات كونها خيانة ترتكب ضد العراق ووحدته فان البارزاني صرح أن ليس من أهداف الكورد إقامة دولة مستقلة وشاركه في هذا الرأي الطالباني حيث قال أن الكورد لا يريدون

الانفصال عن العراق. انهم يريدون عراقاً ديمقراطياً.

وبعد عودته من جولته إلى تركيا وأوروبا في شباط وآذار ١٩٩٢ أوضح البارزاني إن الوضع العالمي اليوم لا يسمح بإحداث تغييرات في الحدود الاقليمية ولا يحتمل التقسيم ولذلك فعلى الكورد عدم السباحة عكس التيار العالمي، على القادة الكورد التصرف بروية وحكمة وعلى الجميع أن يتذكروا بأن هنالك فجوة بين أمانينا وحقوقنا من جهة وبين ما نستطيع تحقيقه من جهة أخرى.

الحكومة الفتية

رغم كلمات البارزاني والطالباني فانه كان واضحاً أن الكورد يفضلون دولة مستقلة وانهم سيعلنون عنها عندما يكون الوقت مناسباً. وفي زيارة له إلى كوردستان العراق بعد انتخابات شهر مايس عن طريق معبر الخابور لاحظ أحد المراسلين الأتراك أنه لحظة تخطيه الحدود إلى العراق واجهته لافتة ترحب بالزائر في كوردستان مكتوبة بكلمات انكليزية ثلاث "Welcome to Kuridstan"، وعندما واصل المراسل رحلته إلى مقر PUK في شقلاوة واجهته لافتة ترحب بالزائر في كوردستان المحررة "Welcome to Liberated Kurdistan"، وبعد أشهر قام نفس المراسل بزيارة نفس المواقع فلم يعثر على أثر لمثل هذه الشعارات. وعندما سئل الدكتور كمال فؤاد إن كانت كوردستان متجهة نحو الاستقلال قال: لم لا؟ ولكنه استدرك الموقف فقال إن الكورد ليس لديهم هذا الهدف الآن.

وقبل أن يغادر هذا المراسل كوردستان اطلع على خارطة تمثل ٢/٣ كوردستان التي هي تحت سيطرة الجبهة، أعد هذه الخارطة نائب عن السليمانية هو عمر سيد علي وضمت دهوك وزاخو واربيل والسليمانية ولم تكن تحوي كركوك والموصل.

وفي أواخر نيسان ١٩٩٢ ذكر أحد التقارير أن الكورد باشروا بتصدير النفط عن طريق الشاحنات إلى تركيا وأسسوا شركة للنفط سميت "نفط الكورد" وانهم يحاولون الحصول على موافقة الأمم المتحدة بذلك، كان يتم تصدير نحو ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ برميل عبر الحدود لقاء المواد الغذائية ونفط مكرر، وعلى الرغم من الخلافات فان الجبهة الكوردستانية اتفقت على تسوية ذلك بمراقبة العمليات النفطية لضمان الصادرات النفطية التي ستنفع جميع الكورد وليست المنطقة أو المناطق الموالية لحزب معين واحد.

وفي بيان لوزارة الخارجية الامريكية حول نجاح الكورد في التمويل قالت الوزارة أن الكورد كسبوا ما يكفي لدفع بعض الرواتب وإدارة بعض الخدمات الاجتماعية، وعند منتصف شهر مايس كانت حركة التجارة عبر الحدود بين تركيا وكورد العراق قد سجلت طفرة كبيرة. كان على السواق الاتراك دفع مبالغ نقدية إلى موظفي الكمارك. ويحصل الكورد على بضاعة رخيصة.

في إحدى جلساته الأولى ناقش البرلمان الكوردستاني الشؤون المالية والاقتصاد وكذلك إعادة تشغيل بعض المعامل والورشات في المنطقة. تم تخصيص مبلغ ٥ ملايين دينار لرواتب المعلمين والموظفين وتم جمع ٣ ملايين من هذا المبلغ من كمارك دهوك و٢ مليون من كمارك رواندز ورانية.

جاءت هذه القرارات بعد الجلسة الأولى للمجلس التي عقدت في ٤ حزيران ١٩٩٢، وبحضور البارزاني والطالباني ردد أعضاء البرلمان القسم الدستوري والولاء لشعب كوردستان وأرضه وتم انتخاب جوهر نامق رئيساً للمجلس ومحمد توفيق رحيم نائباً له.

وفي ٤ تموز استكملت الترتيبات لإقامة حكومة منشقة حيث أعلن الدكتور فؤاد معصوم رئيس مجلس الوزراء اسماء الوزراء ووزاراتهم وشمل ذلك: ١- أمين مولود وزيراً للصناعة والكهرباء و٢- شيركو بيكس وزيراً للثقافة والاعلام و٣- محمود توفيق رحيم وزيراً للمساعدات الانسانية والتعاون و٤- الدكتور صلاح الدين حديد وزيراً للمال والاقتصاد و٥- قادر عزيز محمود أمين وزيراً للزراعة والري و٦- كاتيا سليمان وزيرة للبلديات والسياحة و٧- كمال شاكر وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية و٨- اللواء كمال مفتي وزيراً للشؤون العسكرية والبشمركة و٩- مأمون البريفكاني وزيراً للاعمار والتطوير و١٠- محمد ملاّ عبدالقادر وزيراً للاوقاف و١١- الدكتور ناصح عبدالغفور وزيراً للتعليم و١٢- يونادم يوسف كنا وزيراً للاشغال والاسكان و١٣- الدكتور روژ شاويس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية وكالة و١٤- الدكتور ادريس هادي وزيراً للنقل والمواصلات وبقيت وزارة العدل شاغرة لحين إصدار قرار آخر.

تشكلت الوزارة من أعضاء من KDP وPUK ومن مسيحي واحد ولم يكن هنالك وزير للاحزاب الثلاثة التي اتحدت مؤخراً وهي حزب الشعب والاشتراكي والباسوك والتي سميت المجتمع الجديد "حزب الوحدة الكوردستاني" لأن الحزب طلب وزارة من الوزارات الرئيسة الثلاث وهي الداخلية والبشمركة والمساعدات الانسانية والتعاون وطلب الحزب أيضاً منصب المحافظ لإحدى المحافظات الثلاث وعدداً من القائمقامين ومدراء النواحي. على كل حال كانت الحكومة متأكدة من تأييد الشعب الكوردي لها طالما انها فعالة ومؤثرة. وفي زهو وافتخار اعلنت الحكومة الجديدة أن تحرير جزء من كوردستان يعتبر حدثاً قومياً

يستحق الاحتفاء به لأجيال كثيرة قادمة.

وفي ١٦ حزيران ١٩٩٢ انعقد مؤتمر المعارضة العراقية في فينا وحضره نحو ٢٠٠ مندوب يمثلون أكثر من ٤٠ مجموعة بما فيها الجماعات الكوردية ولكن مجموعات مهمة مثل المجلس الاسلامي الأعلى للثورة في العراق وحزب الدعوة لم تحضر هذا المؤتمر.

اغاظ الكورد عدداً من هذه المجموعات بمطالبتهم بحقوقهم في تقرير المصير. جواد المالكي رئيس أول مؤتمر في بيروت وأحد قادة حزب الدعوة والذي لم يحضر المؤتمر رفض هذا المطلب الكوردي على أساس أنه خطوة في اتجاه الانفصال وأيده كثيرون من الذين حضروا المؤتمر.

وعندما اقترحت الجبهة الكوردستانية جعل المنطقة التي تسيطر عليها مقراً للحكومة المؤقتة العراقية أدان عدد من الشخصيات من المعارضة العراقية هذا الغرور عندما ربط الكورد المقترح بضمانات دستورية من أن القوة لن تستخدم تحت أي ظرف من الظروف ضد الكورد، أما الطالباني الذي انتخب رئيساً لأهم لجنة من لجان المؤتمر وهي السياسية فقد طالب المؤتمر أن يدعم طلب الجبهة الكوردستانية بأن تحصل على قسم من أموال العراق المجمدة. كان واضحاً تماماً أن الكورد يطورون حكومة منشقة ودولة في المنطقة التي يسيطرون عليها في شمال العراق.

الفصل الحادي عشر

العامل التركي

منذ تأسيسها في العشرينيات من القرن العشرين اعتبرت الجمهورية التركية الشعور القومي الكوردي تهديداً خطيراً بل وقاتلاً لوحدة الجمهورية. أرسى هذا المبدأ مؤسس الجمهورية مصطفى كمال. وفي إشارة إلى الثورات الكوردية في العشرينيات قال عصمت إينونو خليفة أتاتورك "الشعب التركي وحده له حق المطالبة بالحقوق القومية في تركيا. ليس لأي عنصر آخر مثل هذا الحق."

إن جمهورية تركيا الحديثة تأسست بعد كفاح مرير ضد الغزاة اليونانيين في غرب البلاد وكفاح لا يقل خطورة ضد الارمن في الشرق وبعد النصر الدبلوماسي الباهر في لوزان حيث اعترف الحلفاء المنتصرون بالوضع الجديد. بما أنها نمت وتغذت على الايدولوجية الكمالية فان السلطات التركية حاولت القضاء على كل أثر يوحي بوجود قومية كوردية في تركيا.

استخدمت السلطات وسائل متنوعة لتحقيق هذا الهدف. في بعض الحالات قدمت تبريرات سخيفة وكاذبة للدفاع عما قامت به. بدأوا بتعليم الترك والكورد على أنهم ينحدرون من العنصر التركي وأن الكورد إنما نسوا لغتهم الأصلية لعزلتهم بين الجبال. إن مصطلح "ترك الجبال" الذي أطلق على الكورد هو مثل على تلك الوسائل المستخدمة لصهر الكورد.

الغاية منها هي تحويل الكورد سياسياً وثقافياً واجتماعياً إلى ترك، اصبحت اللغة الكوردية محظورة في التخاطب والنشر وجرى تعزيز هذا الخطر في ١٩٨٣ بالقانون المرقم ٢٩٣٢ .

في السبعينيات من القرن العشرين قضى الباحث الاجتماعي التركي الدكتور اسماعيل بيشكجي عشر سنوات في السجن لكتاباته عن الكورد ومعاناتهم وكيف أنهم يشكلون مجموعة عرقية مختلفة عن القومية التركية.

إن رد الفعل الذي أبداه الكثيرون من الاتراك تجاه مقترح اوزال المتواضع يوضح كيف أن كلمة "كورد" بقيت مجرد حروف أربعة، سليمان ديميريل الذي اعيد انتخابه رئيساً للوزراء في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩١ أعلن أن فتح ملف المسألة الكوردية سيؤدي إلى تمزيق بلاد يعيش فيها أكثر من ٢٦ مجموعة عرقية. لهذا فان التعامل مع المسألة الكوردية هو لعب بالنار وقال أنه في الوقت الذي يبدأ فيه النقاش حول المسألة الكوردية يخلق المناخ للفرقة والانقسام بين المواطنين، الناس من الاعراق الأخرى سيطالبون بحقوق مشابهة لحقوق الكورد. إن مثل هذا التحرك... ما هو إلاّ محاولة لتقسيم البلاد وكل من يحاول نسف وحدة البلاد يكون متورطاً في الخيانة.

وفي اجابته على سؤال إن كان مقترح اوزال سيسمح بعمل أشرطة تسجيل وطبع كتب بالكوردية رد وزير العدل اولتان قائلاً أية لغة هذه؟ وقال أنه لا يعرف بوجود مثل هذه اللغة في تركيا، إن منح حقوق لغوية اليوم سيؤدي إلى المطالبة بالاستقلال غداً وشرح الموضوع رئيس لجنة العدالة في البرلمان على النحو الآت: إذا بقيت كلمة "اللغة" في مسودة القانون يكون اعترفنا أن الكورد شعب. وإذا تمكنوا من تمرير الكلمة

فاننا سنجد غداً مقاهياً تُغنى فيها الأغاني الفلكلورية الكوردية وصالات للسينما تُعرض فيها افلام كوردية وأماكن يتحدثون فيها علناً بالكوردية، إذا كان هذا كله لا يعني الانفصال فأي شيء آخر يعني ذلك؟

بما أن اوزال درس واشتغل في الولايات المتحدة في فترتين منفصلتين من حياته المهنية فمن المحتمل أنه تأثر بالمفاهيم الغربية لحقوق الناس وبالتعددية السياسية، على كل حال استمر في تطبيق السياسة التقليدية لتركيا حيال الكورد. وفي أيلول ١٩٨٩ وعندما كان رئيساً للوزراء ألمح اوزال في جوابه المبطن على سؤال حول وجود الأقلية الكوردية في تركيا قائلاً: إذا كانت الدولة قد ارتكبت أخطاءً في السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية وفي فترة حكم الحزب الواحد فمن الضروري الاعتراف بذلك.

وفي نيسان ١٩٩٠ أعطى اوزال تلميحات حول سياسة جديدة تجاه الكورد في اجتماع لاتحاد الصناعيين ورجال الأعمال. في هذا الوقت كشف اوزال أن الحكومة بصدد البحث عن أسلوب جديد لحل المسألة الكوردية بعيداً عن الأساليب البوليسية القمعية. وفي نفس الوقت صرح اوجلان زعيم PKK إلى الصحفيين بأنه على استعداد لوقف اطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات وأنه سيمتنع عن العنف إذا تخلت تركيا عن سياستها في قمع الكورد وقال أن فصل المنطقة الكوردية عن تركيا أمر غير وارد وأن الشعب الكوردي بحاجة إلى تركيا ولا يستطيع الانفصال عنها لمدة ٤٠ سنة على الأقل، هذا التصريح من اوجلان يستحق الدراسة.

في صيف ١٩٩٠ أصدر الحزب المعارض الرئيس في تركيا وهو الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي (SDPP) تقريراً مفصلاً حول سياسة الدولة... تجاه المسألة الكوردية وهو شيء لم يفعله أي حزب آخر من

قبل. وصف الحزب الحظر على اللغة الكوردية بأنه اجراء بدائي ومتخلف ودعا إلى الغاء كل التقييدات على اللغة الأم من حيث التكلم بها وتعلمها واستخدامها في الحياة اليومية وفي الأنشطة الثقافية المختلفة. كما دعا الحزب إلى انشاء مراكز ابحاث تتولى البحث في الثقافات واللغات المختلفة.

ولكن وبعد لقاء اوزال بقادة ثلاثة من الأحزاب في البرلمان أصدرت الحكومة في ٩ نيسان ١٩٩٠ مرسوماً تحت رقم ٤١٣ يمنح الحاكم المحلي للمناطق الكوردية صلاحية مراقبة الصحافة ونفي الاشخاص الذين يرى فيهم خطراً على النظام والقانون وحظر ومصادرة المطبوعات التي قد لا تتفق مع نهج الدولة في جنوب شرق البلاد.

إن حرب الخليج في ١٩٩١ عملت كمحرك للتفكير من قبل اوزال وكمحفز لمبادرات أخرى من قبل رئيس الوزراء ديميريل، وفجأة بدأت أنظار العالم تتجه صوب الحدود التركية وأصبحت تركيا حليفة مهمة جداً في التحالف الذي انشأته الولايات المتحدة، والأكثر من هذا أن هزيمة العراق باتت تهدد أمن وسلامة تركيا لأن قيام كيان كوردي في شمال العراق يمكن له أن يفعل فعل المغناطيس بالنسبة لأكراد تركيا المتململين أصلاً، إن المشاكل الكوردية في كل من العراق وتركيا والتي كانت منعزلة الواحدة عن الأخرى اصبحت اليوم متداخلة جزئياً بسبب افرازات الحرب.

ومع أن اوزال اوضح بشكل لا لبس فيه ولا غموض من أنه لن يقبل بدولة كوردية في شمال العراق فانه كان متصفاً ببعد النظر عندما بدأ بدراسة رد أكثر عقلانية وروية من مجرد الوقوف بشكل سلبي حيال المشكلة، وبعد تحليل سياسة بلاده في الماضي بخصوص الكورد أعلن

الرئيس التركي أنه جرى في السابق تبني سياسة قمعية من أجل صهرهم (الكورد) وكان ذلك خطأً. إذا تمكنت تركيا من حل مشكلة أكرادها فان كورد العراق سيرون في تركيا حامية لهم وليست عدوة، ولتحقيق ذلك تحرك اوزال في اتجاهات ثلاثة، قدم مسودة قانون اللغة والتقى بممثلين عن كورد العراق وأصدر عفواً عاماً شمل عدداً من الكورد مثل مدير بلدية دياربكر السابق مهدي زانا.

قانون اللغة

بعد الغاء القانون ٢٩٣٢ اصبح استخدام اللغة الكوردية قانونياً ولكن بشكل محدود حيث أصبح بالإمكان استخدامها. في الحياة اليومية والأغاني الفلكلورية، أما استعمالها في الدوائر الحكومية والنشر والطبع والتعليم فقد بقي جريمة يحاسب عليها الكوردي. وعندما سُئل اوزال عن الوقت الذي سيسمح فيه باستعمال اللغة الكوردية في الجرائد واشرطة التسجيل وفي الاذاعة والمدارس قال اوزال أنه يمكن في المستقبل استعمال اللغة الكوردية ولكن لكل شيء أوانه، وفي نفس الوقت صرح نائب رئيس "حزب الأم" الحاكم بأن اطلاق حريات اكثر يعتمد على التطورات التي تحدث في البلاد.

رغم ابعادها المحدودة فان مبادرة اوزال أحدثت تأثيراً في البلاد وفي الغرب. كان السياسيون الترك حذرين في قبولها. وحتى الرئيس السابق كنعان ايفرين الذي قاد الانقلاب العسكري وكان مهندس القوانين التي تمنع استعمال اللغة الكوردية وخاصة القانون ٢٩٣٢ أعرب عن تأييده المتحفظ للمبادرة الاوزالية عندما قال بأنها خطوة ايجابية طالما أنها لا تدخل المدارس ولا تظهر على اللافتات في المظاهرات وإنه مسرور أن

يرى أن الحكومة في نهاية الأمر قبلت بسياسة هي من بنات أفكاره.

كانت هنالك معارضة للمبادرة حيث كانت الاحزاب منقسمة في اتجاهات ثلاثة! كان هنالك الذين اعتقدوا أن القانون عديم الجدوى طالما أنه لم يأت بتغيير كبير في المجال التطبيقي. وكان هنالك الفصيل القومي الذي اعتقد أن بوسع القانون أن يحفز على مطالب أخرى فهم لذلك يعارضونه. أما الفصيل الثالث فهم الذين وجدوا فيه خطوة حذرة إلى الأمام. من بين المجموعة الأولى كان هنالك أعضاء في البرلمان من المناطق الجنوبية الشرقية التي يسكنها غالبية كوردية. أراد هؤلاء للكوردية... أن تستخدم في الاجتماعات العامة وفي الفنون والنشر ودوائر الدولة وفي التعليم واقترح أحدهم جعل الكوردية اللغة الثانية في البلاد.

أما نورالدين يلماز النائب عن ماردين فقد خاطب الترك قائلاً "أنتم الاتراك لستم من أناضول، قدمتم اليها من أسيا الوسطى. بالإضافة اليكم هنالك ٢٠ مليون كوردي يعيشون على هذه الأرض." أغضب خطابه البرلمانيين المنتمين إلى الجناح اليميني وحدثت إهانات وشتائم داخل البرلمان. وصرخ البرلماني اليميني مصطفى تاسار في وجه يلماز ووصفه بالانفصالي ولكن يلماز استمر في خطابه وقال أن الكوردية يجب أن تدرس في جميع المدارس وأن ٨٠٪ من الذين قتلوا في غاليپولي في الحرب الأولى كانوا كورداً. وعندما انتهى يلماز من القاء كلمته دوت القاعة بصيحات النواب اليمينين من أمثال حسن جلال وبهلفانلي وغيرهما الذين بدأوا بالضرب على المقاعد احتجاجاً على كلمة يلماز.

أما ردة فعل الصحافة فقد كانت بشكل عام حذرة تجاه المبادرة الاوزالية، محمد علي بيراند الصحفي البارز قال عنها أن من شأنها

تحسين صورة تركيا في الغرب. وقال اوزكوك من "الحريات" أن مبادرة اوزال هي نتيجة ايجابية للحرب. وقال صحفي آخر من نفس الجريدة هو اوكتي أن على الترك الاعتراف بمبادرة اوزال التي ازالت الحظر المشين على الكوردية. وقال مام جو من صحيفة "الحريات" أن هنالك قوانين أخرى فيما يخص الدعاية الانفصالية ويمكن أن تستخدم ضد الكورد. وأعاد جو إلى الاذهان كيف أن قانون الاحزاب لا يزال يمنع ذكر وجود أقليات عرقية في البلاد، أماطه اكيول من صحيفة "الترجمان" وعضو سابق في حزب البرسلان "Alparslan" اليميني المتطرف فقد تساءل إن كانت اللغة الكوردية ستكون عاملاً في إغناء الثقافة في تركيا أو أن الكوردية المسيّسة ستتحول إلى سلاح يمهد الطريق إلى الانقسام والانفصال.

أما في الجهة الأخرى من المشهد الايدولوجي فقد رد الباحث الاجتماعي اسماعيل بيشكجي قائلاً إن المخططات المرسومة للشرق الأوسط والتي لا تأخذ المطالب السياسية والوجود القومي للكورد في البلاد بنظر الاعتبار هي فاشلة.

أما سيراف الدين الذي هو وزير سابق وعضو برلمان والكاتب موسى عنتر والمغني الشعبي رحيم سالتوك فإنهم جميعاً وصفوا مبادرة اوزال بأنها ناقصة وغير كافية وقالوا "إذا كانت المشكلة تكمن في التحدث بالكوردية فاننا كنا نتحدث بها. الشيء المهم هو الحقوق الثقافية والكتب والمجلات الكوردية.إنه الفلكلور الكوردي وهو يمارس بحرية والحرية في البث الاذاعي والتلفزيوني بالكوردية."

أما كندل نزان وهو فيزيائي كوردي كان قد هرب من تركيا في ١٩٧١ ومنذ ذلك الحين دأب على انتقاد تركيا في سياستها تجاه الكورد فقد

كان أكثر تجاوباً مع مبادرة اوزال حيث قال "القانون خطوة ايجابية نحو ايجاد حل ديمقراطي ومتحضر وسلمي للمسألة الكوردية في تركيا، إن اوزال السياسي الواقعي يعلم كيف أن إنكار الوجود الكوردي منذ ١٩٢٤ قد أوصل البلاد إلى مأزق. إنه أول سياسي تركي يقبل ويعترف بوجود كوردي في تركيا. إن هذه العودة إلى الحقائق التأريخية والاجتماعية والثقافية بعد ٦٧ سنة من السخف الايدولوجي والتجاهل خطوة إيجابية."

أما عبدالله اوجلان زعيم PKK فانه وافق نزان الرأي عندما قال "لكي أقول الحقيقة لم أتوقع من اوزال أن يظهر هذا القدر من الشجاعة. إن الرجل بمبادرته أخجلنا واتخذ خطوة مهمة." وأعلن اوجلان أن حزبه قد يبحث في حل دبلوماسي وسياسي وأنه على استعداد لبدء مفاوضات مشروطة مع تركيا واستطرد قائلاً إن PKK لم يعد يسعى إلى الاستقلال. إنه يريد تعبيراً سياسياً حراً للكورد.

كانت نتيجة الانتخابات البرلمانية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩١ عودة سليمان ديميريل وحزبه "حزب الطريق الصحيح" في ائتلاف وزاري مع اردال اينونو زعيم الديمقراطيين الاشتراكيين إلى الحكم. في هذا الوقت دخل التمرد الكوردي في تركيا عامه الثامن وقتل نحو ٣,٣٠٠ شخص منذ آب ١٩٨٤، في هذا الشهر بالذات هاجم نحو ٥٠٠ من عناصر PKK مركزاً حدودياً تركيا وقتلوا ١٧ عسكرياً وجرحوا عدداً آخر وتم إختطاف جنود. كان PKK يصدر سمات الدخول للأجانب الراغبين في السفر إلى جنوب شرق تركيا. انطلقت مظاهرات دموية في دياربكر على خلفية مقتل الزعيم الكوردي فيدات أيدن في تموز ١٩٩١

في خريف ١٩٨٩ تم طرد عدد من أعضاء البرلمان من حزب اينونو

والذين هم من أصل كوردي لحضورهم مؤتمراً حول القضايا الكوردية انعقد في باريس، إن هؤلاء البرلمانيين الذين كانوا أعضاء في الحزب الاشتراكي الديمقراطي اصبحوا النواة الأساسية لحزب العمل الشعبي الذي تشكل في ربيع ١٩٩٠ ليكون بالفعل التنظيم القانوني السياسي للحركة الكوردية في تركيا، لم يتم عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أوانه حتى يستطيع الاشتراك في الانتخابات، وحتى يكون في مقدورهم الاشتراك فيها عاد هؤلاء إلى حزب اينونو وأُنتخبوا أعضاءً في البرلمان في تشرين الأول ١٩٩١ .

ليلى زانا وهاتيب دجلة وهم أعضاء سابقون في (HEP) احدثوا ضجة في تركيا أثناء ترديد القسم، إن القسم الذي رددوه إحتوى على الكلمات الآتية "أقسم – أمام الشعب التركي العظيم... ووحدة البلاد والشعب الذي لا يقبل التجزئة." دجلة الذي كان يحمل منديلاً يحوي ألوان العلم الكوردي قال قبل ترديده القسم أنه يردد القسم ويقول هذه الكلمات وهو مكرهٌ، أما زانا التي كانت تشد عصابة على رأسها وهي تحمل ألوان العلم الكوردي فانها قالت بعد ترديد القسم أنها تردد هذا القسم من أجل الأخوة بين الشعبين التركي والكوردي.

بسبب هذا التعصب القومي المتأصل في نفوس الكثيرين تجاه ما هو كوردي بدأ عدد من النواب بالضرب على مقاعدهم اعتراضاً على أقوال زانا ودجلة واقترب آخرون وهم يثورون غضباً من المنبر الخطابي، أما اينونو فقد استنكر هذا العمل من عضوين سابقين في حزبه ودعاهما إلى تقديم استقالتهما ووصف البعض هذا المسلك على أنه غير متمدن وغير ديمقراطي. أما بولنت أجاويد رئيس وزراء سابق وزعيم الحزب الديمقراطي اليساري فقال "إن قلبي يعصر دماً." وفي اليوم الثاني

طلعت الصحف وهي تحمل عناوين مثل "غضب شعبي عارم" و"مشهد قبيح في البرلمان" وما إلى ذلك.

وعلق توركوت اوزال على ذلك قائلاً "إن دجلة وزانا لم يخدما قضية مواطني جنوب شرق تركيا." أما ديميريل فقد هدّأ الموقف بالقول "أن لا مبرر للفزع، إذ لا يوجد ما يستدعي الفزع." إن إعلان ديميريل كان بمثابة وسيلة لفتح بوابة لمواطني تركيا من أصل كوردي.

الحقيقة الكوردية

عند تسنمه الوزارة في تشرين الثاني وصف ديميريل المشكلة الكوردية بأنها مشكلة تركيا الأولى، وفي مقابلة صحفية أعلن رئيس الوزراء الجديد "أن الحدود والعلم واللغة الرسمية جميعها أمور لا يمكن المساس بها ومناقشتها ولكن مطلب المجموعات العرقية في الاحتفاظ بهويتها القومية وثقافاتها يجب أن لا يقابل بالرفض والصدود، إنهم يستخدمون لغتهم ولهم تاريخهم وتراثهم. فاذا كانت هذه المجموعات تريد أن تطور تراثها وثقافاتها فلا تمنعوهم من ذلك."

أما نائب رئيس الوزراء اردال اينونو فقد اعلن أن حزبه قبل سنة ونصف أصدر تقريراً شاملاً حول الموقف وأوصى بجملة من الاصلاحات الكبيرة، الآن وهو في السلطة فقد صرح "إن هوية المواطنين الكورد الثقافية يجب الاعتراف بها بشكل تام. علينا الاعتراف بحقيقة أن بعضاً من مواطنينا ليسوا تركاً بل هم كورد ينتمون إلى الجمهورية التركية." وفي تقرير مشترك أكدت الحكومة الائتلافية على أن فترة البحث عن الحقوق عن طريق السلاح قد انتهت وأن ظروف العصر أوجدت قواعد ومؤسسات سلمية للمطالبة بالحقوق. إن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي

أرسى قواعد دولية وحقوقاً وحريات لجميع البلدان والشعوب. وبما أن تركيا من الموقعين على هذه فعليها الالتزام بهذه القواعد. إن دولة القانون المبنية على حقوق الانسان والحريات الأساسية سوف تقام في كل أرجاء البلاد. إن التنوع العرقي لا يضعف الدولة الديمقراطية لكل شخص حق البحث وتطوير لغته وتراثه وتاريخه ومعتقداته الدينية والحفاظ عليها. سوف تمنح هذه الحقوق في إطار القانون.

بإعلانها لهذه الحقوق والامتيازات للكورد كانت حكومة ديميريل تتوقع انتهاء الارهاب وتجدد الولاء للدولة. إن الهجوم على سلطة ديمقراطية باستخدام وسائل العنف والارهاب أمور تناقض حقوق الانسان ولا يمكن القبول بها.

للإعلان عن نواياهم ومواقفهم وللاطلاع على حقيقة الأوضاع في المنطقة سافر ديميريل واينونو في ٧ و٨ كانون الأول إلى خمس ولايات كوردية هي دياربكر وسيرت وماردين وباتمان وشرنخ ورافقهم في هذه الزيارة رئيس أركان الجيش ووزير الخارجية والدفاع والداخلية وقائد الجندرمة، إن المستوى الرفيع للوفد عكس الأهمية التي توليها الحكومة الجديدة للمسألة الكوردية.

وفي خطاب القاه في حشد مؤلف من عشرات الألوف من المواطنين الكورد الذين احتشدوا للترحيب بالوفد الزائر أعلن ديميريل أن تركيا اعترفت بالوجود الكوردي. إمتزجت ألوان العلم التركي بألوان العلم الكوردي الأخضر والأحمر والأصفر. وهتفت الجماهير بحياة الائتلاف.

أما PKK فقد طلب من انصاره عدم عرقلة مسيرة الحكومة وصرح اوجلان أن ديميريل رجل سياسي بحق ومحترم وتساءل إن كان ديميريل قادراً على تنفيذ نواياه وإذا كان سيسيطر على رئيس أركان الجيش

والأجهزة الأمنية والعسكرية التي تحارب الكورد. والمعروف أن الجيش قام بالاطاحة بديميريل مرتين. كانت الأولى في ١٩٧١ والثانية في ١٩٨٠ .

تجدد العنف

إن العنف الذي تفجر في عيد نوروز ١٩٩٢ يوضح أن القتال لم يستمر فحسب بل وإنه تصاعد أيضاً. وفي موقف يتناقض مع رواية الحكومة في أن ارهابيين شنوا هجوماً ضد السلطات قال أحد أعضاء الائتلاف الحاكم من الحزب الديمقراطي الاشتراكي أن الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن كان وراء المواجهات التي خلّفت ٧٠ قتيلاً وعشرات الجرحى في مدة ١٠ أيام، وفي شرنخ إدعا المسؤولون أن هجوماً وقع من قبل عناصر PKK في حين ذكرت التقارير أن قوات الأمن أطلقت النار على السكان العزّل المسالمين وليس على الارهابيين كما ادعت السلطات، ولكن حقيقة أن قوات الأمن لم تتكبد أية اصابات وهذه تعطي المصداقية للتقارير التي تؤيد الرواية الكوردية للاحداث.

بالإضافة إلى ذلك استمر مسلسل الاغتيالات الغامضة لقادة مدنيين كورد والذي كان قد بدأ في صيف ١٩٩١، وجاء في أحد التقارير أنه جرى قتل ما لا يقل عن ٢٢٥ شخصاً، وجاء في تقرير آخر أنه في الوقت الذي جرى فيه اعتقال ٤٠٠٠ مشتبه بهم بتهم الانفصال منذ كانون الأول ١٩٩٢ فانه لم يجري اعتقال شخص واحد على خلفية هذه الاغتيالات وراجت اشاعات وتكهنات بتورط الأجهزة الأمنية فيها.

أعلن اوجلان أن حكومة ديميريل - اينونو لم تحقق أي شيء وأن الاعتراف الحكومي بوجود كوردي غير كافٍ وأن عيد نوروز اعطى بداية لصيف حار قادم وأن العنف قد يتصاعد في ١٩٩٢ وطالب الحكومة أن

تكون أكثر انفتاحاً على فكرة الفدرالية. إذا كان هنالك ١٠ ملايين كوردي في تركيا فيجب أن تكون لهم إرادتهم السياسية وبرلمانهم وحكومتهم. وفي محاولة من اوجلان لتأليب اوزال وديميريل الواحد منهما على الآخر قال "إن اوزال يفهم الكورد بشكل أفضل من أي شخص آخر وإذا وجد من يستطيع حل المشكلة الكوردية فان هذا الشخص يكون اوزال." أما عن ديميريل فقال عنه "أنه حاول تدمير الكورد والكورد سيقفون ضده."

في تحليله لفشل مبادرة ديميريل قال دونالد هورو ويتز الخبير في النزاعات العرقية في العالم أنه لا يمكن تطبيق إجراءات معينة إذا وصل النزاع مستويات خطيرة، إن الاصلاحات التي كانت لتثمر في السابق لن تجدي نفعاً الآن بعد أن استفحل النزاع بشكل خطير.

تطور العلاقات بين تركيا وكورد العراق

وكما مرّ ذكره فانه وبسبب حرب الخليج أصبح كورد العراق وتركيا مهماً الواحد إلى الآخر وأعلن الرئيس اوزال أن الذين يقيمون عبر الحدود في العراق هم أقرباء للمواطنين الترك وهكذا فان الحدود إلى حد ما هي مصطنعة تقسم الشعب إلى قسمين، بالنسبة لرئيس دولة لم تعترف حتى أمد قريب بوجود كوردي فان هذا التصريح يوضح كيف أن التفكير حول المسألة الكوردية بدأ يتغير.

هنالك جملة من الأسباب تدفع بتركيا إلى حماية الكورد في العراق، أولها إن الكورد في العراق إذا اعتمدوا على النوايا الحسنة لتركيا فانه قد يكون في مقدور تركيا التأثير عليهم ومنعهم من إقامة دولتهم الخاصة بهم والتي يمكن أن يكون لها تأثير خطير على كورد تركيا. بالإضافة إلى ذلك فان حكومة كوردية في العراق وغير صديقة مع تركيا قد تبدأ بدعم

عناصر PKK أو حتى المطالبة بأراضي تركيا الكوردية، ومن جهة أخرى فان تركيا بمساعدتها كورد العراق قد تجعلهم مؤيدين لها ومتعاونين معها على حل المشكلة الكوردية فيها بسهولة أكبر. أما السبب الآخر فإنه إذا كان صدام سيسحق الكورد مرة أخرى فانه يستوجب على تركيا استقبال أفواجٍ من اللاجئين مرة أخرى، كما أن تركيا بمساعدتها كورد العراق قد تتمكن من تحسين صورتها لدى الغرب ويكسبها احترامه لها في الوقت الذي تسعى فيه للانضمام إلى السوق الأوروبية.

لهذه الأسباب وافق ديميريل على تمديد عملية المطرقة المشرعة أربعة أشهر أخرى وكانت العملية ستنتهي في ٢٨ حزيران ١٩٩٢، كانت هذه الموافقة ضرورية لحماية الكورد من اعتداء عراقي جديد وكما قال ديميريل "لا نريد رؤية حلبجة جديدة."

ووصف البعض الآخر موقف تركيا بالموقف الأكثر واقعية إذ أن تركيا بموافقتها على استمرار عملية المطرقة المشرعة تكون في الواقع عزّزت الدولة الكوردية المنشقة. وإذا هي تخلت عن هذه القوة ولم تسمح لها بالتمركز في تركيا فانها بموقفها هذا تكون قد دفعت هذه القوة إلى البحث عن مكان آخر للتمركز فيه وبذلك تخسر كل نفوذ لها على مجرى الأحداث، وقال أخرون أن تركيا قايضت التأييد للقوة المتعددة الجنسيات بصمت هذه الدول حول المسألة الكوردية داخل تركيا وطبقاً لذلك صوت البرلمان التركي لصالح تجديد عملية المطرقة المشرعة مع إضافة شرط المحافظة على وحدة العراق الاقليمية وهذا يعني أن تركيا تعارض قيام دولة كوردية في شمال العراق وعارضت ايضاً الانتخابات الكوردية التي أجريت في مايس ١٩٩٢ خوفاً من أن تسرع هذه الانتخابات في إقامة الدولة الكوردية.

ومن جانبهم بدأ الكورد في العراق يعتمدون على تركيا ويقول هوشيار زيباري المتحدث الرسمي باسم KDP أن تركيا هي عصب الحياة الذي يربطنا بالغرب وبالعالم الخارجي في حربنا ضد صدام، إننا نحصل على الحماية الجوية من الحلفاء وعلى المساعدات الدولية من خلال تعاون تركيا، إذا انسحبت قوات المطرقة المشرعة فان قوات صدام ستسيطر على المنطقة وسوف نخسر كل شيء."

عندما سافر الطالباني إلى تركيا في أواخر ١٩٩١ قال أنه يجب اعتبار تركيا دولة صديقة للكورد. وعندما اجتمع مع ديميريل في حزيران ١٩٩٢ كان ديميريل يخاطب الطالباني ويسميه "أخي العزيز" بينما أعلن الطالباني أن الشعب في شمال العراق لن ينسى أبداً مساعدة حكومة وشعب تركيا لهم في أيامهم العصيبة. وتعزيزاً لهذه العلاقة النامية استنكر البارزاني الأعمال الارهابية التي يقوم بها PKK ووصفها بالهمجية. كما طلب البارزاني من تركيا تقديم المساعدة التقنية وخاصة في حقل الزراعة وتربية المواشي إلى كورد العراق.

وبنهاية ١٩٩٢ كان للكورد ممثلان في أنقرة أحدهما هو محسن دزيي عن KDP وسرجل قزاز عن PUK ولكن لم يعين موظف دبلوماسي تركي بشكل رسمي يمثل الحكومة التركية لدى الكورد في العراق.

الشيء الوحيد الذي عكّر صفو العلاقات كان القصف التركي لمواقع زُعم انها تعود إلى PKK في شمال العراق وأدى القصف إلى قتل اكراد عراقيين. تأثر البارزاني أيمّ تأثر وكاد أن يفسخ التحالف القائم بين الطرفين، غير أن الحاجة إلى المساندة التركية كانت أكبر وأشد من هذه المشكلة وهكذا استمر التحالف في النمو، وبعد هجمات تركية أخرى في حزيران ١٩٩٢ أعلن ناطق باسم KDP أن الاتراك لم يبرّوا بالوعود التي

قطعوها بعدم مهاجمة المدنيين. واستطرد قائلاً وبمرارة شديدة أنه بات في حكم المؤكد أن الجيش التركي لا يبالي بالحوار السياسي الدائر بين الكورد والحكومة المدنية التركية وأبدى البارزاني امتعاضه للمعارضة التركية للانتخابات الكوردية في شمال العراق والتي جرت في مايس ١٩٩٢ .

العلاقة بين كورد العراق وPKK

للوهلة الأولى يخال للدارس أنه وبما أن الطرفين كورد فان PKK والفصائل الكوردية العراقية سيكونون في وئام وتصالح غير أن المعرفة بالخلافات الكوردية العميقة والمتجزرة في المجتمع الكوردي سترينا عكس هذا الاعتقاد والتصور، بالإضافة إلى ذلك فان سياسة "فرق تسد" التي تنتهجها البلدان التي تحوي اقليات كوردية عمقت كثيراً من هذه الانقسامات. الأمر المثير للاهتمام أن PKK في فترات سابقة كان حليفاً لكل من KDP وPUK وفي تموز مثلاً وقع KDP وPUK اتفاقاً... "مبادىء التضامن" الذي بموجبه وافق الطرفان على الالتزام المشترك ضد كل اشكال الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية وبالكفاح ضد مخططات الاستعمار في المنطقة. وتعهد الطرفان أيضاً بالتعاون مع القوى الثورية الأخرى في المنطقة وعقد تحالفات جديدة، وأكد بند من الاتفاق على أن النضال يجب أن يستند على الشعب الكوردي ونصت المادة العاشرة من الاتفاق أن على الطرفين تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر أو القيام بأي عمل من شأنه إحداث الأذى للطرف الآخر. أما المادة الحادية العشرة والأخيرة في الاتفاق فقد نصّت على أنه في حالة ارتكاب خطأ من قبل أي من الطرفين وتجاهل الطرف المسيء

التحذير من الطرف الآخر فان الاتفاق يكون بحكم المنتهي.

في البداية سارت الأمور بشكل جيد. مقاتلو PKK الذين تدربوا في سوريا ولبنان بدأوا بالانتقال إلى شمال العراق حيث اقيمت لهم معسكرات جديدة، انتقل قادة PKK إلى شمال العراق عبر الحدود التركية في منطقة الجزيرة وعبروا إلى العراق خلال ممر سلوبي – شرناخ. وسرعان أن أصبح معسكر لولان عند المثلث الحدودي اكبر معسكر يأوي عناصر PKK واحتوى على مطبعة واذاعة سرية. ويبدو أن مسعود واوجلان التقيا في هذه الفترة في دمشق للمرة الأولى والأخيرة.

بدأت العلاقات بين PKK وKDP بالفتور في ١٩٨٥ بسبب نهج PKK العنيف ضد المدنيين من الأطفال والنساء وحتى ضد أعضاء من KDP نفسه. في مايس ١٩٨٧ أصدر KDP انذاراً إلى PKK كما كان متفقاً في الميثاق الموقع بينهما في ١٩٨٣، جاء في الانذار أن PKK اتخذ موقفاً عدائياً تجاه قيادة KDP وسياساتها واصدقائها، أدان حزب البارزاني ما أسماه بالعمليات الارهابية التي يقوم بها PKK داخل وخارج المنطقة. إن العقلية المدبرة لهذه الأعمال هي ضد الانسانية والديمقراطية ولا تنسجم مع المسار العام لتحرير كوردستان. كما أن الضغط التركي لعب دوراً في وضع نهاية للتحالف بين KDP وPKK الذي انفصم بشكل تام نهاية ١٩٨٧ .

في الأول من مايس ١٩٨٩ التقى الطالباني واوجلان في دمشق ووقعا بروتوكولاً للتفاهم يدعو إلى تقوية الوحدة الكوردية وإلى التعاون والعمل المشترك من قبل المجموعات الكوردية وهدد الطالباني بتقديم كل الدعم إلى PKK إذا إجتاحت القوات التركية الحدود إلى داخل العراق. وفي أقل من سنة أعلن أوجلان بطلان الاتفاق هذا.

وعندما بدأت حرب الخليج تقرّب كورد العراق إلى الترك وفي تشرين الأول أعلنت الجبهة الكوردستانية عن نيتها في قتال PKK. ومع أن القصف التركي لمعسكرات PKK في شمال العراق جعل البارزاني يعيد النظر في قرار قتال PKK فانَ منطق التحالف مع تركيا هو الذي ساد وانتصر.

وبذل الطالباني محاولة أخيرة لإقناع اوجلان بقبول مبادرة اوزال حول حقوق الكورد في تركيا وذلك بأن يوقف اوجلان العمليات المسلحة ويبدأ البحث عن حلول من خلال التفاوض والحوار، وفي أواخر تشرين الثاني أعلن الطالباني بأن اوجلان وافق على اطلاق النار لمدة ٤ أشهر شريطة أن تفعل الحكومة التركية الشيء ذاته. وحدد أعياد نوروز نهاية لوقف اطلاق النار هذا، لم يعد PKK يطالب بالانفصال ولا يرغب في سفك الدماء. قال اوجلان أن الترك يتهمونه بالانفصالية وهذا محض إفتراء، الكورد عاشوا ٩٠٠ سنة مع الترك، ولكن اللجنة الاوروبية لـPKK في المانيا أنكرت أن PKK قد وافق على وقف اطلاق النار وقالت بأن الهجمات سوف تستمر في جنوب شرق تركيا.

وفي منتصف كانون الأول ١٩٩١ ذكرت الأنباء أن عبدالله اوجلان عبر الحدود إلى شمال العراق للاجتماع مع الطالباني في مقره ويأتي هذا اللقاء وسط ورود تقارير عن قيام بشمركة الطالباني باعتقال سبعة من أعضاء اللجنة المركزية لـPKK. وبما أنه لم يصدر أي بيان عن فحوى المحادثات فقد راجت الأخبار حول فشل الزعيمين في التوصل إلى أي أتفاق بينهما، وبعد ذلك بمدة قصيرة أعلن اوجلان وبلهجة ساخرة أن الطالباني كتب إليه من انقرة يطلب منه وضع السلاح من جانب واحد ووقف اطلاق النار والقدوم إلى انقرة للجلوس على طاولة المفاوضات مع

اناس لا يعرفهم اوجلان، وأن يكون ممتناً وشاكراً للعرض الذي قُدم اليه. قال اوجلان في تحدٍ "إن لي حساسية لمثل هذه الرسائل، إذا هم حاولوا إجبارنا على التعاون فاننا سنرد عليهم بقوة وإصرار أشد مهما حشدوا من قوات للدفاع عن هذه السياسة." وطلب اوجلان من الطالباني أن ينضم إلى المجهود العسكري وإلى المقاومة وأن ينسى النظام الدولي الجديد والدعم الامريكي وشعارات الحرية للكورد، كما طالبه بالكف عن لعب دور السمسار الصغير، أما فيما يخص البارزاني فقد كانت تعليقاته أشد وأمّر حيث ذكر أن البارزاني يؤدي نفس مهمة السمسرة ولكن بعجرفة أكبر وأن للبارزاني صفقات بدم الكورد وسياسته هي السمسرة بعينها.

في شباط ١٩٩٢ أصدرت الجبهة الكوردستانية تحذيراً إلى PKK تطلب منه وقف أنشطته ضد تركيا وإلاّ فانه سيواجه الطرد من المنطقة بالقوة. أعلن الطالباني أنه لا يوافق على عمليات ضد تركيا من قبل منظمات إرهابية تنشط في جنوب شرق تركيا وقال البارزاني أن سلوك ونهج PKK أساء إلى سمعة الكورد في كل انحاء العالم.

نعت اوجلان البارزاني بأنه عميل ورجعي واقطاعي وقومي كوردي ساذج وأتهم البارزاني والطالباني معاً بطعن PKK من الخلف وأن الاثنين وقّعا على صك موتهما وأن أول شيء عليه فعله هو إزاحة هذين الطفيليين على حد تعبيره اللذين يتبنيان وجهات نظر الترك الفاشست، وقال بأن جلال ومسعود هما عدوان لـPKK. وقال اوجلان أن لـPKK اليوم تنظيم شقيق هو حزب التحرير الكوردي الذي سيقف في وجه الطالباني والبارزاني على أرض كوردستان العراق وسيقوم بعزلهما عن الشعب والجماهير، لقد رسم PKK ايدولوجية وأهداف وسياسة هذا

الحزب الكوردي العراقي الجديد. عندما يخوض PKK النضال لتحرير كورد تركيا فان هذا الحزب الجديد سيخوض النضال لتحرير كورد العراق.

في صيف ١٩٩٢ تحولت المشادات الكلامية والتراشق بالتهم إلى اصطدامات عنيفة، هدد PKK بقطع الشريان الاقتصادي لكورد العراق وذلك بفرض الحصار على التجارة بين تركيا وكورد العراق. برهن هذا الحصار على فاعليته بحيث أثار جدل حول سلطة الدولة التركية في المنطقة. في الخريف شن كورد العراق هجمات كبيرة ضد PKK في محاولة منهم لإخراجه من كةوركوك في المثلث الحدودي.

صدام و PKK

إن وضع PKK في شمال العراق أصبح ذا أهمية أكبر عندما أفلحت الضغوطات التركية على سوريا في طرد PKK من معقله في وادي البقاع أواخر نيسان ١٩٩٢، بموافقة سرية من بغداد ومستغلاً حالة عدم الاستقرار في المنطقة أعاد PKK تمركزه في شمال العراق، إذا صح هذا الشيء فان التعاون بين صدام وPKK لم يكن شيئاً جديداً. على الرغم من تعاونه مع تركيا الحرب العراقية الايرانية بين ١٩٨٠- ١٩٨٨ فقد إدعى مسؤولون اتراك أن صدام كان في نفس الوقت يزود PKK بالأسلحة لقاء معلومات يحصل عليها من PKK عن KDP العراقي.

إن PKK عندما كان يتلقى الدعم من كورد العراق كان يتاجر بهم كي يبقى هو على قيد الحياة. إذا صحت هذه الأنباء عن ازدواجية تعامل العراق فانها تفسر سبب قيام KDP بقطع تحالفه مع PKK أواخر ١٩٨٧ .

بعد هزيمة صدام في حرب الخليج ١٩٩١ إدعى مسؤولون اتراك أن صدام التقى مع اوجلان في الموصل وقررا العمل معاً، العراق يزود الحركة الكوردية في تركيا بالاسلحة انتقاماً من تركيا لتعاونها مع قوات الحلفاء في حرب الخليج، أيد الطالباني تهمة التعاون بين صدام واوجلان، وقال رسول مامند أحد أعضاء الوفد الكوردي المفاوض أن المسؤولين العراقيين أبلغوهم انهم يقدمون الدعم إلى كورد تركيا وإن هذا الدعم يكون مالياً أو على شكل أسلحة.

في حزيران ١٩٩٢ قالت مصادر تركية أن صدام استقبل اوجلان بالحفاوة بعد أن طرد من البقاع اللبناني وأن معسكراً لـPKK قد أُقيم جنوب مدينة الموصل وأن جميع الاسلحة والمعدات التي كانت سابقاً في البقاع اللبناني قد تم نقلها إلى المعسكر الجديد عبر الحدود مع سورية.

وذكر الطالباني أنه تم رؤية مقاتلي PKK في كل من الموصل وبغداد ورجّح أن يكون اوجلان نفسه في بغداد في ضيافة صدام، ولكي يهدّئ من روع الاتراك قال الطالباني بأنه أخبر الاتراك بأن الإدارة الكوردية الجديدة ستحاول أولاً وقبل كل شيء تأمين المنطقة الحدودية وعندما يتم ذلك فان الادارة الكوردية لن تسمح بأي نشاط معادي لتركيا عبر الحدود وأضاف وبشكل فطِن أن طرد PKK من شمال العراق يتطلب إعادة اسكان المنطقة الحدودية وهذه العملية لا تتحقق بسبب الهجمات التركية المتكررة على أهداف مزعومة لـPKK في المنطقة، وفي وقت مبكر من تموز صرح ممثلا الجبهة الكوردستانية في انقرة أن صدام التقى سراً بعبدالله اوجلان في بغداد، على كل حال انكر صدام في شهر شباط تقديم أي دعم إلى PKK وفي محاولة منها اللعب بالورقة الكوردية العراقية اشارت الصحف العراقية إلى ازدواجية التعامل التركي فهي (تركيا) عندما

تدّعي انها تحمي كورد العراق تقوم في نفس الوقت بسحق كوردها في تركيا، في تموز كان كورد العراق في تحالف مكشوف ولكن معلن مع تركيا بينما PKK يتلقى الدعم من العراق، هكذا ومرة أخرى نجد الكورد منقسمين حيث تحاول الحكومات تأليب قسم على قسم ولكن في هذه المرة تميز كورد العراق بمركز أقوى وفريد، إن جهل النظام العراقي وغروره أديا إلى تعرض العراق إلى هجوم الحلفاء الذي خلف دماراً هائلاً في كل مرافق الحياة في البلد، كما أن الحماية التي حصل عليها الكورد من الحلفاء ومن تركيا كان ايضاً بسبب جهل النظام وتهوره.

الفصل الثاني عشر

الآمال

ولو أن قـراءة مـا يدور فـي أذهان الناس ليس بالأمـر الهـيّن فُـانه من الصـعب الإعـتـقـاد أن أي طرف من أطراف المفـاوضـات التي اعـقـبت الانتفاضة في آذار ١٩٩١ كان يهدف إلى أكثر من كسب الوقت قبل أن تبدأ الجولة القـادمـة من القـتـال على كل حـال هذا هو الذي حـصل في المفـاوضـات السـابقـة في ٩٥٨ - ١٩٦١ وفـي السـتينيـات وفـي ١٩٧٠-١٩٧٤ وفي ١٩٨٣ -١٩٨٤ .

كان صدام يهدف من تفاوضه مع الكورد إلى تحييد المقاومة الكوردية وكـسب الوقت بعـد هزيمتـه المريرة وإلى إحـداث شـرخ في صـفـوف المعارضة العراقية التي يشكل الكورد جزءً مهماً منها. أفلح صدام إلى حد ما في تحقيق الأهداف الثلاثة.

يبدو أن الكورد كانوا في حالة ترقب ويتساءلون إن كان بمقدور صدام البقـاء في السلطة، كـان البـعض من الكورد يريد الاسـتـيـلاء على مـدن الشمال الرئيسة مدينة فمدينة وأملهم في نجاح تنفيذ مخططهم معقود على تهديد الحلفاء لصدام بالتدخل مرة أخرى إن هو حاول منع الكورد من تطبـيق هذه الخطة. كل الدلائل تجعل المراقبين يعتقدون أن التـاريخ سيعيد نفسه.

كم من الوقت ستبقى القيادة العراقية في سدة الحكم؟ لقد أصبح أمر

بقائها مشكوكاً فيه بعد حرب الخليج الكارثية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها وبسبب الحصار الاقتصادي الدولي ضد العراق. إذا سقط صدام فأية فائدة ترجى من اتفاقية هو يريد تحقيقها؟

ثم ماذا عن القادة الكورد الذين قادوا شعبهم إلى انتفاضة مأساوية مدمرة؟ هل أن البارزاني والطالباني لم يتعلما درساً من عدم جدوى الاعتماد على الوعود الأجنبية - السرية منها والعلنية - وماذا لو تبين أن المفاوضات لم تكن سوى خدعة يُخدع بها الشعب الكوردي مرة أخرى. وماذا لو نجح البعثيون في كسر الطوق واخضعوا الكورد فماذا يقال حينئذ عن فطنة القيادة الكوردية؟

بناءً على ما تقدم يمكننا القول أن يوماً سيأتي لتصفية الحسابات مع هؤلاء القادة الذين ارتبطت أسماؤهم بأحداث ١٩٩١، في الحقيقة إن حزب تحرير كوردستان في أواخر ١٩٩١ كان يكتسب قوة باستمرار كرد فعل القيادة الكوردية التقليدية، كان هذا الحزب ينمو وخاصة في منطقة ديانا. بدأ بحرب ايدولوجية ضد الجبهة الكردستانية واتهمها بالعمالة وبدأ ينشر فكره عن طريق أشرطة التسجيل والمنشورات وغير ذلك.

كما عمد عدد من قادة العشائر المحافظين التقليديين إلى تأسيس منتدى العشائر في أيلول ١٩٩١ تعبيراً عن سخطها للمفاوضات التي تجريها الجبهة مع بغداد، هذه المجموعة العشائرية التي عرفت بأسم المحافظين أو مجلس ولاية الموصل تزعمها عمر آغا السورجي ودعت إلى عراق ديمقراطي وحاول الاتصال بتركيا والسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة.

على كل حال يبدو أن الجبهة الكوردستانية استطاعت أن تردم الصدع

الذي احدثه الخلاف البارزاني - الطالباني حول المفاوضات مع بغداد في كانون الثاني ١٩٩٢ اتخذت الجبهة عدة قرارات حول توحيد البشمركة تحت قيادة موحدة وتشكيل هيئة مشتركة لتنفيذ وتوحيد شؤون الإعلام وتأسيس نظام ضرائبي موحد. بالإضافة إلى ذلك قررت الجبهة ايقاف التفاوض مع بغداد إلى حين قيام بغداد برفع الحصار الاداري والاقتصادي عن المنطقة التي تسيطر عليها الجبهة من كوردستان العراق، كما قررت اجراء انتخابات لمجلس برلماني ورئيس عام لكوردستان العراق إن نتائج هذه القرارات على مستقبل عراق موحد بقيت غامضة ولو أن الجبهة فضّلت الحل الفدرالي على الاستقلال. ومع أن الانتخابات التي اجريت في ٢٠ مايس لم تستطع انتخاب فائز يتمتع بأغلبية الأصوات فان الحكومة الائتلافية التي شكلها KDP وPKK قطعت شوطاً كبيراً نحو دولة منشقة تتمتع بحماية كل من الولايات المتحدة وتركيا، إن هذا الوضع الجديد لم يكن بمقدور الكثيرين حتى التفكير به قبل الحرب في ١٩٩١، وبسبب مشكلة تركيا مع الاقلية الكوردية فيها وحاجتها الكبيرة إلى الابقاء على كورد العراق في موقف ودي معها وفي نفس الوقت هم في مأمن من اعتداء صدام عليهم فإن التحالف القائم بينها وبين كورد العراق يمكن له أن يستمر. في الواقع كان محتملاً جداً أن دولة كوردية سوف تخرج في المنطقة التي لاتزال تعرف بشمال العراق، إذا حدث ذلك فالفضل يعود إلى الاحداث والنتائج التي افرزتها حرب الخليج.

حتى ولو لم يحقق الكورد في العراق دولتهم فان المتفائل سيقول أن الجميع مروا بالمعاناة وتعلّموا ما فيه الكفاية كي يعطوا الكورد حكماً ذاتياً حقيقياً يقتنعون به. يمكن أن يحصل هذا الشيء في إطار عراق

فدرالي أو في إطار دولة مركزية تعطي الاطمئنان للأغلبية العربية فيها، إن سجل صدام مع الكورد مرعب ومخيف جداً ولكن الكورد ومع مرور الأيام تم الاعتراف بهم رسمياً ومنحوا حقوقاً ثقافية أكثر من أي بلد آخر يقيمون فيه في الشرق الأوسط.

وبسبب الاخفاقات التي رافقت المسيرة في العراق فقد يظن المتشائم بأن خير وسيلة للسيطرة على الكورد هي قمعهم، ومن المحتمل جداً أن الجميع في العراق سيتعلم احترام الواحد الآخر ويثق الواحد بالآخر إلى درجة يمكن معها قيام الديمقراطية في بلدهم، وهذه الأفكار التي كان ينظر اليها أنها مستحيلة قد طبقت... في الإتحاد السوفيتي السابق فانها تُعطي الأمل على انها ستنمو وتترسخ في العراق أيضاً، الزمن وحده كفيل بإثبات ذلك.

إن آمال الكورد في العراق لا تتوقف على التمنيات فقط. من القنوات المهمة لتحقيق هذا الأمل هي أن تقوم الولايات المتحدة باستخدام مركزها القوي بعد انتصارها في حرب الخليج ١٩٩١ وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي كي تطور الديمقراطية في العراق.

لم يسبق للمجتمع الدولي أن اعطى مثل هذا الاهتمام للمشكلة الكوردية. إذا استطاعت الولايات المتحدة استخدام سياسة الترغيب والترهيب بشكل صحيح مثلما فعلت في حشد التأييد.. ضد صدام حسين بعد آب ١٩٩٠ فان دول الشرق الأوسط ومن بينها العراق يمكن التأثير عليها، كما عليها أن تستفيد من مركزها القوي لخلق عراق ديمقراطي يستطع الكورد أن يعيشوا فيه بحرية وسلام وحقوقهم مضمونة.

لن يكون هذا الشيء بالأمر الهين، إن المشاكل الكثيرة التي واجهت

مؤتمر المعارضة الثاني الذي انعقد في فينا في حزيران ١٩٩٢، ترينا كم هو صعب اقامة عراق ديمقراطي موحد، إن المطلب الكوردي في الفدرالية عارضته مجموعات شيعية وسنية مهمة في مؤتمر المعارضة الذي انعقد برعاية كوردية في شهر تشرين الأول. كما أن عقوبات الأمم المتحدة ضد صدام تنذر بحدوث مجاعة كبيرة جماعية ومشاكل اجتماعية، كما أن وضع اللاحرب واللاسلم غير المستقر بحدوث مصادمات لا يمكن التكهن بعواقبها، رغم هزيمة النظام في ١٩٩١ فان بقايا جيشه لازالت متفوقة على أية قوة يستطيع الكورد تحشيدها، إن وجوداً مستمراً للولايات المتحدة هو الرادع لمنع أي هجوم عراقي ولكن كم من الوقت ستبقى الولايات المتحدة وهي توفر هذه الحماية؟

يمتلك العراق كل متطلبات ومستلزمات نهضة سريعة لما حباه اللّه بها من موارد طبيعية وبشرية، إن احتياطي العراق من النفط البالغ ١٠٠ بليون برميل يجعله ثاني أكبر دولة بعد السعودية من حيث المخزونات النفطية، كما أن الأرض الخصبة والماء الوفير يجعله محط حسد العالم العربي. إن ارقام المسجلين في التعليم وإعداد القادرين على القراءة والكتابة هي عالية بمقاييس الشرق الأوسط، بوجود حكومة قوية ونزيهة يستطيع العراق وبسرعة استرجاع عافيته والوعد بمستقبل زاهر بدده صدام بمغامراته وتهوره، هكذا ورغم وجود عقبات كثيرة فان هناك ثمة اسباباً تبعث على التفاؤل وأن مأساة الكورد الطويلة يمكن لها أن تنتهي وأن يبدأ عهد جديد تسوده الألفة والديمقراطية.